



جامعة آل البيت

معهد بيت

الحكمة

المتغيرات الإقليمية وأثرها على العلاقات العربية - العربية

(٢٠١٨-٢٠١١)

**Regional Variables and its Impact on Arab - Arab
Relations (2011-2019)**

إعداد الطالب: رامي خالد مصطفى الزعبي

إشراف الأستاذ الدكتور:

محمد عوض الهزايمة

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم

السياسية/ في معهد بيت الحكمة - جامعة آل البيت

الفصل الدراسي الثاني:

٢٠١٨-٢٠١٠

تفويض

أنا رامي خالد مصطفى الزعبي، أقوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع رامى خالد مصطفى التاريخ 2019 / 5 / 5

رامى خالد مصطفى

التعهد

الرقم الجامعي : 1720600019

أنا الطالب: رامي خالد مصطفى الزعبي

الكلية: بيت الحكمة

التخصص: علوم سياسية

أقر بأنني إنتمت بقوانين جامعة آل البيت، وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان: المتغيرات الإقليمية وأثرها على العلاقات العربية - العربية (2011-2018)

Regional Variables and its Impact on Arab - Arab relations (2011-2019)

وذلك بما يتسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل العلمية، كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو كتاب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فأنتي أتحمّل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب / رامي خالد مصطفى الزعبي التاريخ 5/5 / 2019

رامي خالد مصطفى الزعبي

قرار لجنة المناقشة

درجة امتلاك معلمي المرحلة الثانوية في الأردن للمهارات الحياتية من وجهة نظرهم

The Level Of Life Skills Experience Of High School Teachers In Jordan From Their Perspectives

إعداد الطالب:

زاهر خالد خميس الديري

إشراف الدكتور:

معدوح هايل السرور

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم	التوقيع
د. معدوح هايل السرور (مشرقا)	
أ.د. ماهر مفلح الزيادات (عضوا)	
د. هيفاء عبد الهادي الدلاييح (عضوا)	
د. عيبر محمد الرفاعي (عضوا خارجيا)	

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المناهج العامة

توقفت وأوصى بإجازتها بتاريخ: ٢٧ / ٣ / ٢٠١٩

الإهداء

إلى الله مولاي خالقي.. الذي منّ علي من قبل ومن بعد... وإلى من بلغ الرسالة وأدى
الأمانة.. ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين.. سيدنا محمد صلى الله عليه
وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار.. إلى من أحمل
أسمه بكل افتخار.. أرجو من الله أن يمد في عمرك لتري ثماراً قد حان قطافها بعد
طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد .. (والدي
العزير)

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمه
الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أعلى
الحبائب (أمي الحبيبة)

إلى إخوتي وأخواتي رفقاء دربي في الحياة, معكم أكون أنا وبدونك أكون مثل أي
شيء .. في نهاية مشواري أريد أن أشكر على مواقفكم النبيلة إلى من تطلعت لنجاحي
بنظرات الأمل

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنتقل السفينة في عرض بحر واسع هو بحر
الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين
أحببتهم وأحبوني (الزملاء والأصدقاء)

الباحث

شكر وتقدير

الشكر لله مولاي وخالقي الذي منّ عليّ بإتمام هذا العمل العلمي مع رجائي أن يتقبله مني ويجعله خالصاً لوجهه الكريم.

في مثل هذه اللحظات يتوه العقل ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات ...
تتبعثر الأحرف محاولاً تجميعها في سطور

سطوراً كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلاً من الذكريات
والصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا

فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطوتنا الأولى في غمار الحياة

وأخص بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا وإلى من
وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا

إلى الأساتذة الكرام في معهد بيت الحكمة وأتوجه بالشكر الجزيل إلى

الدكتور: محمد عوض الهزايمة.. الذي تفضل بإشرافه على هذه الرسالة منذ أن كانت
عنواناً، فجزاه الله عني كل خير فله مني كل التقدير والاحترام ..

كما أشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء هيئة المناقشة لتفضلهم عليّ بمناقشة هذه الرسالة
وتصحيح ما إعوج منها فلهم مني كل الشكر والتقدير

حفظهما الله على تفضلهما بقبول مناقشة هذا البحث وإثرائه بالنصائح والتوجيهات
التي تساعد في إخراج أفضل صورة وأسأل الله أن يجزل لهم الثواب

كما وأتقدم بالعرفان والتقدير لجامعة آل البيت التي شقت طريقاً صعباً حتى وصلت
إلى هذه المكانة العالية بين أصرحة العلم العالمية رئاسة وعمادة وأساتذة وإداريين.

وشكري موصول لمعهد بيت الحكمة عميداً وأساتذةً ومدرسين الذين كان لهم فضل
التدريس في مرحلة الماجستير

الباحث

قائمة المحتويات

الإهداء.....	٥
قائمة المحتويات	ز
قائمة الجداول.....	ي
قائمة الأشكال.....	ي
الملخص.....	ك
مقدمة الدراسة.....	١
أولاً: أهمية الدراسة.....	٢
ثانياً: مشكلة الدراسة وأسئلتها.....	٣
ثالثاً: أهداف الدراسة.....	٤
رابعاً: فرضيات الدراسة.....	٥
خامساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة.....	٥
سادساً: مصطلحات الدراسة.....	٦
سابعاً: حدود الدراسة.....	٧
ثامناً: محددات الدراسة.....	٨
تاسعاً: منهجية الدراسة.....	٨
عاشراً: الدراسات السابقة.....	١٢
الفصل الأول: متغير الجناح الشرقي للوطن العربي "إيران".....	١٩
المبحث الأول: مرتكزات المتغير الإيراني.....	٢٠
المطلب الأول: العامل الجغرافي.....	٢١
المطلب الثاني: عوامل المياه والحدود.....	٢٧
المبحث الثاني: المتغير الإيراني والعلاقات العربية.....	٣٣

المطلب الأول: السياسة الخارجية الإيرانية وتصدير الثورة	٣٤
المطلب الثاني: العلاقات العربية في ظل المتغير الإيراني	٣٩
الفصل الثاني: متغير الجناح الشمالي للوطني العربي "تركيا"	٤٤
المبحث الأول: مرتكزات المتغير التركي	٤٥
المطلب الأول: العامل الجغرافي	٤٦
المطلب الثاني: عوامل المياه والحدود	٥١
المبحث الثاني: المتغير التركي والعلاقات العربية	٥٩
المطلب الأول: السياسة الخارجية ونزعة العلمانية الجديدة	٦٠
المطلب الثاني: العلاقات العربية – العربية في ظل المتغير التركي	٦٥
الفصل الثالث: متغير الوسط الإقليمي للوطن العربية (دولة الكيان الصهيوني) ...	٧٠
المبحث الأول: مرتكزات المتغير الصهيوني	٧١
المطلب الأول: العامل الجغرافي	٧٢
المطلب الثاني: عوامل المياه والحدود	٧٧
المبحث الثاني: المتغير الصهيوني والعلاقات العربية	٨٣
المطلب الأول: السياسة الخارجية للدولة الصهيونية والهيمنة الإقليمية	٨٤
المطلب الثاني: العلاقات العربية – العربية في ظل المتغير الصهيوني	٨٨
الخاتمة	٩٢
أولاً: الاستنتاجات:	٩٢
ثانياً: التوصيات	٩٦

٩٨	قائمة المراجع
٩٨	المراجع العربية
١١١	المراجع الأجنبية
١١٢	Abstract

قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
24	التوزيع السكاني للسكان الإيرانيين حسب العرق	1
50	التوزيع السكاني للسكان الإيرانيين حسب الديانة	2
53	الأحواض المائية الرئيسية في تركيا	3
77	نسبة الخصوبة والولادة لدى النساء في الكيان الصهيوني تبعاً لديانة الأم	4
79	أهم الأنهار في دولة الكيان الصهيوني	5

قائمة الأشكال

الصفحة	اسم الشكل	الرقم
23	الجغرافيا الطبيعية لجمهورية إيران	1
38	صورة توضيحية لمضيق هرمز	2
56	الموقع الجغرافي للجمهورية التركية	3
57	خريطة الجمهورية التركية ودول الجوار الجغرافي لها	4
74	الشكل الجغرافي والطبيعي للكيان الصهيوني	5
84	الحدود الجغرافية للكيان الصهيوني مع دول الجوار الجغرافي والمنافذ البحرية	6

المتغيرات الإقليمية وأثرها على العلاقات العربية - العربية

(٢٠١١-٢٠١٨)

إعداد: رامي خالد مصطفى الزعبي

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد عوض الهزايمة

الملخص

تستهدف هذه الدراسة بيان المتغيرات الإقليمية وأثرها على العلاقات العربية - العربية، هذا وقامت الدراسة على فرض مفاده: وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرات الإقليمية والعلاقات العربية - العربية خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٨)، وعلى إشكالية الدراسة التي تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي: ما المتغيرات الإقليمية وأثرها على العلاقات العربية - العربية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٨)؟

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضيتها، والإجابة على سؤالها المحوري تم استخدام كل من منهج تحليل النظم، ومنهجية صنع القرار، ومنهجية المصلحة القومية.

هذا وقد جاءت الدراسة مؤكدة على صحة الفرضية ومجبية على سؤالها المحوري، وتوصلت في نهاية الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها: وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرات الإقليمية متمثلة كل من إيران، وتركيا، والكيان الصهيوني، على العلاقات العربية - العربية، وتتمثل بتدخلات هذه الدول الطامحة لتحقيق أهدافها التوسعية، على حساب الدول العربية خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٨ التي انشغلت بها الدول العربية بشؤونها الداخلية كالثورات العربية، والضعف الأمني والسياسي.

كما أظهرت نتائج الدراسة صور مختلفة من التدخلات الإقليمية المؤثرة على العلاقات العربية – العربية، من أهمها التدخلات العسكرية، والسياسية في كل من العراق, وسوريا, ولبنان, واليمن, ومنطقة الخليج العربي.

وأظهرت نتائج الدراسة تأثير العلاقات العربية – العربية جزاء المتغيرات الإقليمية, والمتمثلة بتوتر العلاقات العربية – العربية, أدت هذه العلاقات إلى تصعيد حدة التوتر بين هذه الدول العربية مع بعضها البعض.

هذا وقد اسوجبت الاستنتاجات السالفة عدة توصيات أهمها: ضرورة تبني نهج متكامل قوامه الوحدة العربية, مما يؤهلها حل الخلافات العربية – العربية, والتصدي للتدخلات الإقليمية في الشؤون العربية, ضرورة بناء تحالف عربي يقوم على معايير تتلخص بإنشاء منظمة متخصصة في ذلك, ذات أبعاد عسكرية متكاملة وأمنية دفاعية, ومنظومة اقتصادية عربية, ومنشأة جديدة تهتم بإصلاح للعلاقات العربية - العربية, لتتأى جميعها عن أي تدخل إقليمي ودولي في الشؤون العربية.

الكلمات المفتاحية: المتغيرات، الإقليمية, العلاقات, العربية.

مقدمة الدراسة

يؤثر التقارب بين دول العالم على طبيعة العلاقات التي تربطها في كثير من المجالات والأنشطة كالاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية, تجمع تلك الدول بين هذه المقومات لتبني على غرارها علاقاتها المتينة في سبيل تكوين إطار تفاعلي ضمن ما يُسمى بالاتحاد كالاتحاد الأوروبي على سبيل المثال, ولكن فيما يتعلق بالمنطقة العربية, يبدو أن الأمر مختلفاً, فعلى الرغم من وجود تقارب جغرافي, وديني, وثقافي, وقومي, وأيضاً اقتصادي وسياسي, إلا أن العلاقات العربية - العربية لم تكن تتسم بالتقارب والانسجام خصوصاً في العقود القليلة الماضية, والجدير بالذكر أن ما كان يربط الدول العربية يتمثل بالنظام المؤسسي في غالب الأحيان, ناهيك عن تقارب وتفاعل سياسي واقتصادي وكذلك ديني في أحيان أخرى, إذ يبدو أن سياسة التفريق التي اتبعتها السياسات الغربية من خلال تدخلها في السياسات العربية قد آتت أكلها, وأصبحت الدول العربية منفردة في قراراتها وسياساتها على الرغم من وجود الكثير من الروابط التي من شأنها تقريب وجهات النظر, فهي لا تبدو فعالة على المستوى العربي.

وعليه, فإن العلاقات العربية - العربية وعلى الرغم من عدم توحيدها بالشكل المطلوب إلا أنها في كثير من الأحيان قد اجتمعت على رأي موحد وسياسات متقاربة تقارباً نسبياً, وفي ارتقاب المستقبل المشرق لعلاقات العربية متينة, ظهرت متغيرات إقليمية على الساحة العربية أدت إلى زعزعة التوازن الإقليمي بشكل واسع النطاق, كان من أهم تلك المتغيرات ما عُرف بثورات الربيع العربي, والأزمات الخليجية - الخليجية وغيرها كالتدخلات الإقليمية في الشأن العربي, هذه المتغيرات مجتمعة كان لها أثر كبير على مستقبل العلاقات العربية - العربية.

أثرت هذه المتغيرات بشكل كبير على تلك العلاقات، والجدير بالذكر أن تلك المتغيرات تمثلت بعدد من الدول عصفت سياساتها بالعالم العربي نتيجة لموقعها الجغرافي للوطن العربي، والتي ألفت بضلالها على مرتكزات وأسس العلاقات بين الدول العربية،

عصفت هذه المتغيرات بالمنطقة العربية شعوباً وقيادات وسياسات، أدت بدورها إلى ظهور آراء واتجاهات منها المتقارب بين بعض الدول العربية التي تجمعها مصالح مختلفة، ومنها ذو خلاف مع بعضها الآخر التي اعترضت على سياسات بعضها البعض في التعامل إما مع مجريات التقارب، أو الخلاف، أو البقاء على الوضع الراهن في علاقات العربية فيما بينها.

وعليه فقد أصبحت العلاقات العربية - العربية في خضم المعترك السياسي والمتغيرات الإقليمية تتسم بالضبابية إلى حد كبير، وعليه فقد برزت الحاجة إلى إجراء دراسة علمية تبين ماهية المتغيرات الإقليمية وأثرها على العلاقات العربية - العربية خلال السنوات التي ظهرت بها المتغيرات الإقليمية منذ عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٨.

أولاً: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين، كما يلي:

أولاً: **الأهمية العلمية للدراسة:** تتمثل الأهمية النظرية للدراسة في سعي الباحث لبيان ماهية المتغيرات الإقليمية التي عصفت بالوطن العربي، والعلاقات العربية - العربية، خلال الفترة ٢٠١١ مروراً بالتقلبات السياسية والتوترات في المنطقة العربية وحتى عام ٢٠١٨، وذلك من خلال الاستناد إلى جملة من المصادر المكتبية والأبحاث والدراسات العلمية والأدب المنشور حول موضوع هذه الدراسة،

كما أن للدراسة الحالية أهمية تبرز من واقع أن مراكز البحث العلمي والمعاهد والجامعات الأردنية خصوصاً والعربية عموماً، وممثليها من الدارسين والباحثين في الشؤون العربية والسياسية، هم بحاجة إلى مرجع علمي يستندون إليه في التعرف على محاور الدراسة الحالية وتكوين معارفهم ومعلوماتهم الأساسية حول أهمية الموضوع الحالي المتمثل بدراسة المتغيرات الإقليمية وأثرها على العلاقات العربية – العربية، بالإضافة إلى كون هذه الدراسة ستعتبر أحد المراجع التي سيستند إليها الباحثين المستقبليين عند قيامهم بإجراء دراسات وأبحاث علمية مشابهة لموضوع هذه الدراسة.

ثانياً: الأهمية العملية للدراسة: تتمثل الأهمية العلمية التطبيقية في دفع أصحاب القرار في الدول العربية على وضع آليات واتخاذ قرارات مضادة لتلك المؤثرات التي تتأتى من المحيط الإقليمية وما يدور فيه من أحداث، وكذلك دفع صناع القرارات إلى وضع برامج من شأنها زيادة الوعي لدى الشعوب العربية بكل ما يدور في الحلقة الخارجية الأقرب، من مؤتمرات أو أحداث قد تؤثر على العلاقات العربية – العربية.

ثانياً: مشكلة الدراسة وأسئلتها

أدت التقلبات الإقليمية إلى إحداث شرخ في العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدول العربية فيما بينها تبعاً للمتغيرات الإقليمية التي عصفت بالمنطقة العربية منذ عام ٢٠١١م، وعليه فإن مشكلة الدراسة تكمن في بيان وتوضيح المتغيرات الإقليمية ومدى أثرها على العلاقات العربية – العربية.

بناءً على ذلك فقد أمكن صياغة السؤال المحوري الذي يترجم مشكلة الدراسة على النحو الآتي:

ما المتغيرات الإقليمية وأثرها على العلاقات العربية – العربية خلال الفترة
(٢٠١١-٢٠١٨)؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

١- ما أثر متغير الجناح الشرقي للوطن العربي "إيران" على العلاقات العربية
– العربية خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٨ ؟

٢- ما أثر متغير الجناح الشمالي للمشرق العربي "تركيا" على العلاقات
العربية – العربية خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٨ ؟

٣- ما أثر المتغير الإقليمي الداخلي المتمثل بالدولة الصهيونية على العلاقات
العربية – العربية خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٨ ؟

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- بيان أثر المتغير الشرقي للوطن العربي "إيران" على العلاقات العربية –
العربية.

٢- توضيح أثر المتغير الشمالي للمشرق العربي "تركيا" على العلاقات العربية
– العربية.

٣- إبراز أثر أحداث المتغير الإقليمي الكامن في قلب الوطن العربي (دولة الكيان
الصهيوني في فلسطين) , على العلاقات العربية – العربية.

رابعاً: فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من فروض تستند إليها لتحقيق نتائج الدراسة بكفاءة وموضوعية، وتتمثل هذه الفروض فيما يلي:

هناك أثر وعلاقة ارتباطية بين المتغيرات الإقليمية والعلاقات العربية – العربية ذات أبعاد سلبية.

هناك أثر وعلاقة ارتباطية بين المتغيرات الإقليمية والعلاقات العربية – العربية ذات أبعاد إيجابية.

وهناك فرضيات فرعية أخرى ذات ارتباط بالفرضيتين الرئيسيتين السابقتين وهي:

١- هناك أثر وعلاقة ارتباطية على نحو سلبي متعلق بالمتغير الشرقي للوطن

العربي (إيران) والعلاقات العربية - العربية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٨.

٢- هناك أثر وعلاقة ارتباطية على نحو إيجابي متعلق بالمتغير الشمالي

للوطن العربية (تركيا) على العلاقات العربية العربية خلال الفترة

٢٠١١-٢٠١٨.

٣- هناك أثر وعلاقة ارتباطية على نحو سلبي متعلق بمتغير الكيان

الصهيوني على العلاقات العربية العربية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٨.

خامساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة

يبرز في هذه الدراسة المتغيرات التالية:

١- المتغير المستقل: المتغيرات الإقليمية.

٢- المتغير التابع: العلاقات العربية - العربية.

سادساً: مصطلحات الدراسة

سيتم تعريف مصطلحات الدراسة والمتمثلة بالمتغير المستقل والمتغير التابع فيما يلي:

أولاً: المتغيرات الإقليمية: "مجموعة الأوضاع السياسية والقدرات العسكرية للدولة ما أو مجموعة من الدول, المتقاربة جغرافياً, وطبيعة علاقاتها على المستوى الداخلي وكذلك الخارجي" (مقروف, ٢٠١٦: ١١٢), وتعرف أيضاً بأنها: مجموعة من الأحداث التي تجري في الحلقة الأقرب لأي نظام إقليمي من النظم الإقليمية في العالم (سعدون, ١٩٩١: ٣٣٠).

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نعرف المتغيرات الإقليمية بأنها: مجموعة الأحداث التي تعصف بدول أو دولة مجاورة لنظام إقليمي معين كالنظام الإقليمي العربية وتترك آثار ذات مفعول في النظام المتأثر بها.

ثانياً: العلاقات العربية - العربية:

عرف حسن نافعة (٢٠٠٤), أن العلاقات العربية - العربية, هو مفهوم يُشير إلى بُعدان رئيسيان أحدهما رسمي والآخر شعبي كالعلاقات والتفاعلات بين الشعوب العربية فيما بينها, ونقصد بالرسمي مجمل التفاعلات التي تتم بين الحكومات والمؤسسات العربية, سواءً على المستوى الثنائي, أي بين أي دولتين من الدول الأعضاء في النظام الإقليمي العربي, أو على المستوى الجماعي, أي بين التجمعات أو التكتلات أو التحالفات التي تتم بين الدول العربية, سواءً في إطار النظام الإقليمي العربي ككل (الجامعة العربية والمنظمات المتخصصة المرتبطة بها), أو في إطار النظم العربية الفرعية والمنظمات المتخصصة المرتبطة بها (كمجلس التعاون الخليجي, واتحاد المغرب العربي) " (نافعة, ٢٠٠٤: ١٠).

ويمكن تعريف العلاقات العربية – العربية بأنها: التفاعلات الرسمية وغير الرسمية ذات البعد البيئي في الدول العربية (ربيع, ١٩٨٢: ٣٣).

ويمكننا تعريفها بأنها: كل ما يجري بين الدول العربية من اتصالات على المستوى الرسمي أو الشعبي أو من خلال المنظمات ذات العلاقة.

سابعاً: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي

- **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية للدراسة بالدول الإقليمية التي أثرت بها على العلاقات العربية – العربية, وهي (إيران, وتركيا, وإسرائيل), كما سيتم تشمل حدود الدراسة الدول العربية المشرقية.
- **الحدود الموضوعية:** العلاقات العربية – العربية.
- **الحدود الزمنية:** انطلقت الدراسة الحالية في دراسة المتغيرات الإقليمية وأثرها على العلاقات العربية – العربية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٨.

تم اختيار العام ٢٠١١م كبدية الفترة الزمنية للدراسة الحالية بسبب أن هذا العام أخذت المتغيرات الإقليمية تأخذ طابع التدخل في الوطن العربي, بالإضافة إلى أنه العام الذي انطلقت منه بداية الاحتجاجات الشعبية العربية التي تشكلت بصور مختلفة أهمها الثورات العربية ثم الاحتجاجات الشعبية والأزمات الخليجية.

أما بالنسبة إلى اختيار العام ٢٠١٨م, كنهاية للفترة الزمنية الخاصة بهذه الدراسة, فالسبب في ذلك أن هذا العام هو العام الذي يمكن التوقف عنده للحصول على المعلومات الكاملة حول المتغيرات الإقليمية والدولية وأهم آثارها على المستوى العربي, والعلاقات العربية – العربية.

ثامناً: محددات الدراسة

سوف يتم اقتصار الدراسة على المتغيرات الإقليمية في الجناح الشرقي للوطن العربي "إيران"، والمعسكر الشمالي للوطن العربي "تركيا" والكيان الصهيوني في فلسطين.

تاسعاً: منهجية الدراسة

في ضوء هذه الدراسة فإن المناهج الأصح لتحقيق أهداف الدراسة هي: منهجية صنع القرار، ومنهجية المصلحة القومية وفيما يلي شرح موجز لكل منهما:

- أولاً: منهج تحليل النظم:

يُعتبر منهج تحليل النظم من المناهج العلمي التي تتلاءم ومجريات العمل البحث الخاص في دراسة الأنظمة العربية وعلاقتها فيما بينها، ذلك أن منهج تحليل النظم من شأنه أن يوفر قاعدة معرفية وعلمية يستند إليها الباحث في كيفية بيان ماهية المتغيرات الإقليمية والمتمثلة بالسياسات والتدخلات المختلفة التي تنتهجها الدول الإقليمية المجاورة للوطن العربي، كما أن هذا المنهج من شأنه أن يسير الطرق والأساليب التي ستؤدي إلى توضيح السياسات التي تتبناها الدول العربية في التعامل مع مجريات الأحداث والمتغيرات الإقليمية التي ظهرت في بداية العام ٢٠١١ (منوفي، ١٩٨٧: ٥٧).

أبرز أصحاب ورواد المنهج ورواده: يُعد ديفيد ايستون (David Easton) هو رائد منهجية تحليل النظم، الذي قدم نموذجاً لهذه المنهجية تُعنى بتحليل النظم السياسي تبعاً للظروف والمتغيرات التي تعصف في إقليم معين، ويُعد هذا النموذج أحد أشهر نماذج البحث العلمي خصوصاً فيما يتعلق بدراسات العلوم السياسية، ويستند إليه الكثير في إجراء أبحاثهم ودراساتهم المشابهة للدراسة الحالية.

مقومات المنهج وركائزه: تستند هذه المنهجية على دراسة العلاقات الدولية في مجتمع أو إقليم معين, وتعمل على تفسير وتحليل ما يعصف بهذه المنطقة من متغيرات, كما تعمل على ربط تلك المتغيرات والظواهر بسلوك الدول التي تنعكس على علاقاتها فيما بينا (منوفي, ١٩٨٧: ٥٧).

- ثانياً: منهجية صنع القرار:

تُعد منهجية صنع القرار من المناهج العلمية الأكثر ملائمة لموضوع الدراسة الحالي, وذلك لما توفره من صلة وطيدة في دراسة العلاقات الدولية, وتحليل وتفسير سلوك الدول تبعاً للظروف التي تعصف في مجتمع ما, كالمجتمع العربي وهو موضوع الدراسة الحالية, كما تعمل هذه المنهجية على بيان الطرق والأساليب التي تتبعها تلك الدول في تبني سياساتها على الصعيد الداخلي والخارجي للبلاد, وهنا تجدر الإشارة إلى أن منهجية صنع القرار تختص في دراسة القرارات السياسية الخاصة بالدول المترابطة ضمن إطار وبعد موحد كالبعد الجغرافي أو الثقافي أو الديني أو السياسي وغير ذلك, كدول الوطن العربي وما يجاورها من دول الجوار الجغرافي, وتستند هذه المنهجية في تحقيق ذلك من خلال استقصاء السلوك والسياسة التي تتبعها الدول في فهم تسيير علاقاتها في ما بينها, ومدى تطبيقها لتلك العلاقات أو إغفالها وإقصائها عن الساحة الإقليمية, أضف إلى ذلك بيان واضح للأدوار الفاعلة التي تلعبها الدول الفاعلة في منظومة الإقليم الواحد وتبنى على أساسها علاقاتها مع الدول الأخرى تبعاً للعلاقات والمصالح منها الاقتصادية والسياسية والثقافية وما إلى ذلك, فمن شأن هذه المنهجية أن تجعل من الباحث مدركاً للكيفية التي تُسير بها الدول علاقاتها وقراراتها ضمن إطار السياسة الخارجية, ليتمكن في نهاية المطاف أن يتوصل إلى إجابات مقنعة وموضوعية لأسئلة الدراسة وحلول إيجابية لمشكلاتها (زهران, د.ت: ١-٣).

أهم رواد منهج صنع القرار: من أبرز رواد منهجية صنع القرار هو رتشارد سنايدر, الذي أعطى نموذجاً حقيقياً للكيفية التي تتم من خلالها دراسة سلوك الدول التي تُبنى عليها علاقاتها الخارجية, وذلك من خلال وضع عدة نماذج تحليلية تتمثل فيما يلي:

- **التحليل الساكن:** وهو التحليل الذي يعمل على دراسة المتغيرات التي حدثت بالتزامن وعصفت في دولة ما.

- **التحليل المتحرك:** وهو التحليل الذي يعمل على بيان وتوضيح العلاقات التي أدت إلى إحداث المتغيرات وأسبابها وأيضاً انعكاساتها على علاقات الدول على المستوى الخارجي, أو الإقليمي (زهران, د.ت: ١-٣).

ثالثاً: منهجية المصلحة القومية:

تتناسب منهجية المصلحة القومية تفسير وتحليل موضوع الدراسة الحالي, حيث تُعد هذه المنهجية من منهجيات البحث العلمي الخاص بالعلوم السياسية, والتي تدرس العلاقات بين الدول كالعلاقات العربية – العربية, والمتغيرات الإقليمية كذلك, وهو ما يتلاءم مع ظروف الدراسة الحالية التي تتمحور حول دراسة أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات العربية – العربية, والجدير بالذكر أن هذه المنهجية تعمل بشكل متقن على تسيير الظروف للباحث لدراسة سياسات الدول العربية, وأشكالها وأسبابها وآثارها كذلك, كما أن لهذه المنهجية أهمية عظمى تتمثل في أنها تتبنى سياسات وحقائق ومعلومات حقيقية يستند إليها البحث في مجريات هذه الدراسة, وترفض سياسات معينة لدولة ما أو عدة دول بشكل موضوعي ودون تحيز, كما تتمحور أساليب هذه المنهجية حول دراسة العلاقات الدولية الأكثر دقة ولعدد من الدول المبنية على أسس عرقية أو قومية أو دينية كما هو الحال فيما يتعلق بالدول

العربية, بالإضافة إلى ضمان السير في طريق البحث حول موضوع الدراسة الحالية دون التطرق لمعلومات خارجة عن نطاق الموضوع (النجاب, ٢٠١٧: ١).

أبرز رواد وأصحاب منهجية المصلحة القومية: يرى د. بشير النجاب (٢٠١٧), أن كل من سيوم براون, وريتشارد براون, هما رواد هذه المنهجية, وذلك لما وفراه من طرق وأساليب بحثية ناجحة وهادفة إلى تحقيق الفهم السليم للمتغيرات الإقليمية والنظام الإقليمي بشكل واضح ودقيق آخذه بالاعتبار دراسة جميع الظروف التي تدور حول تلك المتغيرات كالظروف الاجتماعية والدينية والسياسية والاقتصادية والقومية, وغير ذلك, لدول معينة متقاربة جغرافياً تجتمع ضمن إطار واحد كما هو الحال بالنسبة للدول العربية (النجاب, ٢٠١٧: ١).

مقومات المنهجية وركائزها: تتمحور هذه المنهجية حول دراسة دقيقة لسلوك الدول ذات الجوار الجغرافي, والتركيز على سياسات الدول وأدوارها الفاعلة, في منطقة أو إقليم ما, وما تأثير سياسات تلك الدول وأثرها في بلورة المشهد العام للعلاقات بين تلك الدول, أضف إلى ذلك أن هذه المنهجية تقوم أيضاً على دراسة الجذور التاريخية للعلاقات الدولية المتقاربة كما هو الحال في الوطن العربي, والنظر إلى علاقات هذه الدول في الوقت الحالي, وأسباب تقاربها أو بُعدها عن بعضها سياسياً أو اقتصادياً, وأحياناً اشتباكها مع بعضها البعض عسكرياً, كما تقوم هذه المنهجية أيضاً على دراسة تحليلية يتم من خلالها بيان الأساس السياسي ودوافع القرارات السياسية للدول ضمن الإقليم الواحد, وما أثر تلك السياسات والقرارات السياسية على الجانب الوطني في تعامل السلطة الحاكمة مع الشعب, وأيضاً الإقليمي في تعامل الدولة وبناء علاقاتها مع الدول الأخرى (المشاقبة والسرхан, ٢٠١٦: ١٠٩).

عاشراً: الدراسات السابقة

هناك عدة دراسات تناولت موضوع دراستنا من زوايا مختلفة، ويمكن بيانها

كالآتي:

أولاً: الدراسات العربية:

- دراسة مقروف, (٢٠١٦), بعنوان: المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية, هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإطار السياسي والقانوني الذي يحكم علاقات دول مجلس التعاون الخليجي, والتعرف على ما إن كانت دولة المجلس دول قائمة على أساس التعاون الإقليمي العربي, أم هو مجرد حلف عسكري, بالإضافة إلى التعرف على أثر المتغيرات الإقليمية على دول مجلس التعاون الخليجي, ولتحقيق أهداف الدراسة فقد استند الباحث إلى المنهج النظري النوعي, من خلال تقصي الحقائق الواردة في عدد من الدراسات والأبحاث والأدب المنشور حول مجريات العلاقات الخليجية – الخليجية, وتأثرها بالمتغيرات الإقليمية, وعليه, فقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة أهداف تمثلت في أن دول مجلس التعاون الخليجي تربطها علاقات قومية عربية ودينية وثقافية على المستوى التاريخي, أما على المستوى الحالي والسياسي, فأن أساس هذا المجلس قائم على تحقيق الأمن والسلم بين هذه الدول, وتشكيل درع عسكري يحميها من الأخطار الإقليمية والدولية وخصوصاً الأطماع التوسعية الإيرانية, كما أن دول الخليج أيضاً تشكل مطمعاً لكثير من الدول العظمى العالمية, لذا فكان الاتحاد خير وسيلة للدفاع عن النفس, وأيضاً أظهرت الدراسة أن تأثير المتغيرات الإقليمية قديمها وحديثها أثر بشكل ملحوظ على دول مجلس

التعاون الخليجي, الأمر الذي دعا هذه الدول إلى رفع مستوى الحماية الأمنية سواءً من خلال دول المجلس, أو من خلال طلب الحماية الخارجية, ذلك أن إيران وبحسب ما تراه تلك الدول تتربص بدول الخليج للتدخل في شؤونها الداخلية.

- دراسة ساعو (٢٠١٤), بعنوان: الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية: دراسة حالة سوريا, هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهم تطورات المتغيرات الإقليمية العربي التي عصفت في الدول العربية خلال ثورات الربيع العربي, بالإضافة إلى التعرف على أبعاد تلك الثورات وأثرها على الصعيد الوطني لها, وعلى الصعيد الإقليمي العربي, وعلى المستوى الدولي, أضف إلى ذلك التعرف على آثار تلك الثورات أيضاً على البعد الجيوستراتيجي العربي - العربي, ولتحقيق أهداف الدراسة, قامت الباحثة بإتباع الأسلوب النوعي القائم على دراسة استقصائية للعديد من الدراسات والأبحاث والأدب المنشور حول موضوع هذه الدراسة وتحليل نصوصها تحليلاً نوعياً, للوصول إلى نتائج الدراسة والتي تمثلت بدورها في أن منطقة الإقليم العربي هي منطقة جمعت بين عدداً من الدول العربية التي تتوازن فيها قواها وسياساتها العامة, وترتبط بشكل كبير بسياسات دولية خارجية تؤثر عليها بشكل واضح, ولديها القدرة على التعامل مع مجريات الحياة السياسية في الدول العربي وأثار في منظومة الحراك الشعبي والثورات العربية, كما أظهرت نتائج الدراسة أن ثورات الربيع العربي لم تكن ثورات أنية حدثت بشكل مفاجئ, وإنما هي ثورات قد بُنيت على أحداث سياسية تاريخية وتعامل سلطوي مجحف بحق الشعوب, مع تجاهل مبادئ حقوق الإنسان وعدم توفير الحرية والعدالة الاجتماعية التي تسعى إليها تلك الشعوب طوال سنوات, ما أحدث ذلك ثوران الشعوب التي خرجت عن إرادتها مطالبة

بحقوقها الديمقراطية والحيوية, بالإضافة إلى أن التغيرات الجيوسياسية في الوطن العربي ككل, كان لها وقع كبير في تشكيل القرار السياسي للدول العربية عموماً ودول الربيع العربي خصوصاً.

- دراسة بسيوني (٢٠١٢), بعنوان: تطورات العلاقات المصرية السعودية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية (١٩٨٠-٢٠٠٢), هدفت هذه الدراسة إلى بيان طبيعة العلاقات المصرية السعودية والتعرف على الجذور التاريخية لتلك العلاقات, ومحدداتها الإقليمية والسياسية والعسكرية والثقافية والقومية, وما دور كل من الدولتين في المستوى الإقليمي العربي, وأثر سياسة كل دولة على مجريات العلاقات العربية, ولتحقيق أهداف الدراسة, قام الباحث بالاستناد إلى المنهج الوصفي والتحليلي, والمنهج التاريخي, وعليه, فقد توصلت الدراسة إلى عدة أهداف تمثلت في أن ما يجمع العلاقات ما بين جمهورية مصر والمملكة العربية السعودية يتمثل في التقائهما ضمن إطار المصلحة القومية العربية, بالإضافة إلى أن الدراسة التاريخية أظهرت أن التفاعل الظاهري لكل من الدولتين تمثل في تحقيق القومية العربية والتقارب العربي, ذلك أن كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر يُعدان من أهم أقطاب الوطن العربي لما يملكانه من مساحة جغرافية واسعة, وتعداد سكاني وقوة مالية واقتصادية وتتمثل الأخيرة في المملكة العربية السعودية.

- دراسة نعيمات (٢٠١١), بعنوان: أثر التحديات الخارجية على النظام الإقليمي العربي, هدفت هذه الدراسة إلى بيان ماهية الآثار المتأتبة عن التدخلات والتحديات المتمخضة عن سياسات الدول العالمية لمنطقة الإقليم العربي, بالإضافة إلى التعرف على العلاقة التي تربط تلك التدخلات والتحديات بالأحداث التي تمثلت بالأزمات والثورات العربية, ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث الأسلوب الوصفي والتحليلي, والمنهج النظري النوعي

- من إجراء دراسات استقصائية على عدد من الدراسات والنشرات والأبحاث والكتب حول موضوع هذه الدراسة، حيث انتهت هذه الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت في أن النظام العربي الإقليمي والعلاقات التي تربط دول الإقليم العربي ما هي إلا استجابات للتحديات والتدخلات الخارجية في شؤون الدول العربية السياسية وغير السياسية، كما أن الدول العربية مجتمعة هي دول واحدة لا فرق بينها بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية لا بالنسبة للدول العربية نفسها، حيث تمثل الهدف والمصلحة بالنسبة للسياسات العالمية عموماً والأمريكية تحديداً تنفذ فيها مخططاتها وتحقق من خلالها أهدافها.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

- دراسة Yom (٢٠١٨)، بعنوان: **Regimes, Identities, and Regional Order Kuwait, Qatar, and the Gulf Cooperation Council**, هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية دول مجلس التعاون الخليجي، والتعرف على الأنظمة والهويات العربية والنظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي والعلاقات التي تحكمها، وتم أخذ كل من الكويت وقطر كحالة دراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة استند الباحث إلى الأسلوب النوعي والنظري، وذلك بإجراء دراسة استقصائية قائمة على عدد من الدراسات والأبحاث والأدب المنشور المتعلق بموضوع هذه الدراسة، وعليه، فقد خلصت هذه الدراسة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي هي الدول الست المكونة من المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ومملكة البحرين، ثم قطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، وأن هذه الدول تمتعت بالوحدة لعدد من السنوات، وأن هذه الدول تعرضت لكثير من الأزمات على مر التاريخ، تقاربت الدول تبعاً لتلك الأزمات، وافتقرت سياسياً

دول أخرى, وأما فيما يتعلق بالعلاقات الكويتية القطرية تبعاً لما عصف بالمنطقة من متغيرات إقليمية عربية, وعربية خليجية, فقد شهدت العلاقات الكويتية القطرية اختلافاً واضحاً في الاتجاهات السياسية والآراء التي تحكم علاقاتها وسلوكها السياسي ضمن إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي. حيث رفضت الكويت ميثاق الأمن الداخلي للمجلس الذي من شأنه أن يمثل أداة قمعية لدول المجلس, كما وافقت قطر على قرارات المجلس الأمنية لغرض الحفاظ على سياسات دول المجلس الخارجية والتصدي للتدخلات الإقليمية والدولية في الشأن العربي الخليجي.

- دراسة: Ehteshami, Anoushiravan (٢٠١٤), بعنوان: **Middle**

East Middle Powers: Regional Role, International

Impact, هدفت هذه الدراسة إلى بيان القوى الدولية والإقليمية المؤثرة والوسيلة في الأزمات العربية المتمثلة في ثورات الربيع العربي, ولتحقيق هدف الدراسة العام, قام البحث بإتباع الأسلوب الوصفي التحليلي, حيث خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت بأن النظام العربي يعكس صورة المنطقة العربية بشكل كلي, الذي يمثل ضعفاً في مجريات الحياة السياسية, وأن البيئة العربية هي بيئة غير مستقرة تغطي على ملامحها طابع الزعزعة والثورات وانعدام الأمن والاستقرار في غالب الأحيان, كما أظهرت نتائج الدراسة أن السياسات المتبعة للأنظمة الحاكمة في دول الربيع العربي, هي السبب الأول والأساس في اندلاع تلك الثورات, لما تنتهجه من سلوكيات لا تمت لاحترام حقوق الإنسان والحريات الفردية بصلة, وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن التشتت الذي تعيشه المنطقة العربية جعل منها منطقة ضعيفة وعرضة للأطماع الخارجية سواءً على المستوى الإقليمي, أو على المستوى الدولي, حيث تداعت العديد من تلك الدول ساعية إلى تحقيق أهدافها

- الاقتصادية والعسكرية والتوسعية على حساب المنطقة العربية, وأهداف أخرى تمثلت في الحصول على ثروات الوطن العربي, وضمان ضعف هذه الدول أمام الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة ودول الغرب والمتمثل في الكيان الإسرائيلي.

- دراسة **Christopher M. Blanchard and others** (٢٠١٢),

بعنوان: Change in the Middle East: Implications for U.S. Policy

,هدفت هذه الدراسة إلى بيان ماهية المتغيرات والتوترات السياسية والشعبية التي اجتاحت المنطقة العربية منذ مطلع العام ٢٠١١, وما دور التدخلات الخارجية متجسدة بالولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية وثورات الربيع العربي, ولتحقيق أهداف الدراسة, استند الباحثون إلى المنهج النوعي والنظري للوصول إلى نتائج الدراسة, التي تمثلت في أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تتشكل بحسب الظروف التي تمكنها من تحقيق أهدافها في المنطقة العربية, وتختلف باختلاف نمط وطبيعة ثورات الربيع العربي, فتدعم الأنظمة العربية الموالية لها, والعكس صحيح بالنسبة للأنظمة العربية المعادية لها, أضف إلى ذلك أن المتغيرات الإقليمية المتمثلة في ثورات الربيع العربي من شأنها أن تُهدد المصالح الأمريكية في المنطقة العربية في بعض الدول, كما تُهدد أيضاً أمن حليفتها إسرائيل في المنطقة, لذا فإن الولايات المتحدة حاضرة في الدول التي ظهرت فيها ثورات الربيع العربي والحراك الشعبي بشكل واضح, وذلك للامساك بزمام الأمور وعدم خروج المشهد الدراماتيكي السياسي عن المألوف لئلا يهدد مصالحها الخاصة في المنطقة العربية, ومن جهة أخرى, تبدو أن الولايات المتحدة طرفاً مع بعض الأنظمة العربية ضد شعوبها, ذلك أن هذه الأنظمة أحد ضمانات الولايات المتحدة في حصولها على مكاسبها ومصالحها في المنطقة العربية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

إن ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة ما يلي:

إن هذه الدراسة متخصصة في دراسة المتغيرات الإقليمية ذات الشأن والمؤثرة على العلاقات العربية – العربية, لكون مخرجات الأحداث في دول الإقليم تؤثر بصورة مباشرة على العلاقات العربية – العربية بالقدر الذي تؤثر به من ناحية العلاقات بين الدول العربية ودول الإقليم, أضف أن هذه الدراسة أخذت بمؤثرات دول الإقليم ذات الشأن مثل إيران, وتركيا, ودولة الكيان الصهيوني القابع في فلسطين, وهذا ما أغفلته الدراسات السابقة.

الفصل الأول:

متغير الجناح الشرقي للوطن العربي "إيران"

تُعد الجمهورية الإيرانية من الدول الطامحة لأخذ موضع قدم في المنطقة العربية, سعياً منها لإعادة الإمبراطورية الفارسية, ومن جانب آخر تُدرك تماماً أن نظرتها التوسعية في الوطن العربي ستعطيها ميزة التنافس الدولي لأخذ مكانة عالمية بين الدول العظمى, ويبدو ذلك جلياً من خلال التدخلات الواضحة ومحاولتها السيطرة وبسط نفوذها في عدد من الدول العربية, كان من أهم تلك الدول, الجمهورية اللبنانية, والعراق, مروراً بالجمهورية السورية, ثم اليمن, وما زالت إيران تسعى بكافة الطرق للسيطرة على الدول العربية, وتهديد الأمن الوطني العربي عموماً والخليجي تحديداً باعتبار أن دول الخليج العربي تُمثل الدول العربية ذات الجوار الجغرافي لها.

الجدير بالذكر أن إيران ألفت بكثير من ضلالها على منظومة القومية العربية, وتسعى باستمرار لتنفيذ مخططاتها التوسعية والسيطرة وبسط النفوذ في المنطقة بأكملها, فكانت هذه الدولة وما تسعى إليه بمثابة أحد أهم المتغيرات التي عصفت ولا زالت على الوطن العربي وتؤثر بشكل كبير على منظومة العلاقات العربية – العربية وخصوصاً خلال الفترة الممتدة منذ عام ٢٠١١م وحتى عام ٢٠١٨م, للتعرف على الدور الإيراني كمتغير إقليمي في التأثير على العلاقات العربية – العربية خلال هذه الفترة, كان لا بد من تقسيم الفصل الحالي إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مرتكزات المتغير الإيراني

المبحث الثاني: المتغير الإيراني والعلاقات العربية.

المبحث الأول: مرتكزات المتغير الإيراني

لم تكن لجمهورية الإيرانية لتسعى إلى تحقيق أهدافها التوسعية, دون الاستناد إلى مرتكزات توفر لها أرضية مناسبة تنطلق منها إلى بسط نفوذها وتوسعها على حساب الدول العربية, والجدير بالذكر أن تلك المرتكزات والتي تمثل ميزة لا يمكن للمرء أن ينكرها تتمثل في عدة عوامل, أهمها العامل الجغرافي, والجغرافيا الطبيعية, والسكانية, وعدة عوامل أخرى, جعلت من الدولة الإيرانية دولة قادرة على الشروع في التعبير عن طموحاتها وتنفيذ سياساتها في الدول العربية, ولعل تلك العوامل وما تسعى إلى تحقيقه إيران, مع وجود تلك المرتكزات, أثرت بشكل واضح على العلاقات العربية – العربية, وتمكنت من شق الصف العربي في كثير من المواطن.

ولدراسة مرتكزات المتغير الإيراني التي أثرت على العلاقات العربية – العربية وتحديداً خلال السنوات من ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٨, فمن الضروري تقسيم المبحث الحالي للمطالب الرئيسية التالية:

- **المطلب الأول: العامل الجغرافي.**
- **المطلب الثاني: عوامل المياه والحدود.**

المطلب الأول: العامل الجغرافي

يمثل العامل الجغرافي للجانب الإيراني أحد أهم المرتكزات التي تستند إليها الجمهورية الإيرانية في صياغة سياستها على الصعيد الداخلي، والخارجي للبلاد، وعليه، فإن الموقع الجغرافي يمثل الأساس الأول التي تنطلق منه الدولة الإيرانية في تنفيذ سياساتها الخارجية والتأثير على دول الجوار الجغرافي وخصوصاً دول الخليج العربي والعراق في المقام الأول، حيث تقع إيران في الجزء الغربي من القارة الآسيوية (الموسوي، ٢٠١٣: ١).

الجدير بالذكر أن جغرافيا الدولة الإيرانية مثلت العنصر الأكثر كفاءة وفعالية من خلال دورها الاستراتيجي على المستوى الإقليمي عموماً والعربي على وجه الخصوص، حيث سهلت جغرافية الدولة الإيرانية عملية التفاعل والانخراط، بل وأكثر من ذلك التدخل المباشر في شؤون الدول العربية (مزوري، ٢٠١٠ / ٥٧)، حيث أن إيران تقع في الجزء الغربي من قارة آسيا، وتُعد منافذها البحرية أحد ركائز القوة التي امتلكها الموقع الجغرافي، والذي مكنها من إنشاء قوة عسكرية بحرية بالإضافة إلى قوتها العسكرية البرية، ومكنها ذلك الموقع من الاستفادة من تجارب مختلفة أدت إلى زيادة عامل الخبرة في التعامل مع الدول ذات الجوار الجغرافي (عبد، ٢٠١٦: ١٠).

وعليه، فإن للعامل الجغرافي الإيراني دور ذو أهمية ملحوظة على الساحة الإقليمية والعلاقات العربية – العربية، والأكثر أهمية من ذلك أن الموقع الجغرافي يمثل المضلة لكثير من العوامل الجغرافية المكونة للعامل الجغرافي الإيراني، وفيما يلي سيتم التطرق إلى الجغرافيا الطبيعية والسكانية للدولة الإيرانية لبيان ماهية هذه العوامل في الدور الإيراني وأثره على العلاقات العربية – العربية.

أولاً: الجغرافيا الطبيعية: تُمثل الجغرافيا الطبيعية لإيران أحد أهم مقومات سياستها الخارجية، لما يعطيها موقعها الجغرافي من أهمية واسعة النطاق بأن تكون لاعباً إقليمياً ذو تأثيرات مختلفة على الكيان العربي، والتي تمثل تهديداً قائماً على الأمن الوطني العربي، في سبيل تحقيق أهدافها الإستراتيجية نحو بناء كيانها وتحقيق الحلم الذي طالما راود صنّاع القرار في إيران والمتمثل في النظرة التوسعية للبلاد على حساب الوطن العربي، أي بناء الإمبراطورية الإيرانية الذي يسعى الجانب الإيراني إلى بلوغها.

وبالنظر إلى الجغرافيا الطبيعية للجمهورية الإيرانية نجد أنها تمتلك موقعاً مميزاً يضعها في أكثر المواقع حساسية وتهديداً للدول العربية، فعلاوة على مساحتها الواسعة، فهي تقع في الجزء الغربي لقارة آسيا، وانفتاحها على كثير من دول العالم بحسب ذلك الموقع، وأهمها المنافذ البحرية، حيث تطل إيران على بحر قزوين من جهة الشمال، وغرباً تشترك مع الدول العربية الخليجية في سواحلها البحرية على خليج العرب، هذه النوافذ البحرية تُمثل نقطة انطلاق إيران نحو العالم الخارجي أكثر مما هو الحال بالنسبة لمنافذها البرية (الموسوي، ٢٠١٣: ١).

أدى الموقع الجغرافي لدولة إيران إلى تعاظم دورها الإقليمي، بل العالمي، ذلك أنها تعتبر دولة آسيوية وشرق أوسطية، تقع في منطقة تتسم بالزحام الدولي، تلك المنطقة التي سعت كثير من دول العالم إلى أخذ موضع قدم فيها والسيطرة عليها وعلى مقدراتها، ووجود إيران في هذه المنطقة يُعد محط أنظار كثير من دول العالم، وما تتسم به إيران من سياسة خارجية وموقع جغرافي مهم للغاية، جعل منها لاعباً إقليمياً مؤثراً على توازن العلاقات في المنطقة وخصوصاً في الوطن العربي (العتوم، ٢٠١١: ٤).

وقد ترتب على الموقع الجغرافي الإيراني الواسع قربيه إلى المناخ المعتدل أحياناً، ويغلب على طابعه تعدد المناخات نظراً للحجم الكبير للبلاد، وطبيعة جمالية تتميز بغطاء نباتي ذو حجم كبير في معظم المواقع الجغرافية في الداخل الإيراني، وأيضاً الثروة الحيوانية، وثروات نفطية معدنية مختلفة، بالإضافة إلى تعدد تضاريسها كالمناطق الجبلية والساحلية والسهلية وما بها من هضاب وتلال وأودية، كل ذلك جعل من إيران دولة متعددة التضاريس والمناخات (الشيخان، ٢٠١٥: ١)، ويمثل الشكل التالي الجغرافيا الطبيعية لجمهورية إيران:

الشكل رقم (١): الجغرافيا الطبيعية لجمهورية إيران



المصدر (خرائط جوجل)

ومما ينبغي معرفته أن الجمهورية الإيرانية وعاصمتها طهران وهي أكبر المدن الإيرانية، يبلغ مساحتها ١,٦٤٨ مليون كم^٢، ومساحة اليابسة فيها حوالي ١,٦٣٦ مليون كم^٢، وتبلغ مساحة المياه فيها حوالي ١٢٠٠٠ كم^٢، وهي ذات حدود مشتركة مع كثير من الدول منها العربية وغير العربية (موقع الجزيرة، د. ت: ١).

وبهذا تُمثل الجمهورية الإيرانية دولة ذات جغرافيا طبيعية مختلفة التضاريس والمناخات, زيادة على ذلك موقعها الجغرافي بين عدد من الدول العربية وغير العربية, ومنافذها البحرية المختلفة, ما أدى ذلك إلى تعاضد القوى الإيرانية في المنطقة وجعل منها لاعب إقليمي مؤثر على التوازن الإقليمي العربي, والعلاقات العربية – العربية, لما له من نفوذ عبر عدد من الدول العربية من خلال الجماعات المتأثرة بالسياسة والمذهبية الإيرانية.

ثانياً: الجغرافيا السكانية: يبلغ عدد السكان في إيران بحسب إحصائيات (٢٠١٧) حوالي ٨١,١٦٠,٠٠٠ نسمة (البنك الدولي, ٢٠١٧: ١), تُعد الفئة المسلمة أحد أكبر الفئات في المجتمع الإيراني, وإلى جانب المسلمين فيها عدد من الأقليات الدينية كالبهائيون, والزرادشتيون, والمسيحيون, واليهود (الحياري, ٢٠١٦: ١), وينتمي السكان إلى طوائف عرقية مختلفة, مما يجعل القرار السياسي على المستوى الداخلي والخارجي في البلاد بيد الفئة الأكثر عدداً, وتضم الجمهورية الإيرانية مزيجاً من السكان يتشكل من الفرس وهم الإيرانيين الأصليين, والأذربيجيين وهم الأتراك, بالإضافة إلى المازندورانيون, والأكراد, والهرب, واللور, واليلوت, والتركمان, وأعراق أخرى, والجدول التالي يبين التوزيع السكاني للسكان الإيرانيين حسب العرق (تركي, ٢٠١٨: ١١):

الجدول رقم (١): التوزيع السكاني للسكان الإيرانيين حسب العرق

التسلسل	العرق	النسبة المئوية للسكان
1	الفرس	51%
2	الأذربيين (الأتراك)	24%
3	الجبلاك والمازندرانيون	8%
4	الأكراد	7%
5	العرب	3%
6	اللور	2%
7	التركمان	2%
8	بلوش	2%
9	الأعراق الأخرى (كاليهود والأرمن المسيحيين)	1%

المرجع: (تركي, ٢٠١٨: ١١)

أما عن التوزيع السكاني, فلم يكن هناك توزيعاً منطقياً في المدن والمحافظات الإيرانية, فنجد بعض المدن تزدهم بالسكان وأخرى على العكس من ذلك, إذ يعد توزيع السكان في إيران يتبع بعض العوامل منها اللغة كالعرب مثلاً الذين يعيشون في مناطق قريبة من بعضها البعض, والفارسية التي يتحدث بها الأغلبية العظمى من الشعب الإيراني وغيرها من لغات أيضاً ينطق بها فئة معينة من الشعب ليلتفوا في إطار الوحدة المكانية, ومن جانب آخر, يمكن القول بأن التوزيع الجغرافي للسكان أيضاً يتبع سبل البحث عن العمل وسبل الرزق والحياة, فنجد البحارة والصيادون على سبيل المثال يقطنون المناطق الساحلية المطلّة على البحر سواء كان بحر قزوين أو بحر العرب, إلا أن هناك بعض الحالات التي ظهرت على التوزيع السكاني

الإيراني من حيث التنقل والسفر بين أقطار الجمهورية الإيرانية, تحقيقاً لأهدافهم كالتجارة أو العلم, أو لطبيعة المناخ, وغير ذلك (السعدي, ٢٠٠٢: ١٣٠).

ما يجب تسليط الضوء عليه, أنه وعلى الرغم من تعدد القوميات واللغات والأعراق في الجمهورية الإيرانية إلى أن الفئة الأكثر تأثيراً على مجريات السياسة الخارجية للبلاد تكمن في يد الفئة الأكثر تعداداً بها, وتنحصر بالفئة الفارسية, واللافت للانتباه في هذا الصدد أن هناك تهميشاً واضحاً في الحقوق السياسية لباقي الطوائف والأعراق, والأصول, إذ لا يمكن السماح لأي من تلك الأطراف بالمشاركة السياسية بشكل فعلي, ذلك أن الأقليات ذات الأصول العرقية المختلفة, تعيش في مناطق حدودية, تجعل منها عرضة للغزو الفكري للدول المجاورة, علاوة على كون هذه الفئات السكانية من قوميات وأعراق تختلف بشكل واضح مع الجمهور الفارسي الذي يعتنق المذهب الشيعي, وأن أصحاب هذا المذهب يشكلون حصناً تجاه أهل السنة على سبيل المثال على المستوى الخارجي للبلاد, في وقت يبلغ السكان من السنة ما نسبته ١٠% من الشعب الإيراني, فتهميش السنة هي من أولويات السياسة الإيرانية, وكذا بقية الطوائف والأعراق والأصول, وعليه يمكن القول بأن صانع القرار الإيراني ينبع من أهل المذهب الشيعي في البلاد, والطامحين إلى بناء الإمبراطورية الفارسية من خلال المشروع التوسعي للبلاد على حساب الدول العربية (شهسواري, ٢٠١٣: ٣).

وأخيراً يمكن القول بأن الجغرافيا السياسية للجمهورية الإيرانية تعددت طوائفها وأصولها ولغاتها واتجاهاتها, إلا أن المكون الشيعي في البلاد, يمسك بزمام الأمور فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للبلاد, والذي يُعد المكون الأكبر تعداداً في إيران, ويقود أصحاب القرار في إيران الدولة نحو التوسع وبسط القوة والنفوذ على المستوى الخارجي للبلاد, من خلال التدخلات المختلفة سواءً العسكرية أو السياسية

على حساب الوطن العربي لتنفيذ مشروعاتهم التوسعي، ما أدى ذلك للتأثير على وجهات النظر والعلاقات بين الدول العربية فيما بينها بشكل واسع النطاق.

المطلب الثاني: عوامل المياه والحدود

لم تكن الركائز الجغرافية والسكانية هي العوامل الوحيدة على صعيد المتغير الإيراني وما يتبعه من سياسة خارجية تجاه الوطن العربي، والجدير بالذكر أن هناك عدة عوامل، شكلت مرتكزات للجانب الإيراني، والتي جعلت منه دولة ذات دور ملحوظ على المستوى الإقليمي والعربي، حتى أصبحت إيران لاعباً إقليمياً يمكنه التأثير على الشؤون والعلاقات العربية، ومن هذه العوامل على سبيل المثال لا الحصر، كل من المياه المتمثلة بمضيق هرمز كمثال، وأيضاً الحدود التي تربط الدولة بعدد من البلاد والمنافذ البحرية المشتركة سواحلها وحدودها مع الدول العربية، وفيما يلي بيان لكل من هذه العوامل:

أولاً: المياه (مضيق هرمز)

يحتل المضيق أهمية قصوى لدى دول العالم التي تستند في تجارتها من صادرات وواردات على المنافذ البحرية التي من شأنها تسهيل هذه العمليات وتحقيق أهداف رفع مستويات الاقتصاد الوطني لتلك الدول (العكلة، ٢٠١١: ٣٠٩)، وأما عن مضيق هرمز، فهو يمثل أحد أهم المضائق والمنافذ البحرية في العالم، ذلك أنه يسيطر على الصادرات النفطية من الدول النفطية بالإشارة إلى دول الخليج العربي، إلى كثير من دول العالم (الحيدان، ٢٠١٩: ٢).

وعليه فقد أمكن تعريف المضيق بشكل عام على أنه: "كل ممر طبيعي يربط بين ساحلين لا يتجاوز عرضاً معيناً، ويسمح بالاتصال بين جزأين من المجالات البحرية، ومن غير المهم أن تعود هذه المجالات إلى بحر واحد أو بحرين، ولا يهم

أيضاً إذا كان الممر قائماً بين جزيرة وإقليم أو بين جزيرتين أو بين مجموعة من الجزر" (العكلة، ٢٠١١: ٣١٠)، أما فيما يتعلق بمضيق هرمز فقد تم تعريفه على أنه: "ممر مائي يصل بين سطحين أو رقعتين من البحار العالية، حيث الخليج العربي من جهة وخليج عُمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى" (مظلوم، ٢٠٠٩: ٢٣)، والشكل التالي يوضح أهمية موقع مضيق هرمز:

الشكل رقم (٢): صورة توضيحية لمضيق هرمز



المصدر (خرائط جوجل)

تنبع الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز من موقعه الجغرافي ونقاط التواصل والاتصال المتمثلة بشواطئ وجزر كل من سلطنة عُمان والجمهورية الإيرانية (الطائي، ٢٠٠٦: ١)، كما أن المسافة التي تفصل بين السواحل على ضفتي مضيق هرمز (٥٥ كم)، بينما المسافة التي تفصل أقرب نقطتين فيه فهي تبلغ (٣٤ كم).

ويسيطر هذا المضيق على نحو ٤٠٪ من صادرات النفط العالمية، ذلك أن قرابة ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ناقلة نفط تعبر من خلاله يومياً (العذاري، ٢٠١٣: ٢١١)، وقد حددت دراسة منتظران (٢٠١٨) أنه نحو ٩٠٪ من الصادرات النفطية لدول الخليج تمر من هذا المضيق، وقد قدرت الصادرات النفطية لدول الخليج العربي بنحو ١٨,٢ مليون برميل يومياً من النفط، يتم نقل ١٧ مليون برميل من مضيق هرمز، ويتم توزيع ما تبقى من صادرات نفطية بين مضيق باب المندب والطرق البرية (منتظران، ٢٠١٨: ٤)، وأن اللافت للانتباه أنه نحو ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ناقلة نفط تعبر من خلال هذا المضيق يومياً (سويلم، ٢٠٠٧: ٢)، كما أن الخليج العربي يعتبر بحر شبه مغلق، وعليه فإن مضيق هرمز يمثل النافذة الوحيدة لهذا البحر، والذي تستند إليه كل من العراق والكويت والبحرين وقطر والمملكة العربية السعودية في تصدير النفط، واستيراد كثير من البضائع من الأسواق العالمية (العكلة، ٢٠١١: ٣١٩)، لذا أصبح هذا المضيق من أهم المضائق على المستوى العالمي، زيادة على ذلك ما يشكله هذا المضيق من حلقة وصل بين الخليج العربي، وبحر العرب، ومنه إلى المحيط الهندي، ومن جهة أخرى، فهو الممر الذي يربط تلك البحار بالعالم الخارجي بأسره (منتظران، ٢٠١٨: ٤).

نظراً للأهمية الكبرى الذي يمثلها مضيق هرمز جعلت منه أهمية إقليمية ودولية تسعى كثير من دول العالم للسيطرة عليه، والاستفادة من مزاياه، وما يحققه من تأثير واضح على كثير من الدول، وخصوصاً الدول العربية المصدرة للنفط، وبشكل أكثر تحديداً فإن إيران والتي تشكل التهديد الأول للمنطقة العربية والخليج العربي تحديداً تمتلك زمام الأمور في السيطرة على مضيق هرمز (العكلة، ٢٠١١: ٣٢٠)، ونتيجةً للسلوك السياسي الذي تتبعه إيران في نشر الفوضى في المنطقة العربية، فقد حظرت كثير من دول العالم بيع الأسلحة لها، بالإضافة إلى عدد من العقوبات الدولية والتهديد بتوجيه ضربات عسكرية لإيران، الأمر الذي اضطر

صنّاع القرار السياسي في إيران إلى تطوير قدراتها العسكرية البحرية، والتي ظهرت بشكل واضح من خلال تطوير صواريخ (جو - بحر)، وصواريخ مضادات السفن، زيادة على ذلك، شروعاتها في تطوير برنامجها النووي، واختبارها كثير من الأسلحة على مرأى العالم أجمع، الذي بدوره سيربك حركة التجارة الخليجية، من نقل المشتقات النفطية للعالم الخارجي وخصوصاً الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية (كوردسمان، وبيكوك، ٢٠١٥: ١٧٠).

وأن ذات المضيق ذو الأهمية العظمى إقليمياً ودولياً الذي تُسيطر عليه بشكل أو بآخر الجمهورية الإيرانية وتستخدمه كورقة رابحة في الضغط على دول الإقليم، وعلى كثير من السياسات العالمية المتبعة ضدها، لذا نجد أن إيران كلما تعرضت لتهديد وشيك، أو في محاولاتها في نشر الفوضى في المنطقة، لوحث بالأفق بنية إغلاق مضيق هرمز وتعطيل حركة التجارة النفطية في المنطقة والتي ستؤثر حتماً على الدول العالمية المستفيدة من النفط المنقول إليها من دول مجلس التعاون الخليجي عبر ذلك المضيق (الحيدان، ٢٠١٩: ٢)، الأمر الذي دعا دول الخليج للسعي قُدماً لإيجاد حلول لنقل صادراتها النفطية عبر دول الجوار مثل سلطنة عمان أو الإمارات العربية المتحدة، واستخدام خليج العقبة أيضاً إلا أن ذلك سيكلفها نفقات إضافية مرتفعة، عوضاً عن استخدام مضيق هرمز (صابر، ٢٠١٨: ١).

وفي عام ٢٠١١م أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة تهديدات للجانب الإيراني لغرض وقف المشروع النووي، كما أثرت دول الاتحاد الأوروبي أيضاً فرض عقوبات جديدة تقضي بوقف استيراد النفط من إيران في أواخر عام ٢٠١٢، وذلك لغرض شل الاقتصاد الإيراني القائم أولاً على تجارة النفط، فما كان من إيران إلى أن هددت مجدداً بإغلاق مضيق هرمز، وأن ذلك لن يكلف الجيش الإيراني سوا

أيام لإغلاقه, وإلحاق الضرر باقتصاد الدول العربية, التي تنظر إليهم على أنهم حلفاء أمريكا وأوروبا في المنطقة, وبالتالي خلق حالة من الإرباك والشلل للاقتصاد الخليجي, وحرمان الدول العظمى من المقدرات النفطية الصادرة من دول مجلس التعاون الخليجي عبر مضيق هرمز (مركز الجزيرة للدراسات, ٢٠١٢: ٢).

وعليه, فإن إيران تمثل تهديداً صريحاً من خلال استنادها على الورقة الراحبة في مياها الإقليمية والمتمثلة بسيطرتها على مضيق هرمز الذي يُعد شريان الحياة والطاقة لكثير من دول العالم, كما يمثل الأساس الأول الذي نشأ عليه الاقتصاد العربي في منطقة الخليج العربي.

ثانياً: الحدود: تُمثل الحدود أحد أهم المرتكزات التي تُبرز دور الجانب الإيراني وأثره على دول الإقليم, والجدير بالذكر أن التقسيم الجغرافي للحدود, يعطي أفضلية للدول التي تتمتع بطول حدودها واشتراكها مع عدد من دول الجوار بنفس الحدود, ما يعطيها ذلك ميزة في رفع شأنها المركزي على المستوى الإقليمي, وبناء سياستها الخارجية على أسس متينة (عبد الحي, ٢٠٠٩: ٣), وفيما يتعلق بالجمهورية الإيرانية, ففي بادئ الأمر لا بد من الإشارة إلى هذه الدولة تمتلك مساحة جغرافية كبرى, حيث تبلغ مساحة إيران نحو ١,٦٤٨ كم^٢, وهي تشكل ما نسبته ١,٢% من مساحة العالم, كما وتبلغ المسافة من الجهة الجنوبية إلى الشمالية نحو ٢٢٧٥ كم, ومن الجهة الشرقية إلى الغربية نحو ٣٦٤٠ كم (الحمداني, ٢٠١٢: ٧٥).

كما يحد إيران وهي إحدى دول الشرق الأوسط من الشرق كل من باكستان وأفغانستان, ومن الشمال كل من تركمانستان, وبحر قزوين, وأرمينيا وأذربيجان, وأما من الغرب, فيحدها كل من تركيا والجمهورية العراقية, ومن الغرب الخليج العربي وخليج (بحر) عُمان, (بيضورن, ٢٠١٤: ١٣), وبشكل أكثر وضوح فإن الجمهورية الإيرانية تملك حدوداً مع أفغانستان تصل إلى ٩٣٦ كم, ومع أرمينيا ٣٥

كم, ومع أنريجان ٤٣٢ كم, ومع العراق ١,٤٥٨ كم, ومع الباكستان ٩٠٩ كم, ومع تركيا ٤٩٩ كم, ومع تركمانستان ٩٩٢ كم (وكيبديا, ٢٠١٨).

كما تجدر الإشارة إلى أن إيران تطل على ثلاثة مسطحات مائية وترتبط فيما بينها, حيث تبلغ مساحة سواحل إيران البحرية نحو ٢٥٢٤ كم, تتوزع على كل من الخليج العربي بنحو ١١٨٠ كم, وعلى خليج عُمان وبحر العرب نحو ٧٠٠ كم, وعلى بحر قزوين بنحو ٦٤٤ كم (إسماعيل, ٢٠١٠: ١٣/١٢), وبهذا تُعد إيران أكثر الدول التي تمتلك مساحات مائية على الخليج العربي تحديداً (الحمادي, ٢٠١٢: ٧٥), وهي كل من العراق, والكويت, والمملكة العربية السعودية, وقطر, والبحرين, والإمارات العربية المتحدة, وسلطنة عُمان (جودة, ١٩٨٥: ٥٢٩).

كما أن التضاريس التي شكلت الحدود والجغرافيا الإيرانية, جعلت منها درعاً ضد أي تهديد خارجي, بالإضافة إلى ما أعطتها حدودها من مكانة إقليمية جعلت منها شريكاً في كثير من المناسبات الإقليمية, كالتدخل في العراق وأفغانستان ومحاولة التأثير على الباكستان, واحتلال الجزر الإماراتية, وغير ذلك من تغوّل على المستوى الإقليمي ككل وعلى المستوى العربي تحديداً (مرزوق, ٢٠٠١: ٥٠).

وبهذا يمكن القول بأن الحدود التي وصلت بين إيران وعدداً من دول الجوار الجغرافي جعل منها دولة ذات نفوذ على صعيد التدخلات في شؤون الدول المجاورة لها, أضف إلى ذلك قدراتها العسكرية ومخزونها النفطي جعل من نفوذها أثر اتساعاً, الأمر الذي جعل حلم الإمبراطورية الفارسية قريباً من صنّاع القرار السياسي في إيران, ما جعل منها ذلك تهديداً صريحاً على منظومة العلاقات العربية – العربية.

المبحث الثاني: المتغير الإيراني والعلاقات العربية

ظهرت الجمهورية الإيرانية كدولة إقليمية ذات تهديد واضح على الأمن الإقليمي العربي, من خلال تصديرها لمبادئ الثورة الإيرانية, التي استحوذت على مقاليد الحكم في إيران, واتسعت أفقها لتصبح دولة مصدرة لزراعة الأنظمة الداخلية العربية من خلال ما تقدمه من سياسة خارجية وتدخلات على المستوى الداخلي للدول العربية, ودعمها الميليشيات الشيعية التابعة لها لتستكمل مسيرتها الثورية في الوطن العربي, التي ستفضي أخيراً إلى أخذ إيران موضع قدم في الوطن العربي, وإنشاء مشروعها التوسعي بعد السيطرة على البلاد, الجدير بالذكر أن هذه السياسة القائمة على تصدير الثورة أثرت بشكل واضح على العلاقات العربية – العربية, وبناءً عليه فأنا سنتناول هذا المبحث في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: السياسة الخارجية الإيرانية وتصدير الثورة.

المطلب الثاني: العلاقات العربية - العربية في ظل المتغير الإيراني.

المطلب الأول: السياسة الخارجية الإيرانية وتصدير الثورة

عند الحديث عن السياسة الخارجية الإيرانية, لا بد من الإشارة إلى أن هناك علاقة وطيدة بين الدين والسياسة ذلك أن الديانات والمعتقدات الروحانية هي أكثر ما يستميل قلوب الناس ويستجديهم ويؤثر عليهم, وهذا ما حل في إيران حيث تأثر الكثير من الناس بالمذهب الشيعي وانقاد الشعب لرؤية أصحاب القرار الثوري الإيراني, وُعدت أحد الثورات الناجحة في العصر الحديث والتي برز بها آية الله خميني كقائد لها, وللبلاد عام ١٩٧٩, ضد النظام السابق, والأكثر أهمية من ذلك أن هذه الثورة ورموزها استندوا إلى مبادئهم الثورية في صياغة سياستهم الخارجية نحو العالم الخارجي عموماً, والوطن العربي على وجه الخصوص, فلا يمكن الحديث عن السياسة الخارجية الإيرانية بمنأى عن الثورة الإسلامية فيها, فكل منهما مكمل للآخر, واللافت للانتباه أن تلك الثورة غيرت معالم الحياة السياسية في الداخل الإيراني والتي انعكست على طبيعة العلاقات والسياسات على الصعيد الخارجي, حيث سعى صناع القرار السياسي في البلاد إلى تحديد معالم العلاقات الخارجية وتنظيمها ضمن إطار سياسي يحمل علاقتين إما العداء أو التحالف مع دول العالم وخصوصاً مع العالم العربي, هذا وسنتناول هذا المطلب في فقرتين رئيسيتين:

أولاً: المنحنى السياسي الإيراني: إن رموز الثورة الإيرانية, انطلقوا بثورتهم من مبدأ الاستقلالية عن العالم, وعدم الأخذ بسياسة التبعية التي طبقت على كثير من دول الإقليم, وعليه, فقد وصفت هذه الرموز بالتعنت في علاقاتها المحدودة تجاه العالم, زيادةً على ذلك أن الجمهورية الإيرانية استخدمت مفهوم الأمن الداخلي للبلاد, والحماية ضد التهديدات الخارجية (المقداد, ٢٠١٣: ٤٥٦), إلا أن هذا المنهج اختلفت معالمه من خلال خروج إيران من دائرة الصمت الإقليمي إلى بناء العلاقات الدولية وتطوير سياستها الخارجية ومحاولة بسط نفوذها على الساحة العربية من خلال

الميليشيات الشيعية التي تعلن الولاء للدولة الإيرانية, جاءت هذه الخطوة بعد أن هددت الولايات المتحدة الأمريكية الجمهورية الإيرانية, ووصفها إياها على أنها "محور الشر", وذلك لما تنتجه إيران من سياسات توسعية ومذهبية وإثارة الفتن وزعزعة المنطقة الإقليمية وتهديدها الصريح للمصالح العالمية في المنطقة, فما كان من إيران إلى أن تبدأ بمشروعها التوسعي وفرض نفسها كلاعب إقليمي مؤثر على المنطقة بشكل واضح, ظهر هذا النفوذ لاستناد إيران على علاقات دولية مثل روسيا, وما تمتلكه من مقدرات نفطية هائلة, وموقع استراتيجي مؤثر بشكل كبير على المنطقة الإقليمية ككل, زيادة على ذلك ما تملكه من قوة عسكرية لا يمكن إغفالها على المستوى الإقليمي, أضف إلى ذلك سياستها الأكثر خطورة في المنطقة وهي تصدير الثورة إلى دول الجوار الجغرافي بالإشارة إلى الدول العربية مستندة بذلك على الميليشيات الشيعية التي تدعمها باستمرار, وتسعى إلى تنمية المذهب الشيعي في المنطقة لتشكل بذلك مجموعات مسلحة قادرة على إحداث تغيير في منظومة الحياة السياسية والعلاقات العربية - العربية في المنطقة (التكريتي, ٢٠١١: ٤٣).

وعليه, فالنظام السياسي الإيراني هو نظام ثوري, وتسعى السياسة الخارجية الإيرانية إلى تصدير هذه الثورة, لغاية فرض النموذج الثوري الإيراني على دول المنطقة وتحت رعايتها ونفوذها, كما يقوم هذا النظام على رفع شعارات ثورية تتضمن معاني الولاء للدولة الفارسية بصيغة وموالات الضعفاء, كما تتضمن شعاراتهم رفع الظلم عن المظلومين بالإشارة إلى أفراد المذهب الشيعي في الدول العربية, الذين يؤمنون بمظلومية الحسين بن علي بن أبي طالب الذي قُتل في كربلاء, وأنهم يبنذون الظلم من هذا المنطلق, الأمر الذي أدى إلى استمالة كثير من قلوب العرب الذين اتبعوا المذهب الشيعي لما يصدره من تأثير على مشاعرهم من منطلق ديني, ليصبحوا بالنهاية مجموعات شيعية يمكن تسليحهم وبث الأفكار الثورية في

نفوسهم, لينفذوا مخططاتهم الثورية, وبالتالي تحقيق الأهداف التوسعية في المنطقة, والجدير بالذكر أن هذه الجماعات والميليشيات التي تحمل الولاء لإيران, تُعد خلايا نائمة يسهل إيقاظها من خلال الجانب الإيراني لتشكل خطراً على الحياة الداخلية في الدول العربية (الجرابعة, ٢٠١٢: ٩٢).

ثانياً: السياسية الإيرانية والمنطقة العربية: طبقاً لهذه السياسة القائمة على تصدير الثورة, فقد ألحقت إيران الضرر في عدة أنظمة عربية جرّاء تدخلاتها ومحاولة تصدير هذه الثورة عبر الدول العربية, ومن خلال الميليشيات الشيعية المؤمنة بالثورة الإيرانية, وذات المنطلق التوسعي للدولة الإيرانية على حساب الدول العربية, والشاهد على ذلك, التدخلات الإيرانية في كل من العراق ولبنان, واللافت للانتباه وجود نجاح لإيران في تصدير ثورتها عبر سياستها الخارجية في هذه الدول التي أصبحت بشكل أو بآخر تحت المضلة الإيرانية الشيعية (العريض, وباقر, ٢٠١٨: ١١٠), ومنذ عام ٢٠١١, استغلت إيران الثورات العربية التي أطاحت بعدد من الأنظمة السياسية, وأدخلت المنطقة العربية في أجواء تسودها مظاهر الفوضى في كثير من الدول, الأمر الذي دعا إيران أن تستغل الوضع الراهن في الوطن العربي, وأن تسجل هذه الثورات لمصلحتها, وكلما أوشكت ثورة على الانتهاء أحيتها إيران بتصدير ثورتها ذات المطامع المذهبية والتوسعية وبسط السيطرة والنفوذ, فبالحديث عن اليمن التي تحولت من حراكاً شعبياً إلى ثورة عارمة, ومنها إلى أزمة إقليمية, فلم تكن إيران بمنأى عن المشهد اليمني (حميد, ٢٠١٢: ٩٧), فممثلها على الأرض حاضراً بقوة متمثلاً بجماعات الحوثي وهم من أهل المذهب الشيعي, المدعومين من إيران, حيث أظهر الحوثيين أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في اليمن من خلال دورهم في الثورة اليمنية, فتراهم يحاربون ضد الرئيس السابق علي عبد الله صالح قبل ثورة ٢٠١١, ولكن سرعان ما اتفق الطرفان لمحاربة الثوار في عام ٢٠١٤, ثم الخروج على شرعية نظام الحكم في البلاد, وإجبار الرئيس الشرعي

عبد ربه منصور هادي على الاستقالة بعد الاستيلاء على العاصمة اليمنية صنعاء في عام ٢٠١٥ (الرفيد, ٢٠١٨: ٢٠١), وكلما حاولت اليمن لملمت جراحها واتجهت نحو الاستقرار أثارت إيران النعرة الطائفية وضغطت على الشعور الثوري لدى أتباعها وقيامها بدعمهم, حتى العام ٢٠١٧م, وحاول الرئيس السابق أن يصلح ما يمكن إصلاحه في البلاد, فما كان من جماعة الحوثيين إلا أن اغتالوه في هذه السنة, ولا زالت الأوضاع اليمنية رهينة اليد الإيرانية التي تسعى لإطالة الأزمة اليمنية لتحقيق مصالحها التوسعية والاقتصادية والسياسية وبسط النفوذ بشكل أكبر مما هو عليه في العمق العربي (شباري, ٢٠١٨: ٤/١).

لم تكن سوريا بمنأى عن السياسة الخارجية الإيرانية وما صدرته من معاني الثورة اليمنية ضمن هذه السياسة فكان حضورها بارزاً من خلال الميليشيات الشيعية السورية قليلة العدد والعدة (ميرالك, وجمال, ٢٠١٤: ٢٢٣), والميليشيات الشيعية اللبنانية والباكستانية والعراقية والإيرانية التي دخلت سوريا تحت غطاء العلاقات السياسية بين كل من سوريا وإيران ضد الجماعات الثورية الأساسية في البلاد, والتي استمرت في دعم النظام السوري والميليشيات الشيعية فيها منذ عام ٢٠١١ وحتى انتهاء الثورة السورية, ناهيك عن كثير من التدخلات في الشؤون العربية من خلال ما تستند إليه من تصدير للثورة عبر سياستها الخارجية (حسن, ٢٠١٧: ١٣٢).

الجدير بالذكر أن الطائفية المذهبية هي الأساس الذي سير الثورة الإيرانية, التي شكلت معالم السياسة الخارجية في إيران, ومرة أخرى فإن الطائفية المذهبية والمستندة للمذهب الشيعي في معتقداتها الدينية, هو المنهج الذي تتبعه البلاد في محاولة تصدير الثورة وصياغة أهداف الدولة التي تفضي إلى التوسع وبسط السلطة والنفوذ على الدول العربية, أضف إلى ذلك ما تتبعه السياسة الخارجية الإيرانية في

بناء علاقات بين عدد من الدول العربية لتحقيق مصالح اقتصادية أو سياسية وغير ذلك، كان الهدف منها إحداث شرخ في العلاقات العربية – العربية، وزعزعة أمن المنطقة وإدخالها حالة من التوتر وعدم التوازن، ومن جانب آخر فهي تدعو إلى تصدير الثورة في خطاباتها الثورية وإنعاش الفصائل الشيعية، الجاهزة لتنفيذ الأجنداث الثورية الإيرانية في المنطقة العربية، وبالتالي تنفذ سياستها في تشتيت الدول العربية كلما استطاعت ذلك (العبادي، ٢٠١٢: ٣٤).

وخلاصة القول بأن الجمهورية الإيرانية سعت بكافة الطرق والوسائل إلى بلورة سياستها الخارجية وفرضها على الدول العربية، استندت بذلك إلى خطابها في تصدير الثورة، والأكثر أهمية من ذلك، قيام إيران عبر عديد من السنوات إلى تكوين جماعات وميليشيات شيعية تُمثل خلايا نائمة، وظيفتها الأولى إثارة التوتر وزعزعة الأوضاع الأمنية في الدول العربية، وكانت الفرصة وشيكة لتحقيق هذا الهدف، وذلك من خلال وجود أرض خصبة لتنفيذ سياسة إيران الخارجية في الدول العربية خلال ثورات الربيع العربي التي انطلقت منذ عام ٢٠١١، ولا زالت مستمرة في بعض الدول كاليمن، كانت إيران حاضرة في عدد من الدول العربية من خلال ميليشياتها الشيعية، التي نفذت وبجدارة أجنداث السياسة الخارجية الإيرانية على أرض الواقع في بعض الدول العربية مثل سوريا واليمن، وقبلها العراق ولبنان، والجدير بالذكر أن إيران شكلت عدواً للوطن العربي، فعلاقة إيران مع دولة عربية ما، قد تؤدي إلى قطع علاقة دول عربية أخرى بها لما جرته إيران من ويلات على بعض الدول العربية خلال خطابها السياسي الخارجي، وتصديرها للثورة في الدول العربية.

المطلب الثاني: العلاقات العربية في ظل المتغير الإيراني

يحكم العلاقات العربية - العربية بعدان أساسيان أولهما رسمي والثاني شعبي، ينطوي على البعد الرسمي مظاهر القائم على تفاعل المؤسسات الحكومية وسياستها مع بعضها البعض، ضمن إطار قومي وتاريخي وثقافي، ناهيك عن وحدة الأهداف والرؤى نحو تحقيق الاستقلال والرفعة للأمة العربية جمعاء، مع الأخذ بالاعتبار بعض التنافس المشروع بين الدول العربية التي جلتها ذات جوار جغرافي لبعضها البعض، أما البعد الشعبي، فما يميزه وحدة الشعوب من حيث تطلعاتهم إلى وحدة الأوطان، وإن ما يجمعهم هو اللغة والدين والتاريخ والثقافة وروح الأخوة، ناهيك أيضاً عن وجود خلافات بثتها دولاً إقليمية وأخرى عالمية، كالطائفية التي صدرتها إيران في المنطقة، ولتحقيق أهداف هذا المطلب فأنا سنتناوله في فقرتين رئيسيتين هنا:

أولاً: واقع العلاقات العربية: وقد تم تعريف العلاقات العربية - العربية بأنها: "علاقات بين دول أو أقطار عربية، ينظر إليها تاريخياً على أنها مصطنعة، وتعكس واقع تجزئة مطلوب هدمه وتجاوزه، وبناء دولة الوحدة على أنقاضه" (نافعة، ٢٠٠٤: ١٨).

على الرغم من مفهوم العلاقات العربية أعلاه، إلا أن ما تتسم به هذه العلاقات على أرض الواقع مخالف لما يتم تعريفه حول مفهوم هذه العلاقات، وما تشترك به في مجالات كثيرة، وإن ما يطغى على المشهد العام للعلاقات العربية - العربية، صورة مختلفة من الانقسامات والاختلافات، والتناقض في وجهات النظر السياسية في كثير من المواطن والمواضيع، لعل أهمها التدخلات الإقليمية في الشؤون العربية، والتي تُعد إيران أحد أهم هذه الأسباب التي تُرجمت إلى تدخلات وفرض النفس على

الوطن العربي بشكل أو بآخر، فالمشهد الحالي يشير إلى تفتت واضح للعلاقات العربية، وكلما ظهر تغير على الساحة العربية، كلما زاد الانقسام والتفتت أكثر فأكثر، وكانت المستفيدة الأولى بذلك هي دولة إيران التي تسعى أساساً إلى إحداث هذا الانقسام لتجد لنفسها موضع قدم في الدخول للدول العربية، وتنفيذ مشروعاتها التوسعية وبسط النفوذ بشكل واسع النطاق (حافظ، ٢٠١٦: ١).

ومما لا شك فيه أن النظام العربية والعلاقات العربية تتسم بعدة خصائص، تتلخص بالنقاط الرئيسية التالية:

- تُقسم العلاقات العربية بين طرفين، الأول وهو القومي الذي يسعى إلى قيام الوحدة العربية ضمن منظومة الوطن الواحد، دون تقسيم أو حدود بين الدول العربية، واتجاه آخر فُطري، والذي يسعى إلى خفض نسبة العمل العربي المشترك، وتقسيم الدول العربية إلى حكومات مجزئة مستقلة عن بعضها البعض، ليظهر تعدد الدول العربية أمام العالم.
- علاقات ركيكة لا ترتقي للمستوى المطلوب من فرض السيادة العربية على المنطقة، وتفتقر للنمو في شتى المجالات وعلى كافة الصعد، وهي علاقات مهتزة، ومتقلبة، وسريعة الاستجابة للمتغيرات الداخلية عليها.
- وهي علاقات ظهرت نتيجة تقاسم الدول العظمى للدول العربية، فاتسمت هذه الدول بالتبعية للدول العظمى، وسيرت علاقاتها فيما بينها تبعاً لسياسات الدول العظمى المسيطرة على المشهد العربي (نافعة، ٢٠١٤: ١٨).

وإن ما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، فقدان الأمل والثقة في القومية العربية لدى كثير من الشعوب والقيادات العربية، التي أصبحت تشعر بضعف القومية العربية، بعد أن أصبحت عدداً من الدول العربية تنأى بنفسها عن المنظومة العربية بعد الانتكاسة القومية والأمنية في الوطن العربي، الأمر الذي أتاح الفرصة

لإيران لأن تكون حاضرة كدولة إقليمية قادرة على النهوض بنفسها وبمن يشاركها أهدافها نحو السيادة والقوة الإقليمية من وجهة نظرها, فوجدت لها مناصرين في هذه الدول, من شأنهم أن يعلنوا العداء لأي دولة عربية أخرى من شأنها تهديد الكيان الإيراني, أو التجني عليه (هلال ومطر, ١٩٨٣: ٢٦١).

ثانياً: آثار المتغير الإيراني: إن المتغير الإيراني له آثار واضحة على العلاقات العربية, فالجدير بالذكر, أنه بعدما نجحت إيران في تأجيج الصراع المذهبي في بعض الدول العربية, أصبح لها موضع قدم في السياسات العربية مثل لبنان, والعراق وسوريا, ولا زال الوضع معقد بالنسبة لليمن, الأمر الذي جعل لإيران ثقلًا ثورياً في بعض الدول, بل تعدى إلى وصولها للمناصب السياسية والحكومية من خلال أتباعها أو مناصريها, والذين بدورهم أصبحوا محض أدوات توجه من خلالها إيران سياستها ضمن العلاقات العربية – العربية, وخصوصاً منذ مطلع عام ٢٠١١م, حيث برز الدور الإيراني بشكل واضح للعلن في التدخل في شؤون الدول العربية وخصوصاً سوريا التي اتخذت من إيران دولة منقذة لنظامها الذي كاد أن يزول لولا التدخل الإيراني والروسي لإخماد الثورة فيها, وما يجب معرفته في هذا المقام, أن إيران ومن خلال سياستها الخارجية وتصديرها للثورة حققت نجاحاً في التأثير على العلاقات العربية – العربية من خلال الميليشيات والشخصيات الدبلوماسية والسياسية الشيعية التي تعلن الولاء لإيران, والتي وصلت إلى مناصب رفيعة في البلاد, وكان لها دوراً في التأثير على العلاقات العربية فيما بينها بتوجيه من إيران (المولى, دبت: ١٠/١١).

ولو أخذنا مثلاً على سبيل الذكر لا الحصر, نلاحظ أن هناك توتراً بين العلاقات القطرية من جهة والمصرية والسعودية من جهة أخرى, لكثير من الأسباب, التي تتمحور حول الدعم القطري لحركة حماس الفلسطينية, التي بدورها أيضاً لاقت

دعماً من الجمهورية الإيرانية منذ سنوات, والأكثر أهمية من ذلك وجود علاقات بين دولة قطر والجمهورية الإيرانية, ما أثار ذلك حفيظة المملكة العربية السعودية التي تجد في إيران التهديد الأول للمنطقة العربية بأكملها, وكان نتاج هذه العلاقة (أي بين قطر وإيران), توتراً في العلاقات السعودية القطرية ما نتج عنه ما سُمي بأزمة قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر في عام ٢٠١٧م, ومن جهة أخرى, تُعد مصر حليفاً حديثاً للمملكة العربية السعودية بعد الانقلاب العسكري فيها, ما أدى بالعلاقات المصرية القطرية أن تسير باتجاه التوتر, ومن جهة أخرى, وجود انقطاع بالعلاقات وتوترات سياسية بين الجانب المصري, والجانب الفلسطيني ممثلاً بحركة حماس جراء الدعم القطري لها, وهكذا تُبنى العلاقات العربية – العربية في المنطقة (لدول, ٢٠١٦: ٣٩).

وعليه فقد أمكن القول بان العلاقات العربية – العربية, اتسمت بالانقسام تبعاً للعلاقات الدولية والإقليمية فيما بينها, ومن جهة أخرى, تأثرت العلاقات العربية جزاً التدخل الإيراني في المنطقة وتغوله بأي شكل من الأشكال على الدول العربية سواءً بين أطراف الشعب, أو في أنظمة الحكم فيها.

ويمكن للباحث إبراز الآثار في العلاقات العربية – العربية جزاً المغير الإيراني بالآتي:

١- والجدير بالذكر أن إيران ماضية في مشروعها نحو تقسيم الوطن العربي, ومن جهة أخرى, الدول العربية ذاتها ماضية في إقصاء بعضها عن بعضها الآخر, فكلما زاد الوجود الإيراني وفرض نفسه من خلال سياسته الخارجية في الوطن العربي, كلما زاد حجم التوتر والانقسام في العلاقات العربية – العربية.

- ٢- أن ظاهرة العنف أُلْمَت بالعلاقات العربية - العربية, وخير دليل على ذلك أن الدعم المتواصل للحوثيين أدى بقيام ما يسمى بالتحالف العربي, بشن حرب ضد الميليشيات الحوثية في الوقت الذي كانت به هذه الميليشيات جزءاً فاعلاً في النسيج اليمني, وهذا ما جعل من العرب أعداء لبعضهم البعض.
- ٣- الانقسام الحاصل في العلاقات العربية - العربية جزاء المتغير الإيراني, وذلك ذهب في بعض العلاقات العربية لساعد إيران في المضي قدماً في مسعاها ووقوف العلاقات لبعض الدول العربية الأخرى ضد الدول التي تقف في صف إيران.
- ٤- الموقف الإيراني جعل أنظار العرب تنصرف عن قضيتهم المركزية فلسطين, لتحل إيران في المكانة الأولى في أولويات العلاقات العربية - العربية.

الفصل الثاني:

متغير الجناح الشمالي للوطني العربي "تركيا"

مما لا شك فيه أن الوطن العربي يتعرض لكثير من الأزمات على الصعيد الخارجي, فكما أن هناك نظرة توسعية للسياسة الخارجية الإيرانية على حساب الوطن العربي, فكذلك الأمر بالنسبة للمتغير التركي الذي يطمح إلى إعادة بلورة مكانته الإقليمية في بناء الإمبراطورية العثمانية ولملمة شتاتها بعد أن حكمت الدول العربية لقرون عديدة, ثم عادت كلاعب إقليمي في السنوات الأخيرة الماضية وطرح نفسها كشريك حيوي وإقليمي على الساحة العربية, تسعى تركيا من خلال هذه المكانة إلى بناء منظومتها السياسية والتوسعية مرة أخرى في المنطقة العربية, ما أدى ذلك إلى زعزعة العلاقات العربية – العربية, بين مؤيد لها ورافض لوجودها في الوطن العربي.

من هنا كان من الواجب إجراء دراسة تُبين ماهية دور متغير الجناح الشمالي للوطن العربي متمثلاً بالجمهورية التركية وأثره على العلاقات العربية – العربية خلال السنوات الممتدة من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٨, وهي السنوات الأكثر ضراوة على صعيد الأحداث الداخلية والخارجية للوطن العربي والتي أظهرت المتغيرات الإقليمية وأثرت بشكل أو بآخر على منظومة العلاقات العربية – العربية, وعليه, سيتم تقسيم الفصل الحالي إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مرتكزات المتغير التركي.

المبحث الثاني: المتغير التركي والعلاقات العربية.

المبحث الأول: مرتكزات المتغير التركي

لا بد من العلم بأن الدور التركي في المنطقة العربية استند إلى عدة مرتكزات جعلت منه شريكاً في كثير من الأحداث العربية, كما تمحورت هذه المتغيرات حول الأسس والقواعد التي أنشئت على غرارها السياسة الخارجية لتركيا تجاه الوطن العربي, وسيرت خططها الأنية والإستراتيجية بمقتضاها, حتى تصبح تركيا معسكراً من معسكرات القوى الإقليمية ذات الأثر الملحوظ على الساحة العربية, وعلى العلاقات العربية – العربية, وذلك في السنوات الأخيرة الماضية المحددة من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٨ وهي السنوات التي كثرت بها الأحداث السياسية والعسكرية والثورية في المنطقة العربية, كما أن هذه الفترة تمثل فترة إجراء الدراسة الحالية, للوقوف على دول المتغير التركي في التأثير على العلاقات العربية – العربية, وعليه, فقد أمكن تقسيم المبحث الحالي إلى المطالب والفروع الرئيسية التالية:

- **المطلب الأول: العامل الجغرافي.**
- **المطلب الثاني: عوامل المياه والحدود.**

المطلب الأول: العامل الجغرافي

تمتلك الجمهورية التركية موقعاً جغرافياً مميزاً، حيث فرض هذا الموقع على البلاد سياسة خارجية تبلورت حول إمكانية الدولة بأن تصبح شريكاً إقليمياً إن لم يكن دولياً، فمساحتها الجغرافية وموقعها الذي يربط القارة الآسيوية مع الأوروبية من جهة، وإطلالتها على الوطن العربي جعل منها لاعباً إقليمياً يمكنه فرض نفسه على معادلة الصراعات وكذلك العلاقات العربية – العربية، فلا شك في هذا الصدد أن الحدود والموقع الجغرافي هي الأساس التي تستند إليه الأحداث التاريخية والسياسية (الحاج، ٢٠١٦: ٣)

تقع الجمهورية التركية بين المناطق البرية الغربية وتحديداً بين البلقان والقوقاز من جهة، والشرق الأوسط من جهة أخرى، وذلك فأن موقع تركيا الجغرافي يمثل عمقاً إستراتيجياً للبلاد يمكنه من امتلاك سياسة خارجية مؤثراً إقليمياً وخصوصاً على مستوى الوطن العربي، التي تشترك معه في حدوده مع العراق وسوريا، ناهيك عن منفذه البحري من جهة البحر الأحمر على الدول العربية الإفريقية وكذلك جمهورية لبنان (أوغلو، ٢٠١٠: ١٤٥/١٦٩).

وعليه، فقد أمكن القول بأن الموقع الجغرافي للجمهورية التركية أكسبه مكانة إقليمية، قامت أسسها على هدف بناء السياسة الخارجية للبلاد تجاه دول الجوار الجغرافي تحديداً بالإشارة للدول العربية، ومنها إلى الوطن العربي ككل، فلا شك أن لموقع تركيا الجغرافي أثراً بالغ الأهمية والوضوح في معادلة بسط النفوذ وتحقيق الإستراتيجية التوسعية وفرض النفس على معادلة العلاقات العربية – وخصوصاً خلال المدة (٢٠١١ – ٢٠١٨)، التي شهدت تقلبات أمنية وعسكرية وزعزعة في العلاقات والسياسات العربية، وعليه اتسعت الساحة التي مكن تركيا من فرض نفسها

على الساحة العربية, من هنا كان لا بد من التطرق إلى جغرافية الجمهورية التركية على الجغرافيا الطبيعية وكذلك السكانية, وهذا ما سيتم تناوله في الفقرتين التاليتين:

أولاً: الجغرافيا الطبيعية: تقع جمهورية تركيا في الاتجاه الغربي من قارة آسيا على شكل مستطيل يتجه نحو القارة الأوروبية وتقتطع جزء من أوروبا, فهي بذلك دولة آسيوية أوروبية, كما تمتد جغرافية تركيا بين دائرتي عرض (٣٦° , ٤٢°) شمالاً وخطي طول (25.30° , و 44.30°), (الزوكة, ٢٠٠٠, ص: ٣٦٥), فلا شك أن الموقع الجغرافي والجغرافيا الطبيعية التركية, أعطتها ميزة واسعة النطاق في التأثير على دول الجوار الجغرافي تحديداً والدول العربية عموماً, فإتساع رقعة الجمهورية مع امتلاكها مكانة إقليمية وقوة عسكرية ملحوظة, أعطتها الحق في شروعاتها للتحكم في مجريات الحياة الخارجية على حساب الدول العربية, نظراً منها أنها ستحافظ بذلك على أمنها الوطني من امتداد التوترات السياسية والثورات التي تقع خلف حدودها الجغرافية من جهة الوطن العربي (محفوظ, ٢٠١٢: ٣٩٨).

وأن ما تجدر الإشارة إليه أن المساحة الأوسع من الأراضي التركية هي في الجزء الذي يقع في قارة آسيا وهو ما يُعرف بهضبة الأناضول أو آسيا الصغرى, وأما الجزء الآخر وكان تركيا اقتطعته من أوروبا فيسمى بتراقيا, وعموماً فإن الغطاء الأخضر النباتي يغطي الغالبية الكبرى من الأراضي التركية من مناظر طبيعية وغابات وأراضي زراعية ناهيك عن مقومات الحياة الطبيعية فيها (السعوي, ٢٠١٨: ١).

فأما بالنسبة للجزء التركي في قارة آسيا (هضبة الأناضول), التي يبلغ ارتفاعها نحو (١٠٠٠ كم) فهي تتميز بوجود سلاسل جبلية تحيط بها ذات ارتفاعات كبيرة ومتفاوتة في ارتفاعها, فمن جهة الشرق تكمن سلسلة جبال البونت وينخفض

ارتفاعها من جهة الغرب, وتنتهي عند سواحل البحر الأسود, وتُعد سلسلة الجبال هذه الأعلى ارتفاعاً هي الجبال الواقعة شمال غرب العاصمة التركية أنقرة ويصل ارتفاع هذه الجبال نحو (٢٣٧٨م), كما يبلغ ارتفاع هذه الجبال من جهة الشرق, وتحديداً في الجنوب الشرقي لمدينة (ريز) نحو (٣٩١٠م), وأما من الجهة الجنوبية للبلاد تظهر سلاسل جبلية والتي تُعرف بجبال (طوروس), والتي تمتد إلى عدة أميال خلف الساحل البحري للبحر الأبيض المتوسط, ويبلغ طول هذه الجبال نحو (٣٩١٦م) جنوب مدينة قيصرية, لتلقي بالنهاية مع سلسلة الجبال الشرقية للبلاد لتشكل مرتفعات جبلية يبلغ ارتفاعها نحو (٥١٦٥م) في منطقة (الذرا) وتُعرف باسم جبال (آارات), وهي الجهة الحدودية للجمهورية الإيرانية والأرمينية, أما بالنسبة للجهة الغربية للبلاد, فتتميز بسلسلة جبال تمتد من جهة الغرب إلى الشرق وهي ما تُعرف بالجبال أو المرتفعات (الأيجية) نسبة لبحر (أيجة), ويبلغ أقصى ارتفاع لهذه الجبال نحو (٢٣١٢م), وأن امتداد الجبال التركية من الغرب إلى الشرق هو ما يتحكم بخطوط سير المياه الجارية على سطح الأرض في البلاد (شاكر, ١٩٨٨: ٨١ / ٨٢).

كما أن تركيا بشقيها الآسيوي, تتمتع بطبيعة خلابة لفتت انتباه العالم أجمع, فيغطي مساحات واسعة من أراضيها طبيعة خضراء تحيط بهضابها المستديرة سهولاً واسعة, ناهيك عن كثير من التضاريس في مناطق مختلفة من البلاد بين السهول والجبال والتلال والأودية والأنهار وتعدد البحيرات بشكل واسع تشكلت طبقاتاً لتعدد تضاريس المنطقة, كما أن تلك البحيرات منها ما هو مالح ومنها عذب, كما يفصل ما بين جزء تركيا الآسيوي والأوروبي مضيق البوسفور وبحر مرمره (الزوكة, ٢٠٠٠, ص: ٣٦٥).

أما فيما يتعلق بالجزء التركي الواقع ضمن أوروبا "تراقيا"، فهو جزء ذو طبيعة سهلية، ومرتفعاتها قليلة نسبياً، ويجري في هذا الجزء نهر (أرجين)، الذي يصب في نهر (ماريتزا)، الذي بدوره ينحدر من دولة بلغاريا، ويمتد هذا النهر ليفصل الحدود التركية عن اليونانية، كما تمتد سلسلة جبال (استرانكا) في شمال تراقيا وتنتهي عند سواحل البحر الأسود، أما فيما يتعلق بجنوب تراقيا فتظهر سلسلة جبال (توكير) غرب جزيرة مرمرية ويبلغ ارتفاعها نحو (٦٣٩م) (شاكور، ١٩٨٨: ٨٢).

وأن الجمهورية التركية بشقيها الآسيوي والأوروبي فتمتلك الجمهورية التركية مناخاً متعدد الأشكال طبقاً لطبيعتها الجغرافية، ففي المناطق المطلة على البحر الأبيض المتوسط وبحر أيجه، فهي تمتاز بشتاء دافئ، وصيف حار وجاف كما تهطل الأمطار الربيعية خلال فصل الربيع، وغلب على هذه المنطقة الزراعة في أصناف الحبوب، والزيتون والحمضيات والقطن والتبغ، أما بالنسبة للسواحل والمناطق المطلة على البحر الأسود، فعلى الرغم من أن مناخه معتدل، فيمتاز بكثرة الأمطار خلال فصول السنة وفي الصيف أيضاً مما يجعل هذه المنطقة الأكثر إمطاراً في تركيا كافة، حيث تصل فيها الأمطار إلى ١٧٥٠ مم. وفيما يتعلق بهضبة الأناضول والهضبة الشرقية تُعد شديدة البرد خلال الشتاء وتنخفض فيها درجات الحرارة ما دون الصفر، ناهيك عن تراكم الثلوج (الحاج، ٢٠١٦: ٣).

ثانياً: الجغرافيا السكانية: بلغ عدد سكان تركيا في عام ٢٠١٨ نحو (٨١,٩٢٠,٠٠٠) نسمة (دعدوع، ٢٠١٨: ١)، ويشكل عدد السكان المسلمين ما نسبته (٩٩,٤%) من سكان الدولة من كافة الطوائف المسلمة، وأما الأقليات الذين

يشكلون ما نسبته (٠,٠٦) فهم من المسيحية وخصوصاً الأرثوذكسية, وكذلك اليهودية, ويبين الجدول التالي توزيع السكان حسب الديانة (عاشور, ٢٠١٧: ٤), ويبلغ الذكور من أفراد الشعب ما نسبته (٥٠,٢%), وأما الإناث فهن (٤٩,٨) من مجمل السكان الأتراك (فنك, ٢٠١٩: ١).

الجدول رقم (٢): التوزيع السكاني للسكان الأتراك حسب الديانة لعام (٢٠١٧)

التسلسل	الديانة	النسبة المئوية للسكان
1	الإسلام السنة	80 - 85%
2	العلويين/ وشيعة	15 - 20%
3	المسيحيين (الأرثادوكس)	0.002
4	اليهود	0.004

المرجع: (عاشور, ٢٠١٧: ٤)

كما يشكل الأتراك الأصليين ما نسبته (٧٠% - ٧٥%) من سكان الدولة, بينما يشكل الأكراد ما نسبته (١٩%), والأقليات الأخرى كالشيعة والعلويين والمسيحيين واليهود يشكلون ما نسبته (٦%), والجدير بالذكر أن هناك ما يقارب ٣,٤ مليون نسمة من اللاجئين السوريين على الأراضي التركية, ويتوزع سكان تركيا في كافة الأراضي ويقدر بأن كل ١٠٥ أشخاص يعيشون في ١ كم^٢, وتُعد اسطنبول هي المدينة الأكثر كثافة سكانية في البلاد, والبالغ عدد سكانها (١٨,٦٠٠,٠٠٠) نسمة (فنك, ٢٠١٩: ١).

وبهذا يمكن القول بأن الأغلبية الساحقة من الشعب التركي هم المسلمون, والذين يتفاعلون بلا شك مع السياسة الخارجية للبلاد تجاه أي تعامل أو تدخل في الدول العربية التي دون أي شك هي دول إسلامية, ما يجعل سطوة السياسة الخارجية التركية أكثر حضوراً في الوطن العربي.

المطلب الثاني: عوامل المياه والحدود

تُشكل عوامل المياه والحدود في تركيا أيضاً ركائز غاية في الأهمية لا يمكن إغفالها عند الحديث عن الجمهورية التركية، ولعل أهم هذه العوامل ما يمثل توزيع المياه وإطلالة الدولة على البحار، وما تملكه من مياه جوفية ويناابيع وبحيرات وأنهار، فأينما وجدت المياه، وجدت الحياة، وظهرت مظاهر القوى على الدولة التي تملك المنافذ البحرية والمقدرات المائية في البلاد، كيف لا والمياه الأساس الذي تستند إليه الدول في كثير من مشاريعها كالزراعة على سبيل المثال، ناهيك عن منافذ الدولة البحرية وسيطرتها على المضائق التي تُعد أحد أركان القوى والتأثير لأي دولة على المستوى الإقليمي أو العالمي، وهذا ما تملكه الجمهورية التركية، وهو ما يُمثل أوراق رابحة للدولة في كثير من المجالات والصعد وعلى المستويين الداخلي والخارجي للبلاد، وهذا أيضاً ستناوله في الفقرتين التاليتين:

أولاً: المياه التركية: تعتبر تركيا من الدول التي تمتلك مقدرات مائية واسعة النطاق، فمن جهة الأحواض المائية فإنها تمتلك ٢٦ حوض مائي، بالإضافة إلى الأنهار التي تتبع أغلبها من الأراضي التركية، ناهيك عن البحيرات الطبيعية وعددها ١٢٠ بحيرة (كوبفان، ومولر، ٢٠١١: ٤٢٠)، وأشهر تلك البحيرات هي بحيرة (وان) التي تقع في الجزء الشرقي للبلاد وتبلغ مساحتها ما يزيد عن (٢٨١٦ كم^٢)، وبحيرة الملح (طوز) والتي تقع في جهة الجنوب للعاصمة التركية أنقرة، ثم يعقبها عدد من البحيرات في الجهة الغربية من مدينة قونية ومن أهمها بحيرة بيشهر، ثم بحيرة اجرديدير، وبحيرة هويران، وبحيرة بوردور (شاكور، ١٩٨٨: ٨٢)، وأما البحيرات الصناعية وعددها ٥٧٩ بحيرة صناعية، وبشكل أكثر دقة فإن الجمهورية التركية تستند إلى مخزون مائي يقدر بنحو ٢٢٧ كم^٣، والتي تقسم إلى مياه سطحية بنحو ١٨٦ كم^٣، ومياه جوفية بنحو ٦٩ كم^٣، كما أن هناك مياه جوفية وسطحية في نفس الوقت وتقدر كميتها بنحو ٢٨ كم^٣ (كوبفان، ومولر، ٢٠١١: ٤٢٠).

أما فيما يتعلق بالأنهار التركية وحسب التقسيم الجغرافي لها فيه:

- **أنهار الهضبة الشرقية للبلاد:** وهي نهري كيليكيا وهم نهر سبحان, وجيجان ويمران في منطقة أضنة, وفي الغرب نهر مندريس والذي يمر في مدينة ايدين, ويصب في جنوب أزمير, ونهر جيديز الذي يصب أيضاً في أزمير, وهناك العديد من الأنهار الصغيرة التي تتشكل من مياه الثلوج المتأتية من المناطق الجبلية ومياه الأمطار.

- **أما أنهار البحر الأسود:** وهي نهر يشيل ارماق (النهر الأزرق) ومنبعه في غرب أرضروم ومصبه في البحر الأسود في الجهة الشرقية من مدينة صامون, ونهر قيزيل ارماق (النهر الأحمر), ومنبعه في المنطقة الشرقية لمدينة سيواس, والذي يتفرع لينحني شرقاً ليصب في أنقرة, ويسير في مدينة صامون ليصب في البحر الأسود, ويعد هذا النهر من أطول أنهار تركيا, وأيضاً نهر سقاريا, والذي يصب فيه مياه عدة أنهار صغيرة لينتهي به المطاف في البحر الأسود أيضاً.

- **أما مياه هضبة الأناضول:** فهناك عدة مجار مائية وأودية صغيرة تصب في البحيرات ويتسرب بعضها الآخر في الرمال ليشكل مياه جوفية (شاكرا, ١٩٨٨: ٨٥/٨٤).

- وفيما يتعلق بأنهار هضبة أرمينيا: فهي كل من نهر الفرات ومنبعه في منطقة أرضوم, والذي يتجه غرب البلاد ومنها إلى جهة الجنوب, ويصل إلى مدينة جرابلس, ومنها ينتقل مجراه إلى الأراضي السورية (مخيمر, ١٩٩٦: ٢٨), وهناك أيضاً نهر دجلة, ومنبعه في ديار بكر الذي يمر فيها حتى يشكل حدوداً بين تركيا والعراق, ويمر بمسافة قصيرة في سورية تقدر بنحو ٥٠ كم, كما أن هناك أنهاراً تتجه نحو شرق البلاد أهمها وأشهرها نهر أراس, وهو النهر

- الذي يغذي نهر أراكس, وهو النهر الذي يشكل الحدود ما بين تركيا وأرمينيا, ومنها يتجه إلى إيران ليفصل بين إيران وأرمينيا أيضاً, كما ويشكل الحدود بين إيران وأذربيجان كذلك (محمد, ١٩٩٤: ٣٦) يبين الجدول التالي الأحواض المائية الرئيسية في تركيا:

الجدول رقم (٣): الأحواض المائية الرئيسية في تركيا

رقم الحوض	اسم الحوض	مساحة الحوض في تركيا	التصريف المحدد في (كم ^٢)	إجمالي التدفق السنوي	يصرف في المناطق التالية
1	الفرات	127,304	8.3	31.61	سوريا, والعراق, وإيران, والخليج العربي
2	دجلة	57,614	13.1	21,33	العراق, وإيران, والخليج العربي
3	جنوب المتوسط	22,048	15.6	11.07	البحر الأبيض المتوسط
4	أنطاليا	19,577	24,2	11.06	البحر الأبيض المتوسط
5	غرب المتوسط	20.953	12.4	8.93	البحر الأبيض المتوسط
6	سيحان	20.450	12.3	8.01	البحر الأبيض المتوسط
7	جيحان	21.982	10.7	7.18	البحر الأبيض المتوسط

البحر الأبيض المتوسط	1.17	3.4	7.796	العاصي (أورونتس)	8
بحر إيجه	3.03	3.9	24.976	مندريس الكبير	9
بحر إيجه	2.09	7.4	10.003	شمال إيجه	10
بحر إيجه	1,95	3,6	18.000	غديز	11
بحر إيجه	1.33	2.9	14,560	مريتش إرغنة	12
بحر إيجه	1.19	5.3	6907	مندريس الصغير	13
بحر مرمر	8.33	11.0	24100	مرمر	14
بحر مرمر	5.43	7.2	22399	سوسورلك	15
البحر الأسود	14.90	19.5	24077	شرق البحر الأسود	16
البحر الأسود	9.93	10.6	29598	غرب البحر الأسود	17
البحر الأسود	6.48	2.6	87180	قزِيل إرماق	18
البحر الأسود	6.40	3.6	58160	صاقاريا	19
البحر الأسود	5.80	5.1	36114	يشيل إرماق	20
إلى جورجيا ثم البحر الأسود	6.30	10.1	19872	قرة	21
أرمينيا, وأذربيجان, وإيران (بحر قزوين)	4.63	5.3	27548	آراس	22
الداخل	4.52	2.5	53.850	حوض ثونية	23

				الداخلي	
الداخل	2.39	5.0	19405	حوض وان الداخلي	24
الداخل	0.50	1.8	6374	منطقة البحيرات بوربور	25
الداخل	0.49	1.9	7605	أكسراي	26
-	186.05	209.3	77945 2	المجموع	

المرجع: (كوبفان, ومولر, ٢٠١١: ٤٢١ / ٤٢٢).

وبهذا فإن امتلاك تركيا للموارد المائية, وخصوصاً المارة في الدول العربية, ناهيك عن الأنهار والمجار المائية التي تصب في دول الجوار الجغرافي منها العربية وكذلك الغربية, وما تمتلكه الدولة من مياه جوفية ومنافذ بحرية, كل هذه العوامل جعلت من تركيا دولة مؤثرة على الساحة الخارجية ضمن سياستها الخارجية, كما أن مواردها المائية تُعد أحد أوراقها الرابحة في التحكم بمجريات الحياة السياسية في الدول المحيطة بها والمستفيدة من مياهها, وعليه, أمكن القول بأن امتلاك تركيا للمياه بوفرة واتساع هائل, يجعل منها لاعباً إقليمياً يمتلك سلاح ذو حدين أحدهما استقطاب واستمالة دول عربية معينة, ونزاعها مع دول عربية أخرى, مما أثر ذلك على العلاقات العربية – العربية بين مناصر ومناهض للجمهورية التركية (محمد, ٢٠١٤: ٢٣/٢٤).

ثانياً: عامل الحدود: تقع جمهورية تركيا في الجزء الغربي لقارة آسيا وتقتطع من أوروبا جزءاً قُدِّر بمساحة (٣٪) تقريباً من أراضيها وهو تراقيا كما أشرنا إليه سابقاً، ويفصل بين تركيا وأوروبا كل من مضيق البوسفور وبحر مرمرة وأيضاً مضيق الدردنيل، كما تقدر مساحة تركيا الواقعة في القارة الآسيوية (٧٥٦,٩٥٣ كم^٢)، كما تبلغ مساحة ترقيا التركية في الجزء الأوروبي (٢٣,٦٢٣ كم^٢) فيما يتعلق باليابسة، ويبين الشكل التالي الموقع الجغرافي لتركيا بكافة جزئها الآسيوي (هضبة الأناضول/ آسيا الصغرى) والجزء الأوروبي (تراقيا) (شاكِر، ١٩٨٨ : ٨١):

الشكل رقم (٣) الموقع الجغرافي للجمهورية التركية



المصدر (خرائط جوجل)

بالنظر إلى ماهية الجغرافيا الحدودية للجمهورية للجمهورية التركية، فإننا نلاحظ أن تركيا تمتلك مساحة جغرافية مع كبيرة يصل مسطحاتها المائية إلى ما تُقَدَّر

بنحو ٧٨٣,٥٦٢ كم^٢ (السعو, ٢٠١٨ : ١).

كما تمتلك تركيا ساحل بحري يُعد الأكبر من بين العديد من الدول المجاورة لها, حيث يبلغ طول سواحلها البحرية (٧٠٠٠ كم), وتم تصنيف تركيا ضمن ٣٨ دولة في العالم التي تمتلك سواحل ونوافذ بحرية ذات مواقع إستراتيجية وذات أنشطة ومجالات مختلفة (الدجين, ٢٠١٨ : ٤) فهي تملك سواحل على بحر أيجة من الغرب, بالإضافة إلى سواحلها على البحر الأسود من الشمال, بالإضافة إلى سواحلها على البحر الأبيض المتوسط من جهة الجنوب, وأيضاً سواحلها على بحر مرمرة من الجهة الشمالية الغربية (السعو, ٢٠١٨ : ١).

وعليه, فإن تركيا لديها حدود مع ثماني دول هي حدودها مع جورجيا والبالغة (٢٥٢ كم), وحدودها مع أرمينيا التي تقدر بنحو (٢٦٨ كم), وأيضاً حدودها مع أذربيجان التي تبلغ (٩ كم), هذه الحدود الثلاث تكمن في الجزء الشمالي الشرقي للبلاد, وأما من جهة الشرق فتشترك تركيا بحدودها مع جمهورية إيران والبالغة (٤٩٩ كم), ومن الجهة الأخرى أي من جهة الغرب فتشترك مع اليونان بحدود تمتد إلى (٢٠٦ كم), ولديها حدود في الشمال الغربي للبلاد مع دولة بلغاريا والبالغة (٢٤٠ كم), وفي جهة الجنوب تشترك بحدودها مع الدول العربية, وهي الحدود التركية السورية والبالغة مسافتها (٨٢٢ كم), والحدود التركية مع جمهورية العراق والبالغ مساحتها (٣٥٢ كم), وأن اشتراك تركيا بحدود جغرافية بهذا الشكل الكبير, يتيح لها بناء وفرض سياستها الخارجية على كثير من معطيات الحياة الخارجية والخاصة بدول الجوار الجغرافي لها, ويوضح الشكل التالي خريطة تركيا ودول الجوار الجغرافي لها في كل من الدول العربية وكذلك الأوروبية وجمهورية روسيا الاتحادية (سليمان, ٢٠١٤ : ٤٥):

الشكل رقم (٤) خريطة الجمهورية التركية ودول الجوار الجغرافي لها



المصدر (خرائط جوجل)

وبالنظر إلى الخريطة التركية، نجد أن الجمهورية التركية تتوسط القارات الثلاث أوروبا وآسيا وكذلك إفريقيا، وأن ما تملكه من منافذ بحرية وسيطرتها على مضيق البوسفور تحديداً، يجعل من موقعها الجغرافي ميزة تنافسية بأن تكون أحد الشركاء الإقليميين وكذلك الدوليين في فرض النفس على الصعيد الإقليمي والدولي، والتحكم بمجريات الحياة السياسية والعلاقات الإقليمية بشكل واسع النطاق، وخصوصاً على المستوى العربي الذي وجدت فيه أطراف تناصرها سواء من الشعوب العربية أو بعض القيادات، التي وجدت في تركيا محوراً رئيسياً يملك القوى في عدة مستويات ويمكن اللجوء إليها في ظل الضعف النسبي للدول العربية تجاه السيطرة الغربية والأمريكية، ناهيك عن الديانة الإسلامية التي تنادي بها القيادة التركية ووجدت ترحاباً في أطراف الشعب العربي ذو الديانة الإسلامية أيضاً، لتتمكن تركيا من بسط نفوذها بشكل أكثر في الكيان العربي، وتؤثر بذلك على العلاقات

العربية العربية وخصوصاً في الوقت الذي اتسمت به الدول العربية بالتشتت جراء المتغيرات الإقليمية منذ العام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٨م.

المبحث الثاني: المتغير التركي والعلاقات العربية

شهد العالم في فترة من الزمان، أن الجمهورية التركية وبعد أن انهارت الدولة العثمانية، قد عانت من كثير من الظروف التي جعلت منها دولة ضعيفة نسبياً في بعض الأحيان، وتحولها من إمبراطورية حكمت كثيراً من الدول إلى جمهورية ضمن حدودها الجغرافية التي عليها الآن، وما ينبغي تسليط الضوء عليه أن تركيا وبعد خروجها من نطاق القوة والسيطرة ضمن إطار الدولة العثمانية لعدة قرون، أصبحت تلتفت نحو التوجه الأوروبي والتحول إلى النظام العلماني، ذلك النظام الذي حكم الجمهورية التركية لعدة عقود كان كفيلاً بأن يظهر الطابع العلماني في تركيا كافة، وأنه ومنذ عام ٢٠٠٢ أصبح النظام التركي يتجه نحو إعادة بلورة القوة التركية وإعادة مكانتها كسابق عهدها إقليمياً ودولياً وذلك بعد صعود حزب العدالة إلى سدة الحكم، الأمر الذي وجه القيادات التركية لإعادة بسط النفوذ والتوسع الجغرافي وإمكانية السيطرة على الوطن العربي، واللافت للانتباه أن تركيا وجدت موضع قدم في بداية الطريق نحو تحقيق أهدافها الإستراتيجية والتوسعية في الوطن العربي، خلال الحركات الشعبية والثورات العربية التي انطلقت منذ العام ٢٠١١ - ٢٠١٨ ولا زال بعض آثارها قائماً كالأزمة اليمنية، وعليه لا بد من تسليط الضوء على ماهية المتغير التركي وعلمانية النزعة لديها، وأثر هذا المتغير على العلاقات العربية - العربية خلال السنوات ٢٠١١ - ٢٠١٨، من خلال المطالبين التاليين:

المطلب الأول: السياسة الخارجية ونزعة العلمانية الجديدة.

المطلب الثاني: العلاقات العربية - العربية في ظل المتغير التركي.

المطلب الأول: السياسة الخارجية ونزعة العلمانية الجديدة

بعد أن عاشت الجمهورية التركية لعقود طويلة في ظل العلمانية التركية التي صنعها مصطفى أتاتورك, لم يكن من السهل إعادة وبلورة الدور التركي الإسلامي إقليمياً أو حتى دولياً, حيث قامت العلمانية التركية الأولى على إقصاء البلاد والشعب عن أي معنى أو رمز يمثل الكيان الإسلامي والتقرب بشدة إلى العلمانية التي تترضي بها دول أوروبا سعياً من تركيا لدخولها تحت المضلة الأوروبية, حيث بنت الجمهورية التركية سياستها الخارجية على تبعاً للرؤية العلمانية في بادئ الأمر.

وفي هذا المطلب سنتناول السياسة الخارجية التركية في فترتين رئيسيتين هما:

أولاً: الأحزاب والسياسة التركية: أخذت الأحزاب تنامي في ظل التركية الحديثة, وعلى هذا الأساس بُنيت أسس تركيا الحديثة في ظل السياسات التركية القديمة وتطلعات الشعب والأحزاب المحافظة في إعادة تركيا إلى المنصة الدولية في التأثير على مجريات الحياة الداخلية والخارجية من منظور الدولة الإسلامية, مع التركيز على إقامة مشروع الدولة العثمانية الجديدة, والتي من خلالها ستتطلق تركيا الحديثة في بناء علاقات جديدة وتحالفات إستراتيجية تجعل من الجمهورية التركية دولة ذات سيطرة ونفوذ سياسي واقتصادي وأيضاً عسكري على المستوى الإقليمي كنقطة انطلاق لتنفيذ مشروعها التوسعي وصولاً إلى الدولة العثمانية الجديدة, وكان الحجر الأساس الذي بُنيت عليه هذه الأفكار منطلقاً من الأحزاب السياسية والإصلاحية في الدولة التركية الحديثة, في ظل حكم حزب العدالة والتنمية للبلاد وتطلعاته المستقبلية (الخراعي, ٢٠١٥: ١).

وبشكل أكثر وضوحاً, لقد تشكلت السياسة الخارجية التركية بكثير من الأشكال على مر السنين, فكانت تتجه بعلاقات مع أوروبا تارة, ومع الولايات المتحدة الأمريكية تارة أخرى, ثم تدخل في عزلة سياسية في أوقات أخرى, هذه التقلبات

السياسية المختلفة, وإقصاء معاني التمسك بالتاريخ والمعتقدات الإسلامية أدت إلى لفت انتباه الشعب والأحزاب السياسية إلى ضرورة صناعة سياسة خارجية للبلاد تقوم على أساس بنية الدولة وتاريخها ومكانتها لقرون طويلة وثقافتها وديانتها الإسلامية والالتفات إلى العالم الإسلامي كنقطة ارتكاز تنطلق منها الدولة التركية العثمانية الجديدة (وهيان, ٢٠١٣: ٦/٢٦).

ومن المهم المعرفة بأن الأحزاب الإسلامية لم يكن مرحب بها في الساحة التركية بل يتم محاربتها من قبل أوساط سياسية داخل البلاد وخارجها, لذا فقد هدفت الأحزاب السياسية إلى تطبيق معاني الإصلاح السياسي دون التطرق إلى التوجهات الإسلامية في إدارة البلاد, وأن لا يعدو الإسلام بعيداً عن المعتقد الديني الشخصي للأفراد في المجتمع التركي, وعليه, فقد كانت نزعة العلمانية الجديدة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين تتمحور حول وجود نظام إسلامي غير معادٍ للغرب, بل يسعى للتقارب مع الدول الأوروبية, والتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية, وتعاضم قوى الدولة في كافة المجالات, مع مراقبة الوضع العربي عن كثب وانتظار الفرصة التي ستمكن الجانب التركي من الدخول إلى الساحة العربية كشريك إقليمي ذو نفوذ وقوة واضحة, وشعبية كبرى بين الأوساط العربية والإسلامية السنية على وجه التحديد, التي تسعى إلى إيجاد حامي البلاد والشعوب ضد التدخلات والسيطرة الغربية على الدول العربية عموماً (ورغي, ٢٠١٠: ٧٩).

وأن صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم لم يكن لديه توجه إسلامي واضح, وإنما كان حزباً إصلاحياً ليس له علاقة بالأحزاب أو الأفكار الإسلامية في بداية الأمر, فقد ظهر هذا الحزب على غرار حزب الرفاه الإسلامي وحزب الفضيلة اللذان أوجدا حزب العدالة والتنمية (غزالي, ٢٠٠٧: ١٣).

ونظراً إلى محاربة الإسلاميين في تركيا, من قبل الجهات العلمانية خلال الحكم العلماني وما بعده, ومحاربتهم من خارج حدود الدولة أيضاً, فقد انتهج هذا الحزب النهج العلماني في بادئ الأمر, واستمر به كي تتمكن تركيا من دخول الاتحاد الأوروبي, إلا أن شكوك العلمانيين كانت حاضرة ومتخوفة حول توجه هذا الحزب مستقبلاً (بالإشارة إلى التوجه الإسلامي), وعليه فقد التفت حزب العدالة بعد أن اعتلى سدة الحكم, إلى تنمية وتطوير الاقتصاد التركي, والنهج الإصلاحية, والتقرب من الدول الأوروبية, ما أدى ذلك إلى توسعة نطاق القاعدة الجماهيرية للحزب الحاكم, وزيادة القدرات والإمكانات الاقتصادية تحديداً وتنميتها, ورفع معنويات السياسة الخارجية التركية (ورغي, ٢٠١٠: ٥٥).

ثانياً: مظاهر السياسة الخارجية: لم يعد يخفى على أحد أن السياسة الخارجية التركية أخذت بتوجهات جديدة في ظل الحزب التركي الحاكم (العدالة والتنمية), وتتجلى مظاهر السياسة الخارجية التركية الجديدة, في ظل وجود حزب العدالة والتنمية في سدة الحكم, النقاط الرئيسية التالية (دني, ٢٠١٧: ٦٢ / ٦٣):

- التوفيق بين الحريات والأمن: حيث حققت تركيا تقدماً سريعاً في كثير من المستويات أهمها السياسية والاقتصادية والعسكرية والسياحية والتنمية, وإجراء إصلاحات سياسية واسعة النطاق مع الحد الأدنى من المخاطر التي قد تؤثر على أمن البلاد.
- الانفتاح تجاه الوطن العربي, ومحاولة الحد من المشكلات والتوترات السياسية بين تركيا والدول العربية.

• بناء علاقات مع أكثر عدد ممكن من الدول على مستوى العالم أجمع، وإقصاء فكرة أن تركيا مصدر للمنازعات والمشاكل إلى إيجاد تركيا حديثة قادرة على حل المشاكل والتوفيق بين وجهات النظر بين الدول الإقليمية وحتى العالمية.

• تحسين الأسلوب الدبلوماسي للبلاد وتطويره، من خلال إظهار الدور المركزي لتركيا في المنطقة وعلى الساحة الدولية أيضاً (دني، ٢٠١٧: ٦٢/٦٣).

وبعد أن أمسك حزب العدالة والتنمية بزمام الحكم في البلاد، وتمكن منه، أصبح للجمهورية التركية سياسة خارجية جديدة، تُعنى بالتركيز على معطيات الأحداث في منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي تحديداً، حيث تصور هذا الحزب عدم إمكانية تحديد العلاقات التركية ضمن موقعها الجغرافي ضمن إقليم واحد، أو ضمن العلاقات التي أسستها تركيا لنفسها قبل صعود حزب العدالة والذي كان وجهته الأولى هي أوروبا، حيث أخذت تركيا الحديثة بقيادة حزب العدالة والتنمية بالانتقال من كونها جسر بين الدول والقارات إلى أن تصبح مركزاً إقليمياً من خلال علاقاتها وسياساتها الخارجية بالاستناد إلى امتلاكها دوراً مركزياً في الوطن العربي ككل، يمكن الدولة التركية بأن تكون شريكاً إقليمياً ومؤثراً إقليمياً في المنطقة العربية التي تتنازع عليها كثيراً من دول العالم سواء الإقليمية بالإشارة إلى إيران ودولة الكيان الصهيوني أو الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوروبية ذات النفوذ على الساحة العربية (الخرزاعلة، ٢٠١٨: ٩٠).

فبالإضافة إلى علاقة تركيا مع دول الغرب، كان من المهم الالتفات إلى دول الشرق وبناء علاقات وطيدة مع عدد من الدول العربية، بالإضافة إلى طرح تركيا

لنفسها في كثير من التطورات العربية التي ظهرت خلال السنوات الممتدة من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٨ والتي تتمثل بالتدخل التركي في سوريا، والعراق، ومحاربة تنظيم الدولة في العراق والشام، ومحاولة الدفاع عن فلسطين ضد الكيان الإسرائيلي، وبناء علاقات وطيدة مع دول عربية مثل قطر، ومن جهة أخرى وجود توترات سياسية بين تركيا وعدد من الدول العربية، لم تكن هذه الدول تقبل النهج الجديد الذي امتلته تركيا في سياستها وعلاقاتها الخارجية، وإمكانية طرح نفسها كعامل مؤثر على المنطقة العربية ككل (الخرزاعلة، ٢٠١٨: ٩٠).

أكد حزب العدالة التركي أن الحياة السياسية تنبع من الفكر الحزبي الذي تنأى به تركيا الحديثة عن أفكار العلمانية القديمة، وفي هذا الصدد فقد ظهرت النزعة العلمانية الجديدة في تركيا تتمثل في إقصاء العامل الديني الإسلامي عن المشهد والإطار العام وإنما وجود الدين في الإطار الخاص ضمن الحياة الداخلية للبلاد وإعطاء حرية العبادة للجميع دون إكراه، بحيث لا يشكل الدين مرجعية سياسية في إدارة البلاد على المستوى الخارجي، فلا تفرض مؤسسات الدولة على مواطنيها اعتناق ديانة دون أخرى، ولا تتدخل في ممارسة الناس لمعتقداتهم الدينية، واستخدام الطرق العلمانية في التعامل مع دول الغرب لتسيير مصالح الدولة وتحقيق أهدافها، وهو ما سُمي بالنهاية بـعلمانية الدولة الإيجابية أو المحايدة، وكما هو الحال في كثير من دول العالم، فهناك أحزاباً معارضة منها ما ترى أن القيادة التركية هي قيادة إسلامية وذات سلوك إسلامي في التعامل مع مقتضيات الحياة الخارجية والعلاقات الدولية، ومنهم من يرى أن تركيا ينبغي أن تكون نواة الولادة جديدة للدولة العثمانية الإسلامية وأن تتجه نحو إعادة بلورة الدولة الإسلامية من خلال قيادة الدولة لاتحاد إسلامي مع الدول العربية، وهذه الفكرة التي ربما لاقت قبولاً أكثر من سابقتها بالنسبة للقيادة التركية (سليمان، ٢٠١٤: ٦٤/٦٥).

وعليه, فعلى الرغم من نظرة حزب العدالة والتنمية التركي لإعادة بلورة الدور الذي امتلكنه البلاد أبان الحكم العثماني الإسلامي, إلا أن مقتضيات العصر الحديث تحتم على الدور التركي أن يتعامل مع الدول العلمانية على أسس علمانية, فمن جهة تتعامل الدولة التركية من منظور إسلامي مع متطلبات الحياة على الصعيد الداخلي للبلاد, كأن يكون دين الدولة هو الإسلام ودون إكراه أحد لاعتناقه, وأيضاً على المستوى العربي, وأيضاً تبني رتيكا علاقاتها الدولية على أسس علمانية, لتتمكن من تطوير سياستها الخارجية وامتلاكها مكانة إقليمية ودولية وبالتالي تطوير الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية للبلاد, التي ستنتقل منه نحو تحقيق أهداف الدولة التوسعية (العظم, ٢٠١٠: ١٦).

المطلب الثاني: العلاقات العربية – العربية في ظل المتغير التركي.

تُعد المنطقة العربية ساحة صراع الدول العظمى, وكما هو الحال بالنسبة للدول العظمى على المستوى العالمي, فكذلك الأمر بالنسبة للدول الإقليمية التي تسعى للسيطرة على الوطن العربي لتحقيق أهدافها التوسعية, فكما هو الحال بالنسبة لإيران ومشروعها التوسعي فكان الحال شبيهاً إلى حد ما بالنسبة للجانب التركي الذي يسعى إلى إعادة بسط نفوذه على المستوى العربي, وعليه فقد ركزت تركيا في مطلع القرن الحالي على الوطن العربي من خلال سياستها الخارجية كما ذكر سابقاً خلال المطلب السابق, وبناءً عليه سنتناول هذا المطلب في فقرتين هما:

أولاً: واقع العلاقات العربية: لقد أخذت العلاقات العربية – العربية طابعاً مغايراً في ظل وجود المتغير التركي في المنطقة العربية, ويتضح ذلك حيث بدأت تركيا ببناء علاقات مع الدول العربية, بالإضافة إلى وجود تدخلات بين الحين والآخر على الأراضي العربية, فقد أدى هذا الدخول للجانب التركي إلى إحداث

تغيرات على الساحة العربية أثرت بشكل أو بآخر على العلاقات العربية – العربية، وخصوصاً خلال السنوات القليلة الماضية وبشكل أكثر تحديد خلال المتغيرات التي حلت بالوطن العربية والمتمثلة بالثورات والحركات الشعبية والأزمات العربية التي انطلقت منذ بداية العام ٢٠١١ م (الرباشنة، ٢٠١١: ٧٨٤/٧٩٠).

الجدير بالذكر أن هناك الكثير من الشعوب وقيادات الدول العربية التي تسعى إلى الالتفات حول نموذج إسلامي سياسي ناجح إقليمياً ويسعى إلى إثبات نفسه دولياً قوامه القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية على المستوى العالمي أجمع، فوجدت في تركيا ذلك النموذج، الذي يمكن إقامة علاقات معه، ومن جانب آخر لم يحظ الوجود التركي بشعبية دول عربية أخرى، تخشى من نظرة تركيا التوسعية على حساب الدول العربية في حضور صورة الدولة العثمانية في الأذهان، التي حكمت دول عربية وإسلامية لقرون طويلة (العظم، ٢٠١٠: ١٦).

كانت نقطة البداية في العلاقات التركية بالتزامن مع امتلاك تركيا شعبية عربية واسعة النطاق والتي تزامنت أيضاً مع الرفض التركي للتغول الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وما زاد شعبية تركيا لدى الفلسطينيين تحديداً هو توتر العلاقات التركية الإسرائيلية بين الحين والآخر لفرض الجانب التركي سياسات إسرائيل ضد الفلسطينيين، ودعمها المستمر للفلسطينيين والقضية الفلسطينية (الشرطي، ٢٠١١: ٣٥ / ٣٦)، ومن جانب آخر فقد سعت تركيا لبناء علاقات مع العراق، ذلك أن العراق يعد من أكثر الدول أهمية بالنسبة لتركيا لكونه أحد الدول العربية ذات الجوار الجغرافي وذو المقدرات النفطية والاقتصادية الهائلة (دني، ٢٠١٧: ١٢٥)، ولم تكن سوريا بعيدة عن المشهد حيث بدأت تركيا ببناء علاقات وطيدة مع النظام السوري في بداية الألفية الثانية، وأيضاً العلاقات القطرية التركية

أيضاً كانت حاضرة ووجدت قبول لدى الشعب القطري الذي رأى في تركيا المنقذ للوطن العربي من التدخلات الأجنبية, وأيضاً فقد سعت تركيا لناء علاقات مع كافة الدول العربية أيضاً إلا أن هذه الدول كانت الأكثر أهمية وحضوراً للوجود التركي فيها وخصوصاً منذ عام ٢٠١١م (وهبان, ٢٠١٣: ١٩).

والأكثر أهمية من ذلك, هو التدخل التركي عسكرياً في الدول العربية وخصوصاً تلك الدول التي أقامت معها تركيا علاقات دبلوماسية وذلك خلال ثورات الربيع العربي التي انطلقت في عام ٢٠١١ واستمرت حتى عام ٢٠١٨, وكان لتركيا حضوراً في الدول المتجاورة معها جغرافياً, فتدخلت في سوريا لحماية الشعب السوري ضمن المناطق الحدودية من بطش النظام السوري تجاه شعبه, فكان التدخل التركي عسكرياً بمثابة وضع النقاط على الحروف حول إمكانيات تركيا العسكرية ودورها المركزي في المنطقة في التعامل مع الأزمات المحيطة بها (قيس, ٢٠١٥: ١٠٥ / ١٠٨). ومن جانب آخر كان لتركيا حضور واضح على الأراضي العراقية لمحاولة القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية فيها حماية لأمنها الوطني وحدودها مع العراق, فكان الجيش التركي حاضراً في العراق يصد أي هجوم على حدودها, بالإضافة إلى تدريب قوات البشمركة الكردية لكسب ولائها من جهة ووضع موضع قدم لها في العراق وسعيها إلى تحرير الموصل أيضاً من سيطرة تنظيم الدولة عليها, وتبلور الوجود التركي في العراق في عام ٢٠١٥ عندما دشنت دخلت بقوات عسكرية لافتة للانتباه احتوت الدبابات والمشاة والقواعد العسكرية, التي أثارت حفيظة الحكومة العراقية وأصبح الوجود التركي أمراً مسلماً فيه في الأراضي العربية (مركز البيان للدراسات والتخطيط, ٢٠١٦: ١).

ثانياً: أثر المتغير التركي: ومما لا شك فيه أن الوجود التركي في الوطن العربي قد أحدث انقساماً في العلاقات العربية – العربية, فهناك من كان مرحباً بهذه العلاقات, وهناك من كان مناهض لها, الأمر الذي أدى إلى تصعيد حدة التوتر بين الدول العربية التي اتخذت من الانقسام بعلاقاتها مظهراً يميزها عن باقي دول العالم المتقاربة تاريخياً وجغرافياً وثقافياً ودينيّاً (المحسين, ٢٠١٠: ١).

كان للتقارب التركي مع بعض الدول العربية وأهمها قطر التي بنت علاقات وطيدة مع الجانب التركي, أثراً واضحاً على العلاقات العربية – العربية والتي تلخصت بتوتر العلاقات القطرية السعودية, ذلك أن المملكة العربية السعودية ترفض الوجود التركي في المنطقة العربية, وعليه فقد رأت المملكة العربية السعودية في قطر الوجه الآخر للدولة التركية التي تهدد أمنها واستقرارها وتسعى إلى بسط نفوذها على الوطن العربية بما في ذلك السعودية, وتحقيق هدف تركيا التوسعي وإعادة الدولة العثمانية على حساب الوطن العربي, وإنهاء عصر القيادات والممالك العربية, لتصبح الدول العربية دولة واحدة تحكمها الدولة العثمانية الجديدة, والأمر نفسه بالنسبة للعراق التي تحذو حذو الجانب الإيراني الشيعي ضد أي توسع سني بالإشارة إلى تركيا السنية, رغم وجود علاقات تركية إيرانية إلا أنها بحدود التعاون لتحقيق المصالح المشتركة فيما بينها, إلا أن العراق لم تقم علاقاتها على أسس ودية مع المملكة العربية السعودية, ذلك أن العراق وهو قابع تحت النفوذ الإيراني, فهو بالجهة المعادية للمملكة العربية السعودية المعادية أساساً للجمهورية الإيرانية ذات الأهداف التوسعية على حساب الوطن العربي أيضاً (شيخور, ٢٠١٧, ص: ١).

إن أثر المتغير التركي واضحاً وإيجابياً تجاه القضية الفلسطينية وخصوصاً ضد الدور الإسرائيلي تجاه القضية الفلسطينية بعامة, وغزة بخاصة, والمقدسات الإسلامية, مما جعل الشعوب العربية تتجه نحو تركيا مؤيدة في مساعيها, وخصوصاً

مما أثار هذا التوجه موقف أردوغان من بيريس رئيس الكيان الصهيوني في دافوس والذي زادت شعبية الحاكم وحزبه بين الأتراك أنفسهم والشعوب العربية، والتي بدأت الشعوب العربية بالضغط على حكوماتها لتقف موقف إيجابي إلى جانب السياسة التركية، وعليه فقد أمكن القول بأن الوجود التركي في المنطقة العربية قد لاقى قبولاً لدى عدد من الدول وشعوبها، ذلك أن هذه الدول قد وصلت إلى درجة اليأس من وجود قوة عربية أو إسلامية تسعى إلى حمايتهم من خطر التوسع الإيراني من جهة أو الخطر الإسرائيلي، على المستوى الإقليمي، ناهيك عن التدخلات الدولية وبسط النفوذ الدولي على حساب الوطن العربي.

ومن الجهة المقابلة فقد رفضت دول عربية أخرى الوجود التركي الذي يسعى إلى بسط نفوذه وتوسع بلاده جغرافياً على حساب الوطن العربي، ما أحدث ذلك انقساماً وتوتراً بين الجهتين، المؤيدة للوجود التركي والمناهضة كذلك، واتضح هذه التوترات في العلاقات بشكل ملحوظ خلال المتغيرات العربية التي انطلقت على شكل حركات شعبية وثورات عربية منذ عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٨، لتجد تركيا لنفسها دوراً في المنطقة العربية في ظل الانقسامات العربية والترهل الأمني وحالة الفوضى التي ظهرت على ملامح العالم العربي خلال هذه الفترة، من هنا دخلت تركيا إلى الساحة العربية وأثرت على العلاقات العربية – العربية، وأصبحت لاعباً إقليمياً لا يمكن إنكاره على الساحة العربية.

ومن الآثار الأخرى التي أفرزها المتغير التركي هو اقتصادياً، زيادة الاستثمارات التركية في الوطن العربي، جعل من التفاعل الشعبي التركي مع الشعوب العربية أكبر بكثير مما سبق قبل تسلّم حزب العدالة الحكم في تركيا، وهذا جعل من العلاقات العربية – العربية في حالة تنافس فيما بينها لاستقطاب هذه الامتيازات.

الفصل الثالث:

متغير الوسط الإقليمي للوطن العربية (دولة الكيان الصهيوني)

مما لا شك فيه أن الخطر الأكبر والمحدق دوماً في المنطقة العربية يتمثل أساساً في الكيان الإسرائيلي الذي يُعد أكثر المتغيرات الإقليمية خطورة وتهديداً للأمن الوطني العربي ككل، والمؤثر أيضاً على العلاقات العربية - العربية في ما يستخدمه من سياسات خارجية تسعى إلى هدم منظومة العلاقات العربية - العربية، ناهيك عن سعي هذا الكيان إلى استحوازه كافة الثروات الطبيعية في المنطقة العربية، وتأسيس قواه على حساب التفكك العربي، خصوصاً في ظل الترهل الذي بدا ظاهراً على المنطقة العربية، في ظل التوترات والنزاعات السياسية والعسكرية التي ظهرت أبان ثورات الربيع العربي منذ عام ٢٠١١ وامتدت حتى عام ٢٠١٨ ولا زالت آثارها باقية، فكان لا بد من الكيان الإسرائيلي أن يستغل الوضع العربي الراهن ليتمركز وسط الزحام الإقليمية مطالباً بمشروعه التوسعي على حساب المنطقة العربية ككل.

وعليه، سيقوم الفصل الحالي بدراسة الواقع الجغرافي للكيان الصهيوني متمثلاً بالعامل الجغرافي والطبيعي والسكاني وما إلى ذلك، كما سيتم بيان المتغير الصهيوني وأثره على العلاقات العربية - العربية خلال سنوات الدراسة، وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مرتكزات المتغير الصهيوني.

المبحث الثاني: المتغير الصهيوني والعلاقات العربية.

المبحث الأول: مرتكزات المتغير الصهيوني:

تتمتع الأرض الفلسطينية التي أُقيم عليها دولة الكيان الصهيوني بمكانة جغرافية مميزة توسطت قارتي آسيا وإفريقيا, ناهيك عن إطلالتها عبر السواحل البحر الأحمر تجاه القارة الأوروبية, ومن جانب آخر فإن الكيان الصهيوني تمركز في أكثر البقاع العربية جمالية من حيث الطبيعة الخلابة, وتعدد المناخ فيها.

ومن جانب آخر فإن هناك عوامل أخرى استند إليها الموقع الجغرافي لهذا الكيان والمتمثل بالمياه بكافة أشكالها, وحدودها الجغرافية التي تمثل تهديداً للأمن القومي والوطني العربي لكل من مصر, والأردن, وسوريا, ولبنان.

هذه العوامل وغيرها من العوامل السياسية جعلت من الكيان الصهيوني كياناً قادراً على التأثير بشكل أو بآخر على منظومة العلاقات العربية – العربية, وبناءً على ذلك سيتم توضيح ماهية الموقع الجغرافي للكيان الصهيوني من خلال المطالبين التاليين:

المطلب الأول: العامل الجغرافي.

المطلب الثاني: عوامل المياه والحدود.

المطلب الأول: العامل الجغرافي

جعل الموقع الجغرافي للكيان الصهيوني مركز قوة يمكنها من خلاله التدخل في كثير من مجريات الحياة الداخلية للدول العربية وخصوصاً خلال الأزمات العربية (صاري, ٢٠١٦: ٧/٤).

وعليه فإن للموقع الجغرافي للكيان الصهيوني أهمية لا يمكن إغفالها في منظومة العلاقات العربية منذ عقود, وحتى يومنا هذا, وعليه, كان من الواجب التعرف على ماهية الجغرافية الطبيعية والسكانية في بادئ الأمر, والأكثر أهمية أن الكيان الصهيوني لم يختر فلسطين لاحتلالها وإنشاء كيانه على أراضيها إلا لعدة أسباب, وبعيداً عن الأسباب التاريخية التي يزعمها الكيان الإسرائيلي حول أن فلسطين هي أرضهم الموعودة, وأيضاً فإن للمكانة الجغرافية التي امتلكتها المنطقة جعلت منها محط أنظار كثير من الأمم والشعوب منذ آلاف السنين, علاوة على مطامع اليهود في امتلاك هذه المنطقة التي طالما وصوفها بأنها الأرض الغنية باللبن والعسل, وجمالية مناطقها وتعدد مناخها وخصوبة أراضيها (لويف, ٢٠١٨: ١٠ /٤).

وعليه, سيتم تسليط الضوء على كل من الجغرافيا الطبيعية للكيان الصهيوني من خلال التركيز على الموقع والجغرافيا والمناخ, وكذلك الجغرافيا السكانية للبلاد ضمن الكيان الصهيوني من خلال الفروع التالية:

أولاً: الجغرافيا الطبيعية: تقع دولة الكيان الصهيوني "إسرائيل" على أرض فلسطين بين دائرتي عرض (33°) وبين خطي طول (35°), في منطقة الشرق الأوسط, أكسبه موقعه الجغرافي إطلالة ذات شريط ساحلي على البحر الأحمر إلى نحو (١٠,٥ كم), كما تبلغ طول سواحله على البحر الأبيض المتوسط نحو (١٨٢ كم) (الجدة, ٢٠٠٨: ٩). كما يمتد طولها لنحو ٤٧٠ كم طولاً و (١٣٥ كم) عرضاً فهي

بذلك دولة طويلة وضيقة، حيث تبلغ مساحتها (٢٢,١٤٥ كم^٢) (وزارة الخارجية الإسرائيلية، ٢٠١٩: ١). كما تُعد منطقة الكيان الصهيوني المتمركزة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، منطقة ذات مناخ متعدد الأوجه جعلت من المنطقة منطقة سياحية لما تمثله المنطقة من مظاهر جمالية، من أراضٍ خضراء وأنهار وإطلالة على البحر المتوسط من جهة، والبحر الأحمر من جهة أخرى رغم مساحتها الصغيرة والضيقة (سالم، د. ت: ١٠٥)، ويمثل الشكل التالي الشكل الجغرافي والطبيعي للكيان الصهيوني:

الشكل رقم (٥): الشكل الجغرافي والطبيعي للكيان الصهيوني



يتضح من الشكل أعلاه، أن الكيان الصهيوني قد حُكم مناخه وطبيعته بموقعه الجغرافي، إذ أن السواحل البحرية يليها أراضٍ سهلية عُرفت بالسهل الفلسطيني الساحلي، والتي غمرتها مياه البحر من جهة، ومياه الأمطار والمياه المنحدرة من الجبال، ما جعل من المنطقة منطقة ذات مناخ بحري من جهة مكتب مناخه من مناخ البحر المتوسط، ناهيك عن مناخه السهلي والجبلي، فشتاء المنطقة يختلف باختلاف

الموقع الجغرافي, في المناطق المرتفعة هو شتاء بارد مصحوب بالثلوج, والمناطق الساحلية شتائها دافئ ومتقطع, وفي فصل الصيف يكون الجو معتدلاً في كافة المناطق سواءً الجبلية, أو الساحلية التي انعكس مناخ البحر المتوسط المعتدل على مناخها (الدباغ, ١٩٩١, ٢٧ / ٣٠).

من جانب آخر كان لا بد من إبراز أهمية الغطاء النباتي والقيمة الزراعية للكيان الصهيوني, فلا شك أن هذه المنطقة تُعد من أهم المناطق إقليمياً من حيث الزراعة والتفوق في هذا المجال على كثير من الدول وخصوصاً ذات الجوار الجغرافي, إذ أن وفرة المياه فيها وخصوبة تربتها أعطتها ميزة ملحوظة في بنيتها الزراعية والنباتية, كما أن تربة الكيان الصهيوني تتميز بتنوعها وملاءمتها لكثير من الزراعات الشتوية منها والصيفية ضمن المناخ السائد في المنطقة, فقد أشارت الإحصائيات إلى أن الأراضي الصالحة للزراعة في الكيان الصهيوني بما في ذلك الغابات وأراضي المرعى تمثل ما نسبته (٨,٥٠,٠٠٠) دونماً تقريباً وهو ما يمثل مساحة هائلة بالنسبة لحجم المنطقة, حيث تمثل هذه الساحات الصالحة للزراعة ما نسبته (٤٢%) من مجمل المساحة الكلية للكيان الإسرائيلي, وبهذا يمكن القول بأن الكيان الإسرائيلي لديه جغرافية طبيعية تمثل أحد أهم مقومات وركائز هذا الكيان وتمثل ثروة من ثرواته وأحد أهم نقاط القوى التي تركز إليها المنطقة القابعة تحت النفوذ الصهيوني (الجدبة, ٢٠٠٨ : ١٠).

ثانياً: الجغرافيا السكانية: يمثل تعداد السكان في جغرافية فلسطين المحتلة من جانب الكيان الإسرائيلي بحسب التقديرات الإحصائية لسنة (٢٠١٦) (٨,٥٢) مليون نسمة, يمثل اليهود ما نسبته (٧٤,٨%) من مجمل السكان, بينما يمثل السكان الآخريين

ومعظمهم من العرب المسلمين, والمسيحيين ما نسبته (٢٥,٢%) (وزارة الخارجية الإسرائيلية, ٢٠١٩: ١), وليس ببعيد العام (٢٠١٧) والذي قُدرت فيه أعداد السكان في الكيان الإسرائيلي نحو (٨,٧٩٣) مليون نسمة, بلغ عدد اليهود منهم (٦,٥٥٦.٠٠٠) نسمة, وهو ما نسبته (٧٤,٦%) من إجمالي السكان, وبلغ عدد العرب بما فيهم من مسلمين ومسيحيين (١,٨٣٧) مليون نسمة أي ما نسبته (٢٠,٩%) من إجمالي السكان, كما أن النمو السكاني في السنوات الماضية لليهود كانت زيادته ملحوظة, وأيضاً فإن ازدياد عدد اليهود المرتفع كان ناجماً عن عمليات الهجرة لليهود في العالم إلى الكيان الصهيوني, والجدير بالذكر أن اليهود ومنذ إقامة كيانهم الصهيوني على الأراضي العربية الفلسطينية لم يُعنى بازدياد ملحوظ للمواليد ليرتفع العدد للسكان اليهود بشكل كبير جداً, وإنما كما أشرنا أعلاه كانت الزيادة لحجم السكان اليهود ناجمة عن أعداد المهاجرين للمنطقة, حيث تصاعد عدد السكان إلى حوالي ١٠ أضعاف منذ عام ١٩٨٤ وحتى آخر عام للإحصائيات الرسمية في عام ٢٠١٨م وهو ما يُشير إلى دعوة الكيان الصهيوني لرعاياه اليهود في كافة مناطق العالم لغرض زيادة عدد السكان مع التركيز على عمليان تهجير السكان العرب, لتصبح الأقلية اليهودية في منتصف القرن الماضي هي الغالبية العظمى من السكان في الربع الأول من القرن الحالي (صالح, ٢٠١٨: ١٩٨ / ١٩٩).

تزداد الكثافة السكانية في الكيان الصهيوني في المناطق الساحلية, حيث تشكل التجمعات السكانية في هذه المناطق ما نسبته (٧٠%) من إجمالي السكان, والذين بدرهم يحتلون ما نسبته (١١%) ويتمركزون بها من إجمالي المنطقة الساحلية للبلاد,

كما يقطن في منطقة الجليل ما نسبته (١٦%) من سكان البلاد, أما فيما يتعلق بالمنطقة الجنوبية للبلاد وهي ذات مساحات شاسعة بالنسبة للحجم الكلي للمنطقة فيقطنه نحو (١١%) من مجمل السكان, ويتوزع (٣%) من السكان على باقي المناطق وهم يتنقل مستمر بين المدن والبلاد (الجديبة, ٢٠٠٨ : ٩).

ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك معدلات خصوبة للولادة لدى المرأة العربية سواءً المسلمة أو المسيحية أو الدرزية أكثر مما هو عليه بالنسبة للمرأة اليهودية, والجدول التالي يبين معدلات الخصوبة لدى النساء في الكيان الصهيوني منذ مطلع القرن الحادي والعشرين (صالح, ٢٠١٨ : ١٩٨ / ١٩٩):

الجدول رقم (٤): نسبة الخصوبة والولادة لدى النساء في الكيان الصهيوني تبعاً لديانة الأم

ديانة الأم	٢٠٠٤-٢٠٠٠	٢٠١٤-٢٠١٠	2016
اليهودية	2.67	3.03	3.16
المسلمة	4.57	3.50	3.29
المسيحية	2.35	2.18	2.05
الدرزية	2.87	2.30	2.21
دون تحديد الديانة	1.55	1.69	1.64
نسبة عامة لجميع السكان	2.92	3.04	3.11

المرجع: (صالح, ٢٠١٨ : ١٩٨ / ١٩٩).

تلاحظ الدراسة من خلال الجدول أعلاه أن السنوات القليلة الماضية وتحديداً بعد العام ٢٠١٤ طرأ تغير ملموس على نسبة الخصوبة والولادة لدى النساء اليهود

اللاتي ارتفعت نسبة مواليدهن بشكل كبير وملحوظ في حين تدنت نسبة الخصوبة والولادة لدى النساء العرب وخصوصاً المسلمات، مما يؤدي إلى بعث الطمأنينة في نفوس اليهود جراء هذه الزيادة مع الانخفاض النسبي في الخصوبة لدى النساء العرب عموماً والمسلمات تحديداً.

فعندما يكون التوزيع السكاني يتزايد لمصلحة اليهود وهم قوام الكيان الصهيوني، سيؤدي ذلك إلى ضرورة توسعة نفوذ اليهود داخلياً وخارجياً والسعي إلى تحقيق أهدافهم التوسعية جغرافياً وسياسياً على حساب الوطن العربي، الذي طالما نادى به الكيانات الصهيونية بأن دولتها ستشمل النهرين النيل والفرات، ولا يتحقق ذلك في حجم قليل من السكان وإنما ينبغي زيادة عدد السكان بشكل كبير حتى يتمكن هذا الكيان من الشروع في تحقيق أهدافه التوسعية.

وعليه، فإن جغرافيا السكان لدى الكيان الصهيوني تستند أساساً على هجرة السكان اليهود من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من دول العالم، ناهيك عن تحفيز المرأة اليهودية نحو الإنجاب، وتشجيع الشباب على الزواج لتتعاظم الأعداد السكانية اليهودية، وتقارع بذلك العرب على المستويين الداخلي والخارجي للبلاد، وتمضي بسياستها التوسعية والتأثير بشكل ملحوظ على العلاقات العربية - العربية.

المطلب الثاني: عوامل المياه والحدود

هناك كثير من العوامل التي جعلت من الكيان الصهيوني كياناً مؤثراً على خارطة الطريق العربية والعلاقات العربية - العربية، إذ تُعد هذه العوامل أحد ركائز البنية الأساسية لهذا الكيان، ومنه تنطلق بمسيرتها نحو تحقيق قوتها وتميزها على دول ذات دوار جغرافي ولكنها تُمثل للصهاينة عدو أذلي متمثل بالدول العربية، وعلى الرغم من السلم بينها وبين الدول العربية، إلا أنها ماضية في تحقيق هدفها

التوسعي وإنهاك القوى والعلاقات العربية وأخذها إلى طرق مسدودة وبناء قوتها على حساب الوطن العربي, وعليه, فإن للعوامل الأخرى فروع عديدة يقوم عليه الكيان الصهيوني, وسيتم تسليط الضوء على كل من عامل المياه, وعامل الحدود للكيان الصهيوني المحتل للأراضي العربية الفلسطينية, كما يلي:

أولاً: المياه: تمتلك الأراضي العربية الواقعة تحت الاحتلال الصهيوني مجار مائية تتمثل في الوديان المتأتي مائها من الجبال ومياه الأمطار التي تصب في عدد من الأنهار, تلك الأنهار التي يعتمد منها على تلك الأودية, والينابيع, وأخرى من دول الجوار الجغرافي, والجدول التالي يبين أهم الأنهار لدى الكيان الصهيوني (أسعد, ٢٠١٤: ١):

الجدول رقم (٥): أهم الأنهار في دولة الكيان الصهيوني

الرقم	النهر	المنطقة
1	نهر روبين	يافا
2	نهر العوجا	يافا
3	نهر الفالق	يافا
4	نهر المقطع	حيفا
5	نهر الأردن	الجوار الجغرافي
6	نهر النعامين	عكا
7	نهر الدفلة	الساحل الفلسطيني
8	نهر الزرقاء	الساحل الفلسطيني
9	نهر المفجر	جنين
10	نهر اسكندرونة	نابلس
11	نهر صقير	أسدود

المرجع: (أسعد, ٢٠١٤: ١), (الدباغ, ١٩٩١: ٢٩ / ٢٥)

على الرغم من المصادر المائية في الكيان الصهيوني إلا أنها تُعد مصادر محدودة تبعاً للاستهلاك المتعدد لها، وطبقاً للطموح الصهيوني لامتلاك المياه، فحسب التوزيع الداخلي للموارد المائية فإن ما نسبته (٨٥%) من تلك الموارد يتم توزيعه في المناطق الزراعية والمأهولة بالسكان اليهود، وأن كمية المياه في الكيان الصهيوني تعادل (١٧٠٠) مليون متر مكعب، كما أن هذه الكمية من المياه تستغل بنسبة تزيد عن (٩٠%) من معدل مخزون المياه في المنطقة (الجذبة، ٢٠٠٨: ٩).

لذا فقد سعى الكيان الصهيوني ولا زال إلى امتلاك أكبر قدر ممكن من الأمن المائي على حساب الدول العربية، كيف لا وهذا الكيان قائم أساساً على أرض عربية، ووسط زحام عربي بامتياز، وأن ما تجدر إليه الإشارة إن الكيان الصهيوني لديه عدة جوانب واستراتيجيات في حربه مع العرب، لعل أهمها سعي هذا الكيان إلى الاستحواذ على الموارد المائية العربية ومنع جريانها إن أمكن في الدول العربية، ما أدى بكثير من السياسيين أن يطلقوا على هذا العصر بعصر الحرب المائية، والتي يقودها الكيان الصهيوني (ديدوح، ٢٠١٧، ص: ٧).

يُسيطر الكيان الصهيوني على بعض المياه الجارية للدول العربية أهمها نهر الأردن، وأنهار لبنان المحاذية للكيان، (معالج، وبوقشة، ٢٠٠١ ص: ٣، ٨)، إلا أن ذلك لم يلبي طموح الجانب الصهيوني فالمياه السطحية في الوطن العربي وخصوصاً في دول الجوار الجغرافي لإسرائيل تمثل ثروة مائية واسعة النطاق، والمتمثلة بنهر النيل في مصر ونهري دجلة والفرات اللاتي يمر كل منهما في الأراضي السورية مع التركيز على نهر النيل الذي يمثل أحد أهم وأكبر أنهار العالم والذي يبلغ معدل تصريفه السنوي (٨٤) مليار متر مكعب والذي ينبع من أثيوبيا مروراً بالسودان ثم مصر، لذا فقد قام الكيان الصهيوني بتوفير الدعم الكامل لأثيوبيا لحجب مياه نهر النيل عن الدول العربية وإمكانية إيصال مياهه لدولة الكيان الإسرائيلي بطريقة لا

يمر منها في الدول العربية, ومن جانب آخر فإن للكيان الصهيوني مطامع في إيصال مياه نهر الفراء لأراضيها ذلك النهر الذي ينبع من الأراضي التركية وتبلغ نسبة تصريفه السنوية (٣,١٣) مليار متر مكعب, بالإضافة إلى نهر دجلة النابع أيضاً من الأراضي التركية والبالغ حجم تصريفه (٤٢) مليار م^٣, من المياه ويمر كل من هذين النهرين في كل من سوريا والعراق, وفي كون الجانب السوري الأقرب للكيان الصهيوني فهو يطمح لجعل سوريا مجرد ممر لهذا الماء ليصب في أراضي الكيان في نهاية المطاف (زنبوعة, ٢٠٠٧, ص: ١٨٠).

ومن محاولات حصول إسرائيل على المصادر والموارد المائية العربية ما تمثل في طلب الكيان الصهيوني من الولايات المتحدة الضغط على سوريا وإخضاعها لقبول الصلح مع هذا الكيان, وقبول الجانب السوري في تنفيذ شروط إسرائيل في حصولها على المياه العذبة من نهر الفراء, إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل لرفض الرئيس السوري هذه المطالب واعتبارها انتهاكاً للسيادة السورية على مقدراتها والنأي عن العلاقات السورية الأمريكية, والتقرب من المعسكر المقابل المتمثل بالجمهورية الروسية لحمايتها من أطماع الكيان الإسرائيلي في مياه نهر الفراء (بورشيفكايا, ٢٠١٦: ٣).

لم يبأس الكيان الصهيوني من هذه المحاولة, ففي مطلع العام ٢٠١١ سارعت إسرائيل لتوفير كافة أنواع الدعم لبناء ما سُمي بسد النهضة الأثيوبي الذي سيحجب مياه نهر النيل عن الدول العربية, ودراسة إمكانية إيصال مياهه لإسرائيل دون حصول الدول العربية مياهه, وفي ذلك سلاح ذو حدين تستخدم إسرائيل تجاه الدول العربية, الأول يتمثل في تضيق الخناق على الدول العربية المستفيدة من مياه نهر النيل للضغط عليها لتنفيذ سياسات الكيان الإسرائيلي في المنطقة مقابل المياه, ومن

جهة أخرى الاستفادة من مياه نهر النيل لتنمية المجالات المستندة أساساً على المياه العذبة كالزراعة (محمد, ٢٠١٥, ص: ٣٧/٥٧).

وأجريت فعلياً ممارسات على أرض الواقع حول قيام إسرائيل ببناء سد النهضة في أثيوبيا على نفقتها وتحت رغبتها لما تمتلكه من علاقات دبلوماسية مع أثيوبيا, وجرى ذلك في عام ٢٠١٢م ما أثار حفيظة كل من مصر والسودان ودخلت الدول العربية آنفة الذكر مع إسرائيل وأثيوبيا في صراع سياسي واسع النطاق امتدت هذه الصراعات حتى عام مطلع عام ٢٠١٥, أفادت بها الدول العربية استنكارها للسد الذي سيحرمها المياه العذبة والتاريخية لمصلحة الكيان الصهيوني, كما أن هذا الملف لا زال مفتوحاً وتسيطر عليه إسرائيل تهديداً للدول العربية المستفيدة من تلك المياه في المنطقة (شراقي, ٢٠١٤, ص: ٤):

ثانياً: الحدود: تمثل الحدود الجغرافية للكيان الصهيوني ميزة جغرافية إضافية تجعل من هذه الدولة الأهم في المنطقة ككل, إذ تتوسط منطقة الكيان الصهيوني وتصل بين القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا, وتمثل بذلك جسراً يربط كثير من الدول من هذه القارات سواءً على حدودها البرية أو البحرية سواءً منفذها البحرية من البحر الأحمر باتجاه الدول الإفريقية, أو البحر الأبيض المتوسط باتجاه أوروبا وأيضاً الدول الإفريقية العربية (عزمي, ١٩٧٩: ٢٣).

كما تبلغ مساحة الكيان الصهيوني (٢٢,١٤٥ كم^٢), وبشكل الكيان الصهيوني الطويل الضيق فهو يجاور بحدوده الجغرافية دولاً عربية بمساحات مختلفة, فحدوده مع سوريا من جهة الجنوب السوري تبلغ (٧٠ كم), ومع لبنان شريط حدودي في جنوب لبنان يبلغ (٧٩ كم), ومع الأردن وهو أطول شريط حدودي للكيان الإسرائيلي ويبلغ (٢٦٣ كم), ثم حدود الكيان الصهيوني مع جمهورية مصر والبالغ (٢٢٨ كم), كما

أن حدود الكيان مع الضفة الغربية باعتبارها منطقة دون المناطق المحتلة ولكنها تسيطر عليها بشكل أو بآخر، وتبلغ (٣٠٧ كم)، كما تبلغ حدودها مع قطاع غزة (٥١ كم)، وعليه فإن الكيان الصهيوني لديه حدوداً جغرافية مع الدول العربية والمناطق الفلسطينية تبلغ (٦٤٠ كم)، والجدير بالذكر أن جميع هذه الحدود تُعد حدوداً ملتتهبة ذات حساسية واضحة في التوترات مع الجوانب العربية لما تحمله إسرائيل من عدااء للدول العربية بالرغم من السلم فيما بين الدول العربية والكيان الصهيوني، ولكن النظرة التوسعية لإسرائيل تجعل من هذه الحدود محط أنظار الجميع كالقنبلة الموقوتة (الجديبة، ٢٠٠٨: ٩)، ويبين الشكل التالي الحدود الجغرافية للكيان الإسرائيلي مع دول الجوار الجغرافي "الدول العربية" والمنافذ البحرية:

الشكل رقم (٦): الحدود الجغرافية للكيان الصهيوني مع دول الجوار الجغرافي والمنافذ البحرية



وعليه، يرى الباحث أن الموقع الجغرافي والحدود الجغرافية للكيان الصهيوني تمثل أحد أهم ركائز ومقومات القوى الإستراتيجية لهذا الكيان، فهو في موقعه

الجغرافي سيمنع أي اتصال ووحدة عربية بين الدول العربية في القارتين الآسيوية والإفريقية, كما أن حدوده تمثل تهديداً صريحاً للدول العربية تجاه ما تلوح به إسرائيل في الأفق حول نظرتها التوسعية لدولة إسرائيل التي تمتد من الفرات إلى النيل, وأن الجدير بالذكر أن لهذا الموقع منطلق واضح في السياسة الخارجية الإسرائيلية المدعومة من دول العالم العظمى لتؤثر بسياستها على منظومة العلاقات العربية – العربية, وهذا ما سنتم مناقشته في المبحث التالي.

المبحث الثاني: المتغير الصهيوني والعلاقات العربية

امتلك الكيان الصهيوني سياسة خارجية وصفت بأنها مؤثرة وذات معايير نافذة في منظومة الحياة العربية ضمن إطار العلاقات العربية – العربية, الجدير بالذكر أن الموقع الجغرافي للكيان الصهيوني والدعم العالمي والمتمثل أساساً بدعم الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الكيان, جعل منه أحد نقاط القوى الإقليمية المؤثرة على المنطقة العربية خلال ما يمارسه الكيان من سياسة خارجية على المنطقة العربية ككل.

الجدير بالذكر أن إسرائيل ليست بمنأى عن الدول الإقليمية غير العربية كإيران وتركيا اللاتي يسعى كل منهما إلى بسط نفوذه وهيمنته على المنطقة العربية, فالكيان الإسرائيلي يمثل الأساس الذي انطلقت منه المشاريع التوسعية, حيث نادت منذ عقود بمشروعها التوسعي على الأراضي العربية, لتمتد حدودها من مصر وحتى العراق, ويبدو ذلك واضحاً عندما يطلق اليهود على دولة إسرائيل المستقبلية بأن حدودها سيمتد من الفرات إلى النيل, فبنيت سياستها على مبادئ الهيمنة على المنطقة العربية كنقطة انطلاق لتحقيق هدفها التوسعي.

ومن جانب آخر فإن للمتغير الصهيوني في المنطقة العربية آثار تجلت عبر مراحل مختلفة من التاريخ ولا سيما التاريخ القريب على العلاقات العربية – العربية وتحديداً خلال السنوات الممتدة من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٨, وعليه سيتم مناقشة هذه السياسة وأثرها على العلاقات العربية – العربية من خلال المطالبين التاليين:

المطلب الأول: السياسة الخارجية للدولة الصهيونية والهيمنة الإقليمية.

المطلب الثاني: العلاقات العربية – العربية في ظل متغير المتغير الصهيوني

المطلب الأول: السياسة الخارجية للدولة الصهيونية والهيمنة الإقليمية

سعت إسرائيل إلى بسط نفوذها وهيمنتها على المنطقة العربية منذ البدايات الأولى لتأسيس كيانها على الأراضي العربية الفلسطينية, منطلقة بذلك من معايير معينة عُتبت بأنها نقاط القوى لهذا الكيان, حيث حظي الجانب الصهيوني بدعم دولي متمثل بدعم الدول العظمى وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية في حماية ودعم الكيان الصهيوني (مرسي, ٢٠١٧: ٨٩ / ٩٠), كما كان للولايات المتحدة الأمريكية فضلاً على الكيان الصهيوني في فرض الولايات المتحدة على بعض الدول العربية الصلح مع إسرائيل مثل سوريا وغيرها لتأمين الحدود الإسرائيلية وحمايتها من أي خطر محقق بأمنها الوطني (بورشيفكيا, ٢٠١٦: ٣), هذا وسنتناول هذا المطلب في الفقرتين التاليتين وهما:

أولاً: المنحنى السياسية الصهيوني: سعت الصهيونية العالمية إلى كسب الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب دولتها في فلسطين, وعليه, فقد مكنت الولايات المتحدة الأمريكية الكيان الصهيوني من فرض سياسته الخارجية على دول الجوار الجغرافي بأي حال من الأحوال, فهي تلتفت إلى الشأن الفلسطيني تارة, ثم تتدخل

سياسياً وعسكرياً في الشؤون العربية تارةً أخرى, وظهر ذلك جلياً منذ عام ٢٠١١ عندما استغلت إسرائيل انشغال الدول العربية بما حل بها من ثورات وحركات شعبية, وأزمات وتوترات دبلوماسية للإضرار بالأراضي العربية الفلسطينية, ومن جهة أخرى أسفرت سياستها الخارجية عن تدخلات سياسية وأخرى عسكرية في سوريا وخلال ثورتها التي انطلقت عام ٢٠١١م حيث وجهت إسرائيل عدة ضربات عسكرية لمواقع معينة في سوريا وكان سببها المعلن حماية أمنها الوطني من امتداد الجماعات المسلحة إلى أراضيها (محارمة, ٢٠١٠: ١٢١/١٢٢).

فلو اعتبرنا أن تدخل إسرائيل في الشأن الفلسطيني شأنًا داخلياً فإن التدخلات الناتجة عن سياستها الخارجية قد اخترقت الأراضي العربية, فمنذ عام ٢٠١١م وفي بداية ثورات الربيع العربي, قام الكيان الصهيوني بدعم عدداً من الأنظمة العربية التي تجمعها وإياهم علاقات سياسية ودبلوماسية تصب في النهاية في مصلحة الكيان الصهيوني, فتدخلت طبقاً لسياستها الخارجية في إخماد بعض تلك الثورات تحقيقاً لمصالحها في تلك الدول, وضمان استمرار حكم رموز النظام التي تلبى متطلباتها وتنفذ سياساتها الخارجية بما يتناسب مع تطلعات الكيان الصهيوني (مصطفى, ٢٠١٥: ٦٥).

ناهيك عن التدخلات العسكرية التي وُصفت بأنها اختراق صارخ للأمن الوطني العربي ومساس واضح في السيادة العربية على أراضيها, فتدخلها عام ٢٠١٥ في الشأن السوري تدخلاً عسكرياً كان خير مثال على سياستها الخارجية, حيث قام الكيان الإسرائيلي في عام ٢٠١٥م بشن ضربات عسكرية في عدة مواقع في سوريا, طالت عدد من الشخصيات العسكرية السورية ضمن سلسلة اغتيالات نظراً من هذا الكيان أن هذه الرموز تشكل تهديداً على أمن واستقرار إسرائيل بالرغم

من وجود الجيش الروسي وهو أحد حلفاء الكيان الصهيوني إلا أن الكيان لم يقدّر لهذه العلاقات وزناً ما اعتبرته روسيا تدخلاً في مهمتها في الأراضي السورية، وعلى الرغم من ذلك فلم تتأثر العلاقات الروسية الإسرائيلية لاحقاً، كما أنشأت إسرائيل منظومة دفاعية قبالة الحدود السورية وهددت أمن سوريا بشكل كبير ويبدو ذلك استغلالاً للثورة السورية بذريعة حماية حدود الكيان الصهيوني إلا أن الأمر كان انتهاز الفرص الإسرائيلية لتهدد الأراضي العربية عسكرياً لتسهيل عملية التوسع الجغرافي لحدودها لاحقاً (مصطفى، ٢٠١٧: ٦٨-٧٠).

من جهة أخرى فإن السياسة الخارجية للكيان الصهيوني تبحث في استمالة قلوب الشعوب الغربية والمجتمع الدولي حول ضرورة إقامة دولتها، وتصور العرب بأنهم الأعداء الذين يسعون إلى هدم هذه الدولة، فالسعي الإسرائيلي على صعيد السياسة الخارجية يُمثل القضية اليهودية تمثيلاً تراجيدياً تجاه الشعوب العاطفية في الغرب، ناهيك عن العلاقات القوية التي تربط إسرائيل عبر سياستها الخارجية مع كثير من دول العالم ليوفروا لها الدعم السياسي والمعنوي وأيضاً العسكري تجاه أي خطر قد يهدد أمنها، وفي ذلك نقطة تحول هامة في تزوير التاريخ والحقيقة لمصلحة إسرائيل، فهي بذلك تصنع سياسة خارجية قائمة على إقصاء الحقائق الواقعة في سلوكها وسياستها تجاه العرب في فلسطين، ونظرتها التوسعية على حساب الوطن العربي، لتجعل من نفسها دولة سلام في وسط إرهاب محقق بها وبأمنها الوطني، حتى أصبح المجتمع الدولي يشاطر إسرائيل كثيراً من الأفكار والسياسات (مصطفى، ٢٠١٨: ٩٩/١٠٨).

السياسة الخارجية والمنطقة العربية: إن السياسة الصهيونية تمتلك من أسباب القوة التي تدفعها للهيمنة، لذا فإن السياسة الخارجية الإسرائيلية بُنيت أسسها تحقيقاً لأهدافها التوسعية والهيمنة على الوطن العربي، وكان قوام تلك السياسة عدد من

الأبعاد أهمها الدعم الأمريكي والأوروبي, ثم الموقع الجغرافي, ولا شك أن الهيمنة على المقدرات والثروات العربية كان لها دور كبير في تشكيل السياسة الخارجية, وخير مثال على ذلك استحواذ الكيان الصهيوني ملف مياه نهر النيل النابع من أثيوبيا تستخدمه كورقة رابحة للضغط على الدول العربية لتتماشى مع متطلباتها وسياستها في المنطقة مقابل المياه العذبة أضف إلى ذلك أن العلاقات العربية – العربية لهذه الدول أصبحت رهينة التوجيه الإسرائيلي لها طبقاً لما تملكه إسرائيل من مقومات تجعلها قادرة على تبني سياسات خارجية فعالة وفرضها على الأنظمة العربية (مناصير, ٢٠١٢, ص: ٨١).

كما أن استنزاف القوى والمقدرات العربية أبان الثورات العربية أظهرت الكيان الصهيوني كقوى إقليمية من شأنها التأثير على مجريات الحياة في الوطن العربي, الأمر الذي استمال أنظمة عربية لتبني مع الكيان الإسرائيلي علاقات وطيدة كونها أحد مراكز القوى في المنطقة الإقليمية, الأمر الذي أدى إلى توتر علاقات هذه الدول مع دول عربية أخرى تنأى بنفسها عن إقامة علاقات مع إسرائيل نظراً منها أن إسرائيل هو الكيان المغتصب للأرض العربية, والخطر المحدق بها, والعدو القديم والحاضر للوطن العربي, وكذلك الخطر المستقبلي كذلك (ديدوح, ٢٠١٧ ص: ٥٨).

وبناءً على ما تقدم فأمكن القول بأن الكيان الصهيوني امتلك سياسة خارجية ذات قوة ونفوذ ليس فقط على المستوى الإقليمي وإنما أيضاً على المستوى الدولي, وأن ما جعل هذه السياسة ذات نفوذ هو الدعم الدولي عموماً والأمريكي تحديداً لها, ناهيك عن امتلاكها عدداً من المقومات والعوامل كالحدود والمياه والموقع الجغرافي والجغرافيا الطبيعية للبلاد, التي مثلت جميعها نقاط ارتكاز لسياستها الخارجية, تلك السياسة التي تمحورت حول بسط النفوذ والهيمنة على الدول العربية, وتوقفها في كثير من المجالات أهمها العسكرية على الدول العربية, وأن في ذلك مؤشرات

واضحة بأن إسرائيل ماضية نحو تحقيق أهدافها التوسعية على حساب الدول العربية ككل.

المطلب الثاني: العلاقات العربية – العربية في ظل المتغير الصهيوني

تشكلت العلاقات العربية – العربية تبعاً لمعايير العلاقات والصراعات الدولية بين الدول العظمى، فأصبحت الدول العربية تحمل الولاء للدول العظمى التي تخضع لسياساتها في كثير من مظاهر الحياة السياسية العربية، والجدير بالذكر أن أحادية القطبية العالمية والمتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية أصبحت الملاذ التي تسعى الأنظمة العربية للالتفات حوله وطلب حمايته ودعمه في مختلف المسائل منها السياسية والعسكرية والاقتصادية وغير ذلك، حتى أصبحت الدول العربية ترفع الشعارات ذاتها التي ترفعها الولايات المتحدة وأهم تلك الشعارات الحرب على الإرهاب وضرورة إقامة الأمن والسلم الدوليين، وتحديداً السلم في المنطقة العربية لتتعم إسرائيل في أجواء آمنة لا يكاد يهدد أمنها أي من الدول العربية أو غيرها، ولتحقيق أهداف هذا المطلب فإننا نتناوله في الفقرتين الرئيسيتين التاليتين:

أولاً: واقع العلاقات العربية: على الرغم من سياسة الكيان الصهيوني المتطرفة إزاء العرب والمسلمين، وعليه فقد بُنيت العلاقات العربية – العربية تبعاً لسياسات الدول العظمى، فالتقت دولاً عربية تبعاً لمصالح جمعت الدول العظمى، وافتترقت دول عربية أخرى وتنازعت فيما بينها، تبعاً للتوترات السياسية بين دولة عظمى ودولة أخرى، لكل منهما علاقات وطيدة مع الدول العربية التي تتبع تلك الدول (جول، ٢٠١٧: ٢ / ١).

ومع تسليط الضوء على الولايات المتحدة الأمريكية، فنجد أنها ماضية في إقناع الدول العربية بشكل أو بآخر حول ضرورة إقامة علاقات مع الكيان الصهيوني وتنفيذ كافة شروطه ومتطلباته التي تجعل منه كياناً ذو أمد أطول ودعمه في البقاء،

فعندما تبعت بعض الدول العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية رغبة إسرائيل والولايات المتحدة في إقامة علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني، سارعت كل من الدولتين لإقامة علاقات تجمع البلدين في عدة مصالح، وفي وقت أعلن فيه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب القدس عاصمة للكيان الصهيوني، ما كان من الدول العربية ذات العلاقات مع الولايات المتحدة كالمملكة العربية السعودية ومصر وغيرها من الدول العربي إلى أن ترضخ لهذا الطلب، إلا أن الأمر كان مغايراً بالنسبة للبعض الآخر من الدول العربية التي رأت أن إسرائيل بإقناعها للولايات المتحدة بإقامة عاصمتها في القدس العربية، هو انتهاك صارخ للسيادة العربية والمقدسات الإسلامية، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات العربية - العربية جزاء هذا القرار والمسئول عنه أولاً وأخيراً هو الكيان الإسرائيلي وعلاقته مع بعض الأنظمة العربية (أبو الرب، ٢٠١٧، ص: ٨٢ / ٨٣).

والجدير بالذكر أن الفوضى التي عمت المنطقة العربية في مطلع عام ٢٠١١ واستمرت لبضع سنوات ولا زال بعضها قائماً وبعضها يللم جراحه جراء تلك الأزمات، قد فسخ المجال للكيان الإسرائيلي أن تفرض نفسها في كثير من المجالات والحياة في الدول العربية خصوصاً تدخلها في المقدسات الإسلامية في فلسطين، ناهيك عن التدخلات وإقامة العلاقات مع دولاً عربية أخرى، نظراً لانشغال الدول العربية وشؤونها في الأزمات والثورات العربية، فما كان من الشعوب العربية أن استنكرت وجود علاقات عربية إسرائيلية، فما كان من أنظمة تلك الشعوب إلا أن انصاعوا لمطالب شعوبهم ولو رمزياً في اتخاذ إجراءات ضد السياسة الصهيونية الإسرائيلية في المنطقة العربية، بالإضافة إلى إجراءات ضد الدول العربية المناصرة للكيان الصهيوني "الدول المطبوعة مع الكيان الصهيوني"، ما أفضى ذلك إلى توتر العلاقات العربية - العربية (الکرد، ٢٠١٦: ١٠٥ / ١٠٦).

ومن جانب آخر فإن ما فرضته إسرائيل على سوريا في حصولها على المياه العذبة، وإقصاء النظام السوري نفسه عن المشهد الإقليمي المنقاد نحو السياسات الأمريكية والمطالب الإسرائيلية باتجاه المعسكر الشرقي المتمثل بروسيا، قد أثار ذلك حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية ذات العلاقات العربية الأمريكية الأمر الذي بدوره أدى إلى ترهل العلاقات السورية – العربية وبرودتها كما أن كثيراً من الدول العربية تجد في الولايات المتحدة القوة الضاربة التي ستحميها من أي تدخل دولي وخصوصاً المتمثل بالدور الروسي في المنطقة العربية، ناهيك عن العلاقات في كثير من المجالات التي تجمع الولايات المتحدة مع الدول العربية الحليفة للجانب الأمريكي، وخلاصة القول أن توتر العلاقات العربية – العربية في هذا الصدد سببته إسرائيل وشروطها في امتلاك مقدرات الدول العربية وأهمها المياه العذبة (بورشيفكايا، ٢٠١٦: ٣).

ثانياً: أثر المتغير الصهيوني: وعليه فإن للوجود الإسرائيلي أثراً واضحاً في بنية العلاقات العربية – العربية، بالموقع الجغرافي الذي فصل الدول العربية الآسيوية عن الدول العربية الإفريقية كان كفيلاً بعدم الاتحاد أو التواصل الطبيعي بين الدول العربية في كلتا القارتين، علاوة على ذلك، تسيير الولايات المتحدة الأمريكية للرغبات الإسرائيلية وانقياد أنظمة عربية لهذه الرغبات وتلبية للطلب الأمريكي في ذلك، أضف إلى ذلك التدخلات الإسرائيلية في المنطقة العربية سياسياً أو حتى عسكرياً أقصى بعض الدول العربية عن منظومة التحالف العربي الأمريكي، جميع هذه الأسباب وغيرها أدت إلى ترهل العلاقات العربية – العربية، وخصوصاً خلال السنوات ٢٠١١ وحتى ٢٠١٨، وهي السنوات التي شهدت أزمات عربية، استغلت بها إسرائيل انشغال الشعوب العربية وبعض أنظمتهم لتقييم علاقات وتنفيذ سياسات من شأنها هدم منظومة العلاقات العربية فيما بينها.

ويمكن بيان أثر المتغير الصهيوني على العلاقات العربية – العربية فيما يلي:

- ١- أن الدول العربية لا يمكن أن تبني علاقات مع نظام عربي آخر دعمته إسرائيل في الوصول إلى منصبه وهي العدو الأول للكيان العربي ككل, وجرى ذلك الدعم خلال ثورات الربيع العربي لأنظمة عربية ذات علاقات ودية مع الكيان الصهيوني.
- ٢- أصبحت العلاقات العربية – العربية دون مستواها الطبيعي بكثير لأن إسرائيل أخذت تعمل على التحالفات مع بعض الدول العربية كالإمارات العربية المتحدة, ومصر, وعمان وغيرها.
- ٣- أخذت دولة الكيان الصهيوني بالقيام بدور التشكيك في العلاقات العربية – العربية ووضع بدلاً منها, العلاقات العربية – الإسرائيلية.

الخاتمة

تمحورت أسس الدراسة الحالية حول دراسة المتغيرات الإقليمية وأثرها على العلاقات العربية - العربية خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٨) , حيث شهدت هذه الفترة تغيرات إقليمية واسعة النطاق, تمثلت بانشغال الدول العربية بشؤونها الداخلية من مسيرات واحتجاجات وحراكات شعبية واسعة النطاق, ناهيك عن الترهل الأمني الذي لحق بعدد من الدول العربية, في وقت كانت الدول الإقليمية غير العربية تتعاضم قواها وتقترب شيئاً فشيئاً من الشؤون العربية, وتفرض نفسها بشكل أو بآخر على منظومة العلاقات العربية - العربية.

وتمثلت هذه المتغيرات بالمعسكر الشرقي للوطن العربي (إيران) والشمالى (تركيا) والمتغير القابع في قلب الوطن العربي (دولة الكيان الصهيوني في فلسطين), جميعها أثرت بشكل كبير على العلاقات العربية - العربية, وكان لكل من تلك المتغيرات طريققتها وأساليبها في التأثير, إلا أنها جميعاً توحدت في الأثر الأول والأهم وهو تغيير شكل العلاقات العربية - العربية خلال فترة هذه الدراسة, وعليه, أمكن للباحث الوصول إلى عدد من النتائج والتوصيات, وأمکن تضمين النتائج التوصيات لهذه الدراسة فيما يلي:

أولاً: الاستنتاجات:

خلصت الدراسة الحالية بالاستناد إلى فصول الدراسة وما احتوته من مباحث ومطالب إلى عدد من الاستنتاجات تمثلت بالآتي:

- شهدت السنوات الماضية والممتدة من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٨ متغيرات إقليمية مختلفة أدت إلى التأثير على منظومة العلاقات العربية - العربية, وكان السبب في ذلك إنشغال الأنظمة العربية بشؤونها الداخلية وأخرى في معاناتها من الترهلات منها الأمنية, وأخرى الاقتصادية, وكذلك

- السياسية, جميعها أدت إلى جعل الوطن العربي عرضةً للتدخلات الإقليمية غير العربية.
- وأظهرت نتائج الدراسة تدخلات إقليمية متمثلة بأدوار القوى الإقليمية الفاعلة في الساحة العربية منها إيران, وتركيا, والكيان الصهيوني, نظراً لانشغال الدول العربية بالشؤون الداخلية وابتعادها عن الوحدة العربية شيئاً فشيئاً.
- كانت التدخلات الإقليمية متمثلة بالتدخلات السياسية، والعسكرية، والسياسية, للمتغيرات الإقليمية الثلاث "إيران, وتركيا, والكيان الصهيوني" الساعية جميعها لتحقيق الأهداف التوسعية على حساب الوطن العربية.
- تسعى كل من الدول الإقليمية الثلاث (إيران, وتركيا, والكيان الصهيوني) إلى تحقيق الأهداف التوسعية التي طالما شغلت سياستها والخارجية وإعادة أمجاد الإمبراطوريات القديمة لهم, كإمبراطورية فارس, والإمبراطورية العثمانية, وإمبراطورية بني صهيون, وذلك على حساب الوطن العربي ومقدراته.
- تمثل تدخل المسعكر الشرقي للوطن العربي "إيران" بالتدخل العسكري في شؤون الدول العربية كالعراق وسوريا ولبنان, واليمن, ناهيك عن التدخلات السياسية التي رافقت التدخلات العسكرية أيضاً.
- ظهر التدخل الإيراني في المنطقة العربية بشكل واسع النطاق وذو أثر كبير على الحياة الداخلية للدول العربية من خلال الميليشيات الشيعية الموالية لإيران, فكانت إيران المحرك الأساس لمظاهر الشغب في العراق ولبنان والثورات المضادة, أو قمع الثورة السورية, والانقلاب على الشرعية في اليمن من خلال جماعة الحوثيين المدعومة من إيران.

- أثرت إيران وتوغلها في الوطن العربي على العلاقات العربية - العربية, وذلك من خلال الشعب العربي الذي تأثر بمعتقدات المذهب الشيعي الإيراني, بالإضافة إلى أنظمة عربية موالية لإيران كالعراق وسوريا, والتي بلا شك ستنتج سياسة إيران الخارجية المقاطعة لدول عربية أخرى, ولديها توترات في العلاقات السياسية معها.
- وأظهرت نتائج الدراسة وجود تدخلات تركية في المنطقة العربية تبعاً لما تمتلكه تركيا من مساحة جغرافية تحادد بها كل من العراق وسوريا, وامتدادها عبر البحر المتوسط ووصولها إلى كل من لبنان وفلسطين, بالإضافة إلى الدول العربية في إفريقيا.
- كما تمثلت التدخلات التركية في الوطن العربي متمثلاً بتقديم العون للشعوب السنية التي أصبحت عرضةً للانتهاكات والقتل في بعض الدول كسوريا والعراق على يد الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران.
- أثرت تركيا على توجهات بعض الشعوب والأنظمة العربية من خلال احتضانها للقضية الفلسطينية ضد الكيان الصهيوني وإن كان سياسياً فقط, وبناءها علاقات وطيدة مع أنظمة عربية أخرى أهمها دولة قطر.
- أثر التدخل التركي في الشؤون العربية أيضاً على العلاقات العربية - العربية, وذلك من خلال علاقاتها مع دول عربية معينة كقطر وفلسطين, أدى ذلك إلى تصعيد حدة التوتر بين هذه الدول العربية وبين دول عربية أخرى مناهضة للتدخل والسياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية مثل الإمارات العربية والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين.

وأيضاً أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر واضح للتدخلات الصهيونية التي استغلت الوضع الراهن للدول العربية في السياسة المجحفة في الأراضي الفلسطينية وضد الفلسطينيين والمقدسات الإسلامية، والتجني على القدس والمطالبة بها بأن تكون عاصمة لهذا الكيان وذلك كله خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٨).

- كما ظهرت التدخلات الصهيونية في سوريا والعراق تبعاً لانشغال الدول العربية بشؤونها الداخلية.

- وأثر الكيان الصهيوني على العلاقات العربية - العربية، من خلال بناء علاقات مع دول عربية كالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مؤخراً ناهيك عن عدد من العلاقات العربية مسبقاً، ما أثار ذلك حفيظة دول عربية أخرى تناهض بسياستها الخارجية التدخلات الصهيونية في المنطقة، حتى توترت العلاقات العربية القومية، والعربية المطبوعة مع الكيان الصهيوني.

- سعت إسرائيل إلى فرض نفسها على ساحة العلاقات العربية - العربية والتشكيك بتلك العلاقات، وإقصاء علاقات عربية عن علاقات عربية أخرى، لتحل محلها وتتمثل العلاقات الحديثة بالعلاقات العربية الإسرائيلية.

ثانياً: التوصيات

في ضوء ما تقدم من نتائج, يوصي الباحث بالتوصيات التالية:

- ضرورة تبني نهج متكامل قوامه القومية العربية, يُعنى بحل الخلافات العربية العربية.
- ضرورة بناء تحالف عربي يقوم على معايير تتلخص بإنشاء منظمة وحدة عربية, وإنشاء قوة عسكرية عربية متكاملة وأخرى أمنية دفاعية, تضمن هيبة الأمة العربية, وتناهى بأي تدخل إقليمي وأيضاً دولي في الشؤون العربية.
- ضرورة بناء إقتصاد عربي مشترك لتقوية الاقتصادات العربية الضعيفة, وضمان عدم انسياقها وراء الدول الإقليمية المانحة للمال والاستثمارات في الوطن العربي.
- ضرورة التكاتف العربي الجدي تجاه التحديات الإقليمية الخارجية, ووضع الشأن العربي والحفاظ عله في مقدمة الاهتمامات.
- ضرورة استبدال المكانة الإقليمية لكل من إيران, وتركيا, وإسرائيل, بكيانات عربية قادرة على الحفاظ على الأمن القومي والوطني للعالم العربية.
- ضرورة اتباع سياسات إصلاحية واسعة النطاق من قبل الأنظمة الحاكمة للدول العربية, تتأى بالشعوب العربية عن مظاهر الثورات والحركات الشعبية, لمنع التدخلات الإقليمية في الشؤون العربية من خلال خلاياها النائمة كالجماعات الشيعية في الوطن العربي.

- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات العلمية حول موضوع الدراسة الحالية, للوصول إلى أفضل الطرق والأساليب التي من شأنها إنهاء الخلافات العربية العربية, وتقوية متون تلك العلاقات, وكف يد المتغيرات الإقليمية عن الدول العربية, ذلك أن هذا الحقل المعرفي لا زال متاحاً ولم تنضب معارفه وإجراء الدراسات في محتواه العلمي.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- إسماعيل, محمد صادق (٢٠١٠), إيران إلى أين؟ من الشاه إلى نجاد, ط: ١, القاهرة, دار العربي للنشر والتوزيع.
- أوغلو. أحمد داود, (٢٠١٠), العمق الإستراتيجي: تركيا ودورها في الساحة الدولية, ترجمة محمد ثلجي وطارق عبد الجليل, ط: ١٠, مركز الجزيرة للدراسات, الدوحة, قطر.
- البنك الدولي يوروستات, (٢٠١٧), إيران: عدد السكان, برنامج البنك الدولي لإحصائيات السكان.
- بورشيفكايا. أنا (٢٠١٦), روسيا في الشرق الأوسط, بحث منشور, معهد واشنطن للدراسات, الولايات المتحدة الأمريكية.
- بسيوني. محمود, (٢٠١٢), تطورات العلاقات المصرية السعودية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية (١٩٨٠-٢٠٠٢), رسالة ماجستير, جامعة الأزهر – غزة, فلسطين.
- بيضون, فاتنة محمد خليل (٢٠١٤), المواقف السياسية الخارجية الإيرانية تجاه دول الجوار الشرقي في الفترة (١٩٩١ – ٢٠٠١), رسالة ماجستير, جامعة بير زيت, فلسطين.
- التكريتي, أنس, (٢٠١١), الأمن العربي والإسلامي: إيران نقطة البحث, مؤسسة قرطبة للبحث, لندن.
- جول. محمد زاهد (٢٠١٧), العالم العربي والتحديات الإقليمية: مسارات ملتبسة, صحيفة الشرق, الصادرة بتاريخ ٢٠١٧.

- الجدبة. فوزي, (٢٠٠٨), حرب عام ١٩٨٤ وقيام دولة إسرائيل (دراسة في الجغرافيا والسياسة), بحث منشور, الجامعة الإسلامية بغزة, فلسطين.
- جودة, جودة حسين (١٩٨٥), جغرافيا آسيا الإقليمية, ط: ١, الإسكندرية, منشأة دار المعارف للنشر والتوزيع.
- الجرابعة, رجائي سلامة (٢٠١٢), الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (١٩٧٩ - ٢٠١١), رسالة ماجستير, كلية الآداب والعلوم, جامعة الشرق الأوسط, الأردن.
- الحباشنة. صداح أحمد (٢٠١١), العلاقات التركية الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة (٢٠٠٢ - ٢٠١٠), مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية, المجلد ٢٨, العدد (٣), الجامعة الأردنية, الأردن.
- حمدان. آيات (٢٠٠٩), فصل الدين عن السياسة: دراسة في التجربة التاريخية للخلفاء الراشدين والأمويين", رسالة ماجستير, جامعة بيرزيت, فلسطين.
- الحمداني, ضاري (٢٠١٢), سياسة إيران تجاه دول الجوار, ط: ١, القاهرة, دار العربي للنشر والتوزيع.
- حميد, علي (٢٠١٢), التركيبة الطائفية في اليمن وعلاقتها بالحكم والثورة, الجامعة العربية في بريطانيا, المملكة المتحدة.
- الحيدان, حمد, (٢٠١٩), بدائل مضيق هرمز وعواقب إغلاقه, منشورات ودراسات قناة العربية.

- حسن, محمد فوزي, (٢٠١٧), **تطورات الأزمة اليمنية**, مجلة آفاق عربية, المجلد ١, العدد (١), العراق.
- الحيارى, إيمان, (٢٠١٦), **عدد سكان إيران**, موقع موضوع, تاريخ الوصول: ٢٠١٩/٣/٢, <https://mawdoo3.com>.
- حافظ, زياد (٢٠١٦), **رأي في العلاقات العربية – العربية وثقافة الاقصاء**, صحيفة رأي اليوم, الصادرة بتاريخ: ٢٣ / ١١ / ٢٠١٦.
- الخزاعي. أحمد عواد (٢٠١٥), **تركيا بين العلمانية وحكم الإسلام السياسي**, صحيفة رأي اليوم, الصادرة بتاريخ ٩ / ١٢ / ٢٠١٥.
- الخزاعلة. يوسف أحمد (٢٠١٨), **أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية التركية (٢٠٠٢ – ٢٠١٥)**, مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية, المجلد ٤٥, العدد (٤), الجامعة الأردنية, الأردن.
- الدباغ, مصطفى مراد (١٩٩١), **موسوعة بلادنا فلسطين**, الجزء: ١, د. ط, دار الهدى كفر قرع, الإسكندرية – مصر.
- دلول. إسماعيل, (٢٠١٦), **العلاقات المصرية – القطرية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية (٢٠١١ – ٢٠١٦)**, رسالة ماجستير, جامعة الأقصى, فلسطين.
- الدجين. محمد (٢٠١٨), **تأثيرات ظاهرة السياح السعوديين في الصناعة السياحية بتركيا: طرابزون مثلاً**, ط: ١, مكتبة الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية للنشر, المملكة العربية السعودية.

- ددوع. شهرية, (٢٠١٨), كم يبلغ عدد سكان تركيا, موقع موضوع, تاريخ الوصول: ٢٤/٣/٢٠١٩, <https://mawdoo3.com>.
- دني. إيمان, (٢٠١٧), البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية ٢٠٠٢ – ٢٠٢٣, رسالة دكتوراه, جامعة محمد خضير بسكرة, الجزائر.
- ديدوح. عبد الرحمن (٢٠١٧), الأمن المائي (الاستراتيجية المائية في الجزائر), المركز العربي الديمقراطي, الجزائر.
- الرفيد, عرفات (٢٠١٨), المدنيين في تعز تحت القصف والحصار, تقييم إلى مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان – جنيف, الدورة الثانية والثلاثون للاستعراض الدوري الشامل, الجمهورية اليمنية.
- زنبوعة. محمود (٢٠٠٧), الأمن المائي العربي, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد ٢٣, العدد (١), سوريا.
- زهران. علي, (د.ت), الإطار النظري لصنع القرار السياسي (ورؤية استراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر), بحث منشور, جامعة قناة السويس, مصر.
- الزوكة, محمد خميس, (٢٠٠٠), جغرافية العالم الإسلامي, ط: ٢, دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية – مصر.
- ساعو. وليدة (٢٠١٤), الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية (دراسة حالة سوريا), رسالة ماجستير, جامعة محمد خضير (بسكرة), الجزائر.

- سالم. أمينة, (د. ت), دور الجيش في النظام السياسي الإسرائيلي, د. ط, المكتب العربي للمعارف, القاهرة – مصر.
- السعدي, عباس فاضل, (٢٠٠٢) جغرافيا السكان, ط: ١, مطبعة جامعة بغداد, بغداد – العراق.
- السعوي. صابرين (٢٠١٨) مساحة تركيا وعدد سكانها, مقال, موقع موضوع, تاريخ الوصول: ٢٢/٣/٢٠١٩, <https://mawdoo3.com>.
- سويلم, حسام (٢٠٠٧), مضيق هرمز في بؤرة الصراع الإيراني الأمريكي, مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية, مجلة مختارات إيرانية, السنة (٢٠٠٧), العدد (٨٢).
- سليمان. رائد حاج, (٢٠١٤), أثر المتغير القيادي على العلاقات السورية – التركية وانعكاساتها على المشاريع المطروحة للمنطقة (٢٠٠٠ – ٢٠١١), رسالة دكتوراه, جامعة حلب, سوريا.
- شاكر. محمود (١٩٨٨), مواطن الشعوب الإسلامية في آسيا: تركيا, ط: ٧, المكتب الإسلامي للنشر, بيروت – لبنان. (يتوفر هذا الكتاب على الرابط: <https://archive.org/details/FPturkey/page/n82>).
- الشرقاوي, باكينام (٢٠٠١), السياسة الخارجية الإيرانية, موقع قناة الجزيرة, تاريخ الاستعادة: ١٥/٣/٢٠١٩.
- الشكري. كمال (٢٠١٢), مشروع الشرق وأوسطية والأمن القومي العربي, بحث منشور, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد ٢٨, العدد (١), جامعة دمشق, سوريا.

- الشرطي. طارق (٢٠١١)، تركيا وسياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية من الانتفاضة الثانية إلى العدوان على غزة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠)، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين.
- شراقي. عباس، (٢٠١٤)، جيولوجية سد النهضة الإثيوبي وأثرها على أمان السد، مؤتمر قضية مياه النيل، جامعة القاهرة، مصر.
- شهبوري، كاميران، (٢٠١٣)، القوميات في إيران والحقوق السياسية، مقال منشور، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة - قطر.
- شنباري، سفيان، (٢٠١٦)، السياسة السعودية تجاه اليمن في ضوء تحولات الحراك الشعبي اليمني (٢٠١١ - ٢٠١٥)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، فلسطين.
- شيخو. رشيد محمود (٢٠٠٩)، الصراع الأمريكي الياباني في المحيط الهادي ١٩٤١-١٩٤٢، بحث منشور، موقع دنيا الوطن، <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/09/26/175.html>.
- الشيحان، وفاء، (٢٠١٥)، الطبيعة في إيران، مقال منشور، موقع موضوع، تاريخ الوصول: ٢٠١٩/٣/٢، <https://mawdoo3.com>.
- صابر، محمد (٢٠١٨)، الرشيدى: دول الخليج لديها خطط جاهزة في حال إغلاق مضيق هرمز، صحيفة الوسيط، الصادرة بتاريخ: ٢/ أغسطس/ ٢٠١٨.

- صالح. نبيل (٢٠١٨) المشهد الاجتماعي: الديمغرافيا والأوضاع الاقتصادية وأثرها على نسيج المجتمع, تقرير مدار الاستراتيجي, فلسطين.
- صاري. غادي (٢٠١٦), الإدارة الذاتية الكردية في سوريا: بين الطموح والبقاء, برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا, المعهد الملكي للشؤون الدولية, بريطانيا.
- الطائي, عبد الله شاكر (٢٠٠٦), مضيق هرمز وتأثير احتمال إغلاقه على الاقتصاد الدولي, صحيفة القدس العربي, الصادرة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٤.
- عاشور. محمود (٢٠١٧), تركيا الحديثة: طبيعة نشأة الدولة وواقع الحياة السياسية والمجتمع المدني, تقرير منشور, مركز الحضارة, جامعة الإسكندرية, مصر.
- عبده, دنيا محن محمود, (٢٠١٦), الاتجاهات العامة للمصالح الإقليمية لإيران في المنطقة العربية, دراسة مقارنة: سوريا واليمن ٢٠١١ – ٢٠١٦, المركز العربي الديمقراطي.
- عبد الحي, وليد (٢٠٠٩), مستقبل الكانة الإقليمية لإيران عام ٢٠٢٠م, بيروت, دار البيان للنشر والتوزيع.
- العسيري. عبد الله (٢٠١٣), أثر الثورات العربية على مستقبل النظام العربي بعد عام ٢٠١١, رسالة ماجستير, الجامعة الأردنية, عمان, الأردن.

- العكلة, وسام الدين (٢٠١١), النظام القانوني للمضيق الدولي: دراسة تطبيقية على مضيق هرمز في ضوء أحكام القانون الدولي", مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, السنة (٢٠١١) المجلد ٢٧, العدد (٤).
- العريض, صباح صاحب, وباقر, هاشم محمد محمد, (٢٠١٨), المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة في العلاقات السعودية – الإيرانية وأثرها على التطرف الديني في المنطقة, مجلة مركز دراسات الكوفة, العدد (٥٠), جامعة الكوفة, العراق.
- العتوم, نبيل, (٢٠١١), الجغرافية السياسية كإطار تحليلي لقياس قوة إيران, مجلة النهضة, المجلد ١٢, العدد (٤), الأردن.
- العذاري, تغريد رامي هاشم, (٢٠١٣), مضيق هرمز: البدائل المتاحة في حال إقفاله: دراسة جيوبوليتيكية, مجلة كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل, السنة ٢٠١٣, العدد (١٢).
- العبادي, فؤاد عاطف (٢٠١٢), السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي (١٩٩١ – ٢٠١٢), رسالة ماجستير, جامعة الشرق الأوسط, الأردن.
- عبد الرحمن, أسعد, (٢٠١٤), الفائق (نهر), هيئة الموسوعة الفلسطينية, فلسطين.
- عزمي. محمود, (١٩٧٩), دراسات في الإستراتيجية الإسرائيلية, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت – لبنان.
- العظم, صادق جلال, الدولة العلمانية والمسألة الدينية: تركيا نموذجاً, مجلة الدراسات الفلسطينية, العدد (٨٢) سوريا.

- غزالي. عبد الحليم (٢٠٠٧)، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ظلل الثورة الصامتة، ط: ١، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر.
- فايسباخ، موريل ميراك، واكيم جمال، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظيمة والبلاد العربية منذ العام ٢٠٠٢، ط: ١، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، (٢٠١٤).
- فنك، موقع الكتروني علمي، (٢٠١٩)، السكان في تركيا، تاريخ الوصول: <https://fanack.com/ar/turkey/population/>، ٢٠١٩/٣/٢٤
- قيس. تمام (٢٠١٥)، العلاقات السورية التركية: الواقع واحتمالات المستقبل، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا.
- الكرد. أسامة (٢٠١٦)، نظرية الفوضى الخلاقة وأثرها على الأمن العربي، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين.
- كوردسمان، أنتوني، وبيكوك، مايكل، (٢٠١٥)، الشراكة الإستراتيجية العربية - الأمريكية والتوازن الأمني في الخليج العربي، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
- كوبفان. بارفيز، ومولر. ألكسندر (٢٠١١)، الري في إقليم الشرق الأوسط بالأرقام "استقصاء النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة"، ط: ١، كارن فرنكن للطباعة والنشر، روما.
- لوييف. أجنس (٢٠١٨)، المحميات الطبيعية والحدائق الوطنية كوسيلة للاستيطان الإسرائيلي، مشروع تخرج، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- مناصير. عطا (٢٠١٢)، الأمن المائي الأردني: التحديات والأخطار، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

- المحارمة. عباس (٢٠١٠)، أثر التحديات الداخلية على النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.
- مصطفى. سهام (٢٠١٥)، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية ٢٠١١-٢٠١٣، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، فلسطين.
- مصطفى. مهند (٢٠١٧)، العلاقات الإسرائيلية-الروسية في سياق الأزمة السورية، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر.
- محمد. جاسم (٢٠١٥)، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة (دراسة حالة أثيوبيا)، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق.
- معالج. محمد وبوقشة. صالح (٢٠٠١)، واقع وآفاق تحلية المياه في الوطن العربي ومدى إمكانية استخدام الطاقة المتجددة، إدارة برامج العلوم والبحث العلمي، الجزائر.
- محمد. فرح عبد الكريم (٢٠١٤)، النزاع على المياه بين العراق وتركيا (٢٠٠٣ - ٢٠١٤)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- المقداد، محمد أحمد (٢٠١٣)، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية وتوجهات إيران الإقليمية: العلاقات الإيرانية العربية: "حالة دراسة"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٠، العدد (٢)، الجامعة الأردنية، الأردن.
- مزوري، عبلة، (٢٠١٠)، العلاقات الإيرانية - السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر.

- مرزوق, إبراهيم (٢٠٠١), موسوعة المعلومات, ط: ٢, القاهرة, الدار الثقافية للنشر.
- الموسوي, صباح, (٢٠١٣), مرتكزات المشروع الإيراني في المنطقة العربية, مجلة البيان العدد (٣٠٧), العراق.
- مقروف. محمد (٢٠١٦), المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدلو الخليج العربي, رسالة دكتوراه, جامعة الجزائر "بن يوسف خدة", الجزائر.
- مركز الجزيرة للدراسات (٢٠١٢), إغلاق مضيق هرمز: خيارات دول الخليج, مركز الجزيرة للدراسات, الدوحة, قطر.
- مظلوم, محمد جمال (٢٠٠٩), مضيق هرمز وبدائل المضيق, مجلة الملكة خالد العسكرية, لسنة ٢٠٠٩, العدد (٩٦).
- مرسي. مصطفى (٢٠١٧), التدخل العسكري الروسي المكثف في سورية: الدوافع والتداعيات والنتائج, بحث منشور, إدارة مكتب وزير الداخلية, القاهرة, مصر.
- المشاقبة. عاهد, والسرحان. صايل, (٢٠١٦), النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة, بحث منشور, معهد بيت الحكمة, جامعة آل البيت, الأردن.
- المنوفي كمال, (١٩٨٧), أصول النظم السياسية المقارنة, المصفاة, ط: ١, المجلد ١, دار المنظومة للنشر والتوزيع, الكويت.
- محمد. أبو العلا محمد (١٩٩٤), مشكلات المياه في الشرق الأوسط, ط: ١, دار المعارف للنشر والتوزيع, القاهرة - مصر.

- مخيمر سامي, و خالد. حجازي (١٩٩٦), أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل, ط: ١, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, الكويت.
- المحسين. هنا (٢٠١٠), الدور التركي والمتغيرات الإقليمية, صحيفة الرأي, الصادرة بتاريخ ١٣ / ٧ / ٢٠١٠.
- محمود عفيفي (٢٠١٢), مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي, رسالة ماجستير, جامعة الأزهر, غزة, فلسطين.
- مركز البيان للدراسات والتخطيط (٢٠١٦), الوجود التركي في شمال العراق وآثاره الإقليمية واسعة النطاق, مقال منشور, موقع مركز البيان للدراسات والتخطيط, تاريخ الوصول: ٢٥ / ٣ / ٢٠١٩, <http://www.bayancenter.org/2016/02/1618>
- منتظران, جاويد (٢٠١٨), دراسة الوضع القانوني لإغلاق مضيق هرمز من قبل إيران بموجب القانون الدولي, بغداد, ط: ١, مركز البيان للدراسات والتخطيط.
- موقع الجزيرة, (د.ت), إيران بيانات أساسية, موقع الجزيرة الإخباري, تاريخ الوصول: ٢ / ٣ / ٢٠١٩, <https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b084e994-6664-473b-9f94-20aeb4796f94>
- المولى, سعود (د. ت), إيران والعالم العربي: لبنان أنموذجاً, منتدى العلاقات العربية الدولية.
- محفوض, عقيل سعيد (٢٠١٢), السياسة الخارجية التركية: الإستمرارية – التغير, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- مصطفى. مهند (٢٠١٨) مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية, بحث منشور, تقرير مدار الاستراتيجي, فلسطين.
- نافعة. حسن, (٢٠٠٤), العلاقات العربية – العربية في ظل الهيمنة الأمريكية "رؤية إستراتيجية", ط: ١, معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية, بيروت, لبنان.
- النجاب. بشير, (٢٠١٧), الديمقراطية والعلمانية في المشرق العربي, موقع الحوار المتمدن, تاريخ الوصول: ٢٠١٨/١١/٢٨, الموقع: <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=557848&r=0>
- نعيمات. فارس (٢٠١١), أثر التحديات الخارجية على النظام الإقليمي العربي, رسالة ماجستير, جامعة الشرق الأوسط, الأردن.
- هلال, علي الدين, ومطر, جميل, (١٩٨٣) النظام الإقليمي العربي "دراسة في العلاقات السياسية العربية", ط: ٣, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت – لبنان.
- ورغي. جلال (٢٠١٠), الحركة الإسلامية: معالم التجرد وحدود المنوال في العالم العربية, مركز الجزيرة للدراسات, الدوحة – قطر.
- وزارة الخارجية الإسرائيلية (٢٠١٩), إسرائيل باختصار, موقع وزار الخارجية الإسرائيلية, فلسطين.
- وكبيديا, جغرافيا إيران, موقع وكبيديا الموسوعة الحرة, تاريخ الوصول: ٢٠١٩/٣/١
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7_%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%8

- وهبان. أحمد محمد, (٢٠١٣), السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط, مجلة وإصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية, العدد (١١), المملكة العربية السعودية.

المراجع الأجنبية

- Christopher M. Blanchard and others (2012), Change in the Middle East: Implications for U.S. Policy, Congressional Research Service, USA.
- Ehteshami, Anoushiravan (2014), Middle East Middle Powers: Regional Role, International Impact, Uluslararası İlişkiler, Volume 11, No. 42, Turkey
- Yom. Sean, (2018), Regimes, Identities, and Regional Order Kuwait, Qatar, and the Gulf Cooperation Council, Taiwan Journal of Democracy, Volume 14, No. 1: 67-94, Temple University, USA

**Regional Variables and its Impact on Arab - Arab relations
(2011-2019)**

Prepared by: Rami Khaled Mustafa Zoubi

Supervised by Prof.:

Mohamed Awad Alhzaima

Abstract

This study aims at showing the regional variables and their impact on Arab-Arab relations. The study is based on the assumption that there is a correlation between the regional variables and the Arab-Arab relations during the period (2011-2018), and the problem of the study which revolves around the following main question: What are the regional variables and their impacts on Arab-Arab relations during the period (2011-2018)?

In order to achieve the objectives of the study and verify its hypothesis, and answer to its central question, were used both the methodology of systems analysis, decision-making methodology, and the methodology of national interest.

The thesis was confirmed on the validity of the hypothesis and answer to the central question. And reached at the end of the study to several conclusions, the most important of: which is the correlation between the regional variables represented by Iran, Turkey and the Zionist entity, on the Arab-Arab relations, represented in these countries interventions, its aspiring to

achieve its expansionist objectives, at the expense of the Arab countries at the period 2011-2018, Internal affairs such as Arab revolutions, and security and political weakness.

The results of the study also showed different forms of regional interventions affecting Arab-Arab relations, the most important of which are military and political interventions in Iraq, Syria, Lebanon, Yemen and the Gulf region.

The results of the study showed that the Arab-Arab relations were affected by the regional changes, which were represented by the tension of Arab-Arab relations. These relations led to an escalation of tension between Arab countries with each other.

The above conclusions have require several recommendations, the most important of: which is the need to adopt an integrated approach based on Arabic Union, which qualify its to resolve Arab-Arab disputes, and addressing regional interventions in Arab affairs. It is necessary to build an Arab alliance based on criteria that will consist of establishing an organization Specializing in it, with integrated military dimensions, Economic, and new organization to reformist Arab-Arab relations, all of which are independent of regional and international interference in Arab affairs.

Keywords: Regional, Variables, relations, Arabian